

البنك الأهلي
ahlibank



التقرير السنوي 2024

www.ahlibank.qa





حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



حضرة صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

جدول

المحتويات

01 المقدمة

المعلومات الأساسية	4
لمحة مالية	4
نظرة عامة سريعة	5
رسالة رئيس مجلس الإدارة	7
رسالة الرئيس التنفيذي	9
مجلس الإدارة:	
بوصلة موثوقة تُوجّه البنك الأهلي نحو المستقبل	10
فريق الإدارة	12
قصتنا... في تطوّر مستمرّ	14
مواكبة البيئة التشغيلية:	
الاتجاهات الإقليمية والرؤية الاستراتيجية	16

02 مراجعة الأعمال

الخدمات المصرفية للأفراد	22
الخدمات المصرفية للشركات	24
الخزينة والخدمات المصرفية الدولية	26
الخدمات المصرفية الخاصة والاستشارات	28

03 من الرؤية إلى القيمة:

الاستراتيجية، الحوكمة، وضمان الجودة

الرؤية في التطبيق: استراتيجية متمشية مع الأهداف الوطنية	32
الرقمنة في صميم عملنا: مستقبل تجربة العملاء	36
إدارة المخاطر الاستراتيجية	38
التدقيق الداخلي: ضمان استراتيجي ورؤية مستقبلية	40
المبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)	42
تمكين رأس مالنا البشري	48
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: التزام تجاه المجتمع	54

04 علاقات المستثمرين وتحليل السوق

هيكل المساهمين	56
الهيكل الرأسمالي	56
الداء في السوق	57
التصنيفات الائتمانية	58
أنشطة التواصل مع المستثمرين	58

05 تقرير مجلس الإدارة

06 تقرير حوكمة الشركات

إطار الحوكمة	64
مجلس الإدارة	66
الإدارة العليا	80
تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية	84
الرقابة الداخلية على التقارير المالية	85
هيكلية نظام الرقابة الداخلية	87
هيكلية المساهمين في البنك الأهلي	88
الالتزام	89
الهيكل القانوني للبنك	91
حوكمة البنك	92
مدقّو الحسابات	96
الرقابة الداخلية	97
اللجان الإدارية	107
معاملات الأطراف ذات العلاقة	108
حقوق المساهمين	109
المسؤولية المجتمعية للبنك	110
الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	111
الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي 2024	115

07 البيانات المالية الموحدة

56

56

56

57

58

58

60

62

64

66

80

84

85

87

88

89

91

92

96

97

107

108

109

110

111

115

116

01 المقدمة

المعلومات الأساسية

اسم الكيان
الشكل القانوني
رأس المال المُصَرَّح به
رأس المال المدفوع
القيمة السوقية
المدقق الخارجي لعام 2024
العنوان
الموقع الإلكتروني

البنك الأهلي ش.م.ع.ق.
شركة مساهمة عامة
2,551.1 مليون ريال قطري
2,551.1 مليون ريال قطري
8.75 مليار ريال قطري (حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024)
إرنست & يونغ
مبنى البنك الأهلي، شارع سحيم بن حمد، منطقة السد، الدوحة، قطر
www.ahlibank.com.qa

لمحة مالية

المؤشر	2024
صافي الربح	891.6 مليون ريال قطري نموً بنسبة 6.6% مقارنةً بالعام السابق.
نسبة كفاية رأس المال	21.2% وفقاً لإرشادات بازل الجديدة (سارية المفعول من يناير/كانون الثاني 2024).
نسبة القروض غير المنتظمة (NPL)	2.9% ارتفاع بنسبة 0.4%
نسبة تغطية القروض غير المنتظمة	238.0% ارتفاع بنسبة 0.4%
محفظة القروض	35.7 مليار ريال قطري نمو بنسبة 2.6%
ودائع العملاء	32.2 مليار ريال قطري ارتفاع بنسبة 8.5%
سداد الشريحة الثالثة من EMTN	500 مليون دولار أمريكي تمت عملية السداد بنجاح في سبتمبر/أيلول 2024
الربح لكل سهم	0.3 ريال قطري ارتفاع بنسبة 6.8%

نظرة عامة سريعة



المنتجات والخدمات: الخدمات المصرفية للأفراد، الخدمات المصرفية للشركات، إدارة الخزينة والخدمات المصرفية الدولية، والخدمات المصرفية الخاصة والاستشارية.



شبكة الفروع: 12 فرعاً، 96 جهاز صراف آلي



التأسيس: تأسس البنك الأهلي في عام 1983 وأدرج في بورصة قطر.



إنجاز رقابي: حصل قسم التدقيق الداخلي على اعتماد ضمان جودة الامتثال العام من معهد المدققين الداخليين (IAA).



في عام 2024: تم تأسيس شركة تابعة مملوكة بالكامل في مركز قطر للمال، لتقديم خدمات الاستشارات والإرشاد.



هيكل المساهمين: 52.2% شركات وأفراد قطريون 47.7% جهاز قطر للاستثمار وشركاته التابعة المملوكة بالكامل.



جائزة الاستدامة: حصد البنك جائزة التميز في الاستدامة من المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية، تقديرًا لالتزامه بالممارسات المستدامة والمواطنة المؤسسية المسؤولة.

رسالة رئيس مجلس الإدارة

أعزائي المساهمين،

يسرني، بالصلة عن نفسي ونيابة عن مجلس الإدارة، أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي المتكامل للبنك الأهلي عن السنة المالية 2024.

في عالم يزداد تعقيدًا وترابطًا، واصل البنك الأهلي التقدم بثبات ووضوح وهدف واضح. يظل البنك ملتزمًا بمبادئ الحوكمة الرشيدة، من خلال التحديث المستمر للوائح والسياسات والإجراءات بما يحمي حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة. وتركز جهودنا على تحقيق العدالة، وتعزيز التنافسية، والشفافية، والاستخدام الأمثل لموارد البنك.

نحو تحول يستشرف المستقبل

توازي نتائجنا القوية طموحاتنا العريضة. ففي عام 2024، حقق البنك الأهلي خطوات جريئة في دفع أجندة التحول الخاصة بنا إلى الأمام، من خلال مبادرات تتماشى بشكل مباشر مع رؤية قطر الوطنية 2030. قمنا بتسريع وتيرة التحول الرقمي على مستوى الخدمات للأفراد والشركات، وأعدنا تصميم تجربة العميل من خلال حلول رقمية مبتكرة، مثل خدمات الهاتف المحمول، والتسجيل الرقمي، وتجارب المستخدم المبسطة.

كما أطلقنا استراتيجية رائدة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، تستند إلى المعايير العالمية وتراعي الأولويات الوطنية. وقد بدأ تنفيذ خارطة الطريق الممتدة لأربع سنوات، والتي تشمل مبادرات في التمويل الأخضر، تتبع الانبعاثات، إدارة المخاطر المناخية، والأثر الاجتماعي. وتدعم هذه الجهود وحدة خاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية، وفريق عمل متعدد التخصصات، إلى جانب لجنة إشرافية على مستوى الإدارة التنفيذية لضمان القيادة والتكامل والمساءلة.

لكن تحولنا لا يقتصر على الجوانب الرقمية والاستدامة، بل هو أيضًا إنساني في جوهره. فقد بلغت نسبة التقطير 26.04%، ما يعكس التزامنا بتطوير الكفاءات الوطنية وتمكين القيادات الشابة. ومن خلال شراكاتنا مع وزارة العمل وأكاديمية قطر للمال والأعمال، نعدّ كوادر تعكس ملامح مستقبل القطاع المصرفي، وتنسجم مع رؤية وطننا.

نحكم بالثقة، ونقود برؤية

نعد الحوكمة الرشيدة أساس نجاحنا. ويواصل البنك التزامه التام بأعلى معايير الشفافية والنزاهة والامتثال التنظيمي. فقد عززنا في 2024 إطار إدارة المخاطر، ورفعنا كفاءة الضوابط الداخلية، ووسعنا نطاق مشاركة مجلس الإدارة في القضايا الاستراتيجية والتشغيلية. كما نحرص على توافق أعمالنا مع توجيهات مصرف قطر المركزي، ومتطلبات بورصة قطر، وأفضل الممارسات الدولية، بما يعزز ثقة جميع أصحاب المصلحة.

ويفخر البنك أيضًا بتوسيع شبكة شركائه الدولية، التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، دعمًا لأهداف تنويع الاقتصاد القطري. ومن خلال منصة الخزينة والخدمات المصرفية الدولية، نتيح لعملائنا الوصول إلى الأسواق العالمية، ونعزز دور قطر كمركز إقليمي للاستثمار والابتكار.

بينما ننظر إلى المستقبل، نؤمن بأن البنك في موقع قوي يتيح له مواصلة النمو برؤية واضحة، والتكيف بمرونة، والقيادة بمسؤولية. و تتمثل استراتيجيتنا في بناء بنك من، مبتكر، وشامل، يخدم احتياجات قطر اليوم، ويساهم في صياغة مستقبلها.

وفي الختام، أتوجه بجزيل الشكر لجميع أصحاب المصلحة على ثقتهم ودعمهم، وأخص بالشكر فريق الإدارة وموظفي البنك على جهودهم المخلصة التي كانت الركيزة الأساسية لما تحقق من نجاح. ونسأل الله تعالى أن يوفقنا في مسيرتنا نحو المزيد من الازدهار، خدمة لمجتمعنا، وتجسيدًا لرؤية وطننا العزيز.

معًا، لا نبني مصرفاً أقوى فحسب، بل مستقبلًا أقوى لقطر.

مع خالص التحية،

فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة



رسالة الرئيس التنفيذي

أعزائي المساهمين،

لقد كان عام 2024 عامًا مليئًا بالتقدم المدروس، والوضوح الاستراتيجي، والتحوّلات الجوهرية. وفي ظل بيئة عالمية متقلّبة، استطاع البنك الأهلي أن يحافظ على مرونته وقدرته على التكيف، محققًا أداءً ماليًا قويًا، ومتقدّمًا بثبات نحو أولويات طويلة المدى في مجالات الابتكار الرقمي، والاستدامة، والتميّز التشغيلي.

الأداء المالي

سجّل البنك نتائج تشغيلية قوية في جميع مجالات أعماله الأساسية. إذ ارتفع إجمالي الوصول ليصل إلى 59.6 مليار ريال قطري، بينما نمت ودائع العملاء بنسبة 8.5% لتبلغ 32.2 مليار ريال قطري، ما يعكس ثقة العملاء وصلابة علاقتنا بهم. كذلك نما حجم محفظة القروض بنسبة 2.6% ليصل إلى 35.7 مليار ريال قطري، مدعومًا بطلب ائتماني مستقر وإدارة مخاطر منضبطة. وتمكّننا من الحفاظ على كفاءة تشغيلية رائدة في القطاع، بنسبة تكلفة إلى الدخل بلغت 21.0%، وعائد على متوسط حقوق المساهمين بلغ 12.6%، في تأكيد على التزامنا بتحقيق أرباح مستدامة.

التقدّم الاستراتيجي والتشغيلي

يواصل نموذجنا المتنوع والمتكامل ترسيخ مكانة البنك كجهة مالية موثوقة في قطر. فقدّم قطاع التجزئة حلولًا شاملة مدعومة رقميًا، تعزز تجربة العملاء وتدعم استقرارهم المالي على المدى البعيد. كما وسّعنا نطاق حضورنا بافتتاح فرع جديد في «دوحة فستيفال سيتي»، ليصل عدد فروعنا إلى 12، وشبكة أجهزة الصراف الآلي إلى 96 موقعًا. أما إدارة الخدمات المصرفية الخاصة، فقد عمّقت علاقاتها مع العملاء ووسّعت من عروضها الاستثمارية من خلال شراكات مع جهات رائدة في السوق. وساهم قطاع الخزينة والخدمات المصرفية الدولية في تعزيز الترابط العالمي وتحسين إدارة السيولة، ما دعم قدرة البنك على التكيف واستمرارية الأداء. كذلك لعبت الخدمات المصرفية للشركات دورًا أساسيًا في دعم مسيرة التنمية الوطنية، من خلال تمويل البنية التحتية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والتجارة عبر الحدود، مع الحفاظ على الانضباط في إدارة المخاطر والتحوّل الاستراتيجي. وتجسّد هذه التطورات التزامنا بتقديم خدمات متميزة، تواكب طموحات رؤية قطر الوطنية 2030، خاصة في دعم نمو القطاع الخاص، والشمول المالي، وتنويع الاقتصاد.

التحوّل الرقمي والمستدام

شهد عام 2024 نقلة نوعية في مسيرتنا الرقمية، مع توجه ملحوظ نحو استخدام القنوات الرقمية للمعاملات المصرفية اليومية. كما طبّقنا نظام الدفع «فوّزا» الذي أطلقه مصرف قطر المركزي، إلى جانب أنظمة التسوية الإجمالية الفورية، مما أتاح تجربة مصرفية آنية وأمنة وشاملة. وفي مجال الاستدامة، قطعنا خطوات متقدمة، حيث أقرّ مجلس الإدارة استراتيجيتنا الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وتم إطلاق خارطة طريق طموحة تمتد لأربع سنوات، مع تفعيل أطر الحوكمة اللازمة لضمان التنفيذ الفعّال. وتنبع أجندتنا للاستدامة من مبدأ المساءلة، وتتسق مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، انطلاقًا من إيماننا بخلق أثر إيجابي طويل الأمد للأجيال القادمة.

الموظفون والثقافة المؤسسية

العنصر البشري هو جوهر نجاحنا. ففي عام 2024، ارتفعت نسبة التقطير لتصل إلى 26.04%، وكوّننا 57 موظفًا من أصحاب المسيرة الطويلة معنا، كما عزّزنا شراكاتنا مع المؤسسات التعليمية لتأهيل كوادر وطنية متميزة. ولا يزال التزامنا بنشر ثقافة التعلم المستمر والأداء العالي ركيزة أساسية في استراتيجيتنا الطويلة الأجل.

نظرتنا لعام 2025

نتطلع إلى المستقبل برؤية واضحة، ونسعى خلال عام 2025 إلى:

- تعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال عمليات أكثر ذكاءً واندماجًا وانسيابية.
- تطوير القدرات الرقمية مع التركيز على التخصيص والأمان والسرعة.
- تقوية مرونة البنك في مجالات المخاطر والامتثال والبنية التحتية.

يدخل البنك الأهلي عام 2025 وهو يتمتع بأسس قوية، ووضوح في التوجه، ونظرة مستقبلية طموحة. ونحن ملتزمون بمواصلة خلق قيمة طويلة الأمد – مالية، وتقنية، ومجتمعية – لمساهميننا، وعملائنا، والمجتمع الذي نعمل في خدمته.

وبالنيابة عن الإدارة التنفيذية، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى مجلس الإدارة على ثقّتهم وتوجيههم الاستراتيجي، وإلى مساهميننا وعملائنا على ولائهم المستمر، وإلى موظفينا على إخلاصهم ومهنتهم وشغفهم بما يقدمونه.

مع خالص التقدير،

حسن أحمد الأفرنجي
الرئيس التنفيذي



مجلس الإدارة

بوصلة موثوقة تُوجّه البنك الأهلي نحو المستقبل

في صميم النجاح المُستمر للبنك الأهلي مجلس إدارة متنوّع ورفيع المستوى. يتكوّن المجلس من شخصيات بارزة من القطاعين العام والخاص، يرسمون بخبراتهم الواسعة، وقيادتهم الحكيمة، ورؤيتهم الاستراتيجية أداء البنك ورؤيته للمستقبل. كما يحرصون على تطبيق أعلى معايير الحوكمة والمساءلة.

فيما يلي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة الحاليين حتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2024:



السيد جاسم محمد الكعبي
عضو مجلس الإدارة



السيد نواف إبراهيم الحمد المانع
عضو مجلس الإدارة



السيد فيكتور نظيم رضا آغا
عضو مجلس الإدارة



الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني
عضو مجلس الإدارة



الشيخ جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني
نائب رئيس مجلس الإدارة



الشيخ فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة



السيد جاسم محمد الأنصاري
عضو مجلس الإدارة



السيد محمد فهد الخليفي
عضو مجلس الإدارة



السيد ناصر عبد اللطيف العبدالله
عضو مجلس الإدارة



الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

فريق الإدارة

يقف وراء نجاح البنك الأهلي فريق قيادة متميز ذو رؤية مستقبلية، يجمع بين عقود من الخبرة في المجالات الأساسية في القطاعين المصرفي والمالي. وانطلاقاً من التزام مشترك بالتميز والابتكار والنمو المُستدام، يلعب فريق الإدارة التنفيذي دوراً محورياً في رسم التوجهات الاستراتيجية للبنك، ودفع عجلة التحول الرقمي، وضمان الكفاءة التشغيلية. بفضل معرفتهم العميقة بالسوق المحلي وأفضل الممارسات العالمية، يواصل أعضاء الفريق قيادة البنك نحو آفاق جديدة، مما يعزز مكانته كشريك مالي موثوق به من عملائه ومساهميهِ والمجتمع ككل.



خلدون الخطيب
رئيس الدلائم



ديريك كوك
رئيس الخزينة والخدمات المصرفية الدولية



ماهر بركات
رئيس التدقيق الداخلي



محمد موسى محمد النملة
الرئيس التنفيذي لقطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية والخدمات المساندة



ماهاالينغام شانكار
الرئيس التنفيذي للمالية والاستراتيجية



حسن أحمد الإفرنجي
الرئيس التنفيذي



عزالدين رشدي أبو سلامة
رئيس العمليات وتقنية المعلومات



أحمد زهدي أبو خليل
رئيس قطاع الخدمات المصرفية الخاصة



محمد علي صبح
رئيس المخاطر



جوني الخوري
المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة



سعد الكعبي
رئيس إدارة الموارد البشرية



عبدالعزیز خالد الخاطر
رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

قصتنا... في تطوّر مستمرّ

الرؤية:

رؤيتنا بسيطة وتعكس هدفنا: أن نكون في قلب المجتمع.

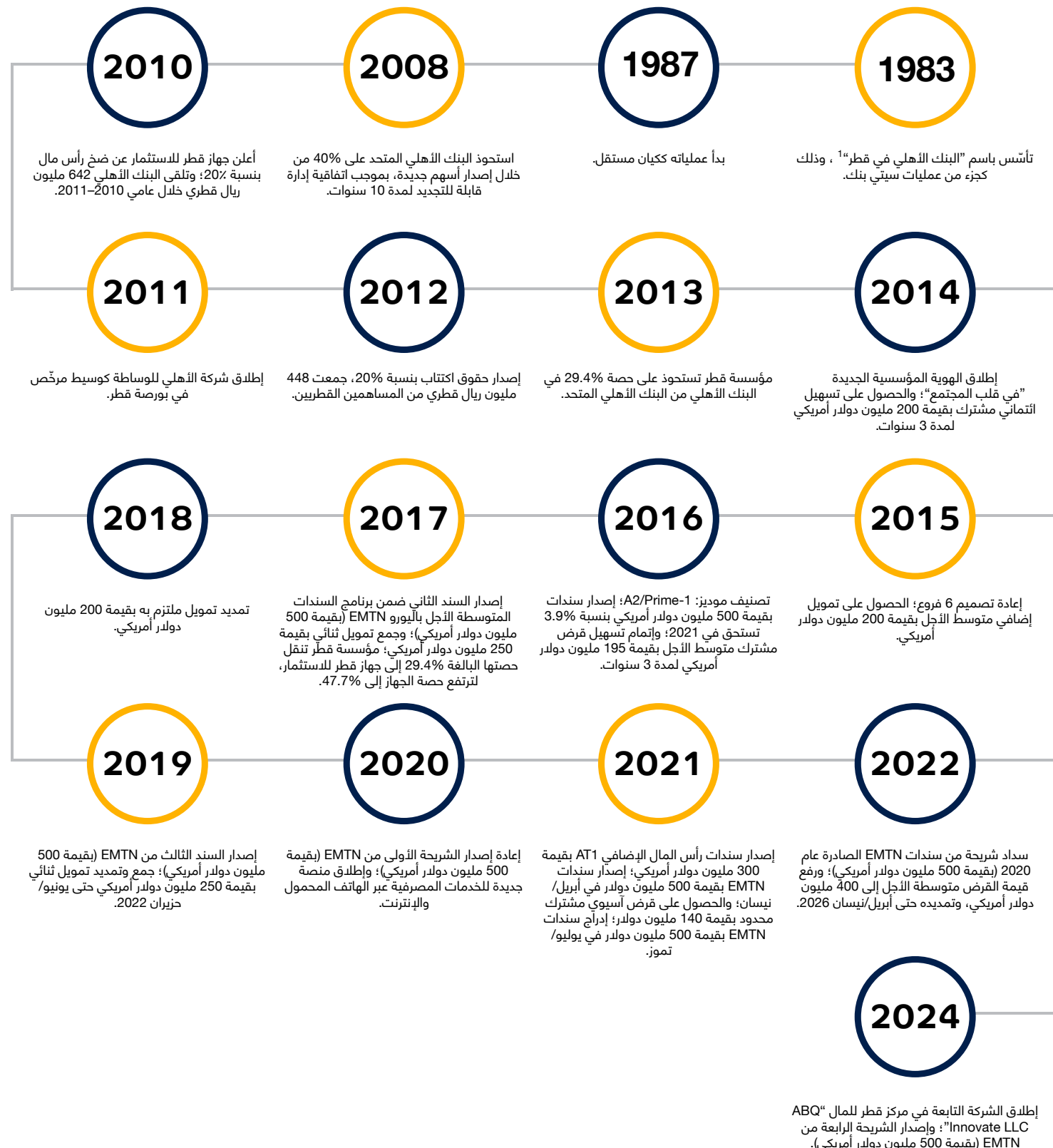
الأهداف:

- نسعى لتحقيق أهدافنا من خلال:
- تقديم المنتجات المناسبة لأفراد مجتمعنا.
 - التعامل ببساطة وشفافية والتميّز بسهولة في الوصول وسرعة الاستجابة.
 - التفاعل النشط مع مجتمعنا.

وعد علامتنا التجارية:

التزام بمنح عملائنا مستوى من الخدمة الشخصية والاهتمام يُعتدّ به.

الإنجازات الرئيسية

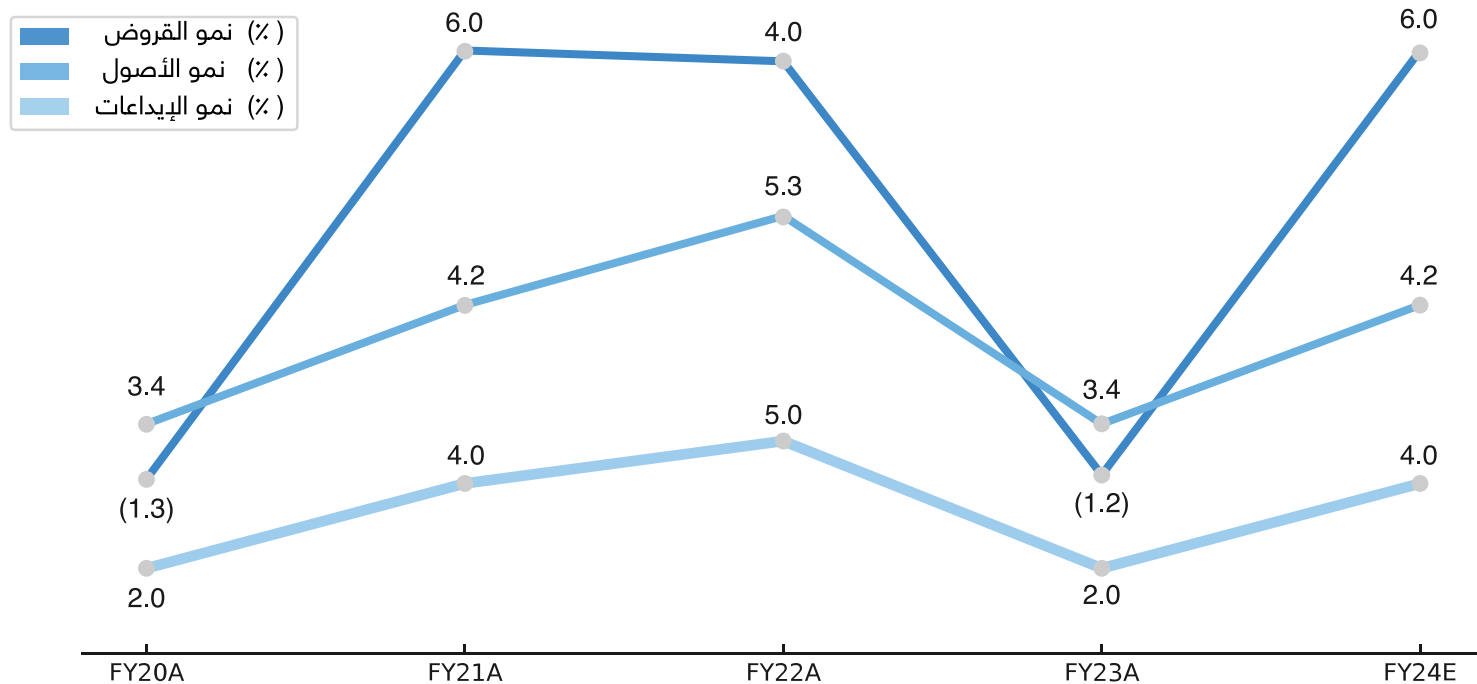


¹ "البنك الأهلي في قطر"، إشارة إلى الاسم الأصلي للبنك عند تأسيسه في عام 1983، وذلك قبل تسميته الحالية "البنك الأهلي".



مواكبة البيئة التشغيلية: الاتجاهات الإقليمية والرؤية الاستراتيجية

اتجاهات النمو الرئيسية في القطاع المصرفي في قطر (2020-2024)



المصدر: "فيتش سوليوشنز" تحليل CH

يواصل القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطوره بوتيرة متسارعة، مدفوعًا بالتقدم التكنولوجي، والإصلاحات التنظيمية، وتغيّر توقعات العملاء. في عام 2024، ركزت البنوك على دمج الحلول الرقمية بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، والتكيف مع الديناميكيات المتغيرة للخدمات المالية. أعاد هذا التوجه تشكيل المشهد التنافسي، لهذا استفدنا من هذه التحديثات لتقديم منتجات وخدمات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء. كما أصبح تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتقنية سلسلة الكتل «بلوك تشين»، وتحليل البيانات أكثر انتشارًا، ما مكّن البنوك من تبسيط العمليات وتقديم تجارب مصرفية أكثر تخصيصًا.

آفاق القطاع المصرفي في قطر

القطاع بوتيرة أكثر استدامة تتماشى مع وتيرة النشاط الاقتصادي العام. كما يُتوقع أن يرتفع الطلب على الائتمان بنسبة 7.2%، مدفوعًا بقطاعي التجزئة والشركات، لا سيما في مجالات البناء والعقارات والخدمات. أما نموّ الودائع، وعلى الرغم من تباطئه بنسبة 3.3%، إلا أنه ما زال يعكس ثقة العملاء، وزيادة الشمول المالي، واستمرار إعادة توظيف الأموال من قبل المقيمين في قطر.

تتزامن هذه التوجهات مع تسارع أجندة التحول الرقمي في الدولة ضمن رؤية قطر الوطنية 2030، حيث تواصل البنوك سعيها إلى تبني التكنولوجيا المالية لتحسين تجربة العملاء، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، والوصول إلى الشرائح المحرومة من الخدمة.

تمثل استراتيجية التنوع الاقتصادي في قطر، حسب رؤية قطر الوطنية 2030، حجر أساس خطط النمو. ووفقًا لمجلس التخطيط الوطني NPC، بلغ نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.4% في عام 2024، ليصل إلى 713 مليار ريال قطري بالأسعار الثابتة، مقارنةً بـ 697 مليار ريال قطري في عام 2023. كما توقع أحدث تقارير وكالة «فيتش» للتصنيفات الائتمانية». مواصلة القطاع المصرفي في قطر مسار نموه التصاعدي في عام 2025، وارتفاع الأصول الإجمالية بنسبة 6.2% لتصل إلى 2.2 تريليون ريال قطري. يعود هذا النمو إلى متانة الأسس الاقتصادية للدولة، واستمرار الاستثمارات في البنية التحتية، والمبادرات الحكومية الهادفة إلى التنوع الاقتصادي.

ومع ذلك، من المتوقع أن تتراجع نسبة إجمالي الأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 211.9%، ما يشير إلى نمو

آفاق القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تتوقع وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أن يشهد القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2025، استقرارًا ومرونة، مدعومًا بعائدات نفطية ضخمة وتوسُّعًا في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. ومن المتوقع أن يستمر نموّ الائتمان الإقليمي بوتيرة قوية، مع تصدّر المملكة العربية السعودية دول مجلس التعاون الخليجي بنمو تمويل متوقع بنسبة تُقارب الـ 12%، مدفوعًا بشكل رئيسي بالقروض التجارية المرتبطة بمشاريع رؤية 2030.

كما يتوقع أن يحقق القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة بدوره أداءً قويًا، مع نمو في القروض بما يُقارب حوالي

الـ 9%، مدعومًا بظروف اقتصادية كُليّة مواتية وودائع حكومية مستقرة. في الوقت نفسه، من المنتظر أن يُحافظ القطاع المصرفي في مصر على أدائه الصلب على الرغم من تباطؤ نمو الائتمان إلى 26%، وذلك مع بدء تأثير التعديلات النقدية السابقة.

على مستوى المنطقة، تحافظ البنوك على مراكز رأسمالية قوية وربحية ثابتة، مع تركيز متزايد على التحول الرقمي وتنويع المخاطر. تعكس هذه التوقعات المستقرة مرونة القطاع في مواجهة التحديات العالمية، مع الاستفادة من التكنولوجيا والتحسينات التنظيمية لدعم النمو المستدام.

زيادة التركيز على اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)

ودمج اعتبارات ESG في سياسات الإقراض.

تعرّض قطر لتأثيرات تغير المناخ، زاد من الحاجة لاتخاذ إجراءات استباقية في مجال الاستدامة البيئية. وقد وضعت جهود الحكومة قطر في موقع الريادة في تعزيز الممارسات الواعية بيئيًا عبر مختلف القطاعات الصناعية. بالنسبة للبنك الأهلي، تتيح هذه التطورات فرصًا للابتكار في منتجاته، مع المساهمة في تحقيق أهداف الاستدامة الوطنية الأوسع.

تتزايد أهمية ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية في تشكيل السياسات الاقتصادية في قطر، وذلك مع تزايد جهود الدولة لمواجهة تحديات التغير المناخي. تؤكد استراتيجية قطر الوطنية للبيئة وتغير المناخ (QNE) التزام الحكومة بالاستدامة من خلال مبادرات تهدف إلى خفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز الاستثمارات الخضراء.

يُدرّك البنك الأهلي أهمية مواءمة عملياته مع هذه الأولويات من خلال تعزيز إطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية الخاص به، والذي يشمل اعتماد ممارسات مستدامة في عمليات البنك

الاتجاهات الناشئة في الخدمات المصرفية الرقمية

تواصل الخدمات المصرفية الرقمية اكتساب الزخم في قطر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يطالب العملاء بشكل متزايد بتجارب سلسة عبر الإنترنت:

أدى الانتشار الواسع للهواتف الذكية إلى تسريع الطلب على التطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

أصبح تعزيز الأمن السيبراني أولوية مع توسع القنوات الرقمية.

يظلّ البنك الأهلي مُلتزمًا بتوسيع حضوره الرقمي من خلال الاستثمار في تقنيات متقدمة تعزز راحة العملاء مع ضمان أمان البيانات. في عام 2024، ظلّ التحول الرقمي في صميم استراتيجية البنك الأهلي، حيث يسعى إلى تلبية احتياجات العملاء المهتمين بالتكنولوجيا، مع الحفاظ على تنافسيته في المشهد المالي المتغيّر.

تطورات أخرى في القطاع المالي



فرص البنك الأهلي

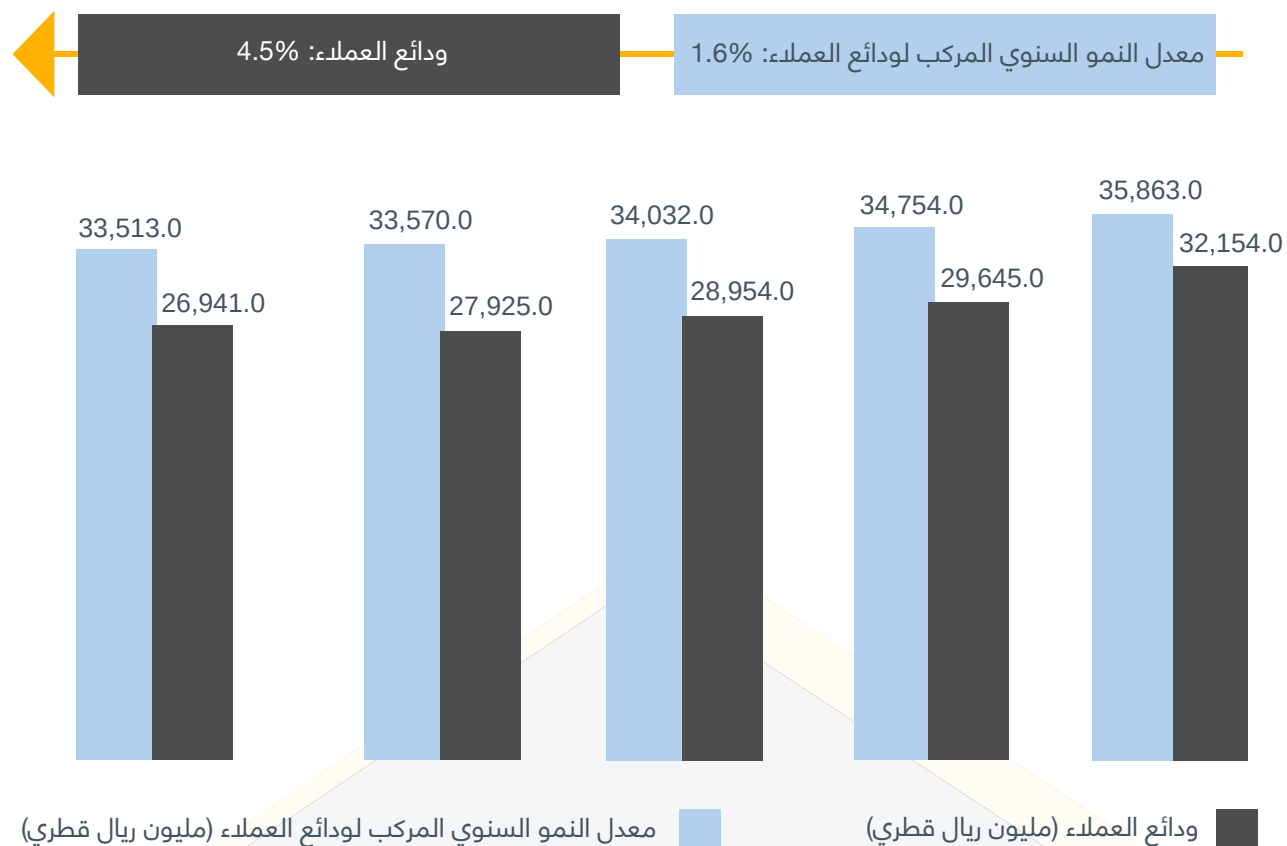


الاستدامة في إطار رؤية قطر الوطنية 2030، والاستفادة من التوجهات الرقمية الناشئة، يحتلّ البنك الأهلي مكانة قوية تُمكنه من الدفع بعجلة النمو، مع الحفاظ على مرونته في ظل مشهد مالي مُتغيّر.

تشكل البيئة التشغيلية في قطر لعام 2024 مزيجًا من التحديات والفرص للبنك الأهلي، في ظلّ حالة من عدم اليقين الجيوسياسي، واستفادة من جهود التنويع الاقتصادي والتقدم التكنولوجي. ومن خلال المواءمة مع الأولويات الوطنية مثل

02 مراجعة الأعمال

صافي القروض والسلف (2020 - 2024)



الأهلي وحضوره في الأسواق المالية الإقليمية والدولية. ويأتي قطاع الخدمات المصرفية الخاصة والاستشارات ليكمل عروض البنك الأساسية، والذي يُقدّم خدمات إدارة الثروات المخصصة للأفراد من ذوي الثروات الكبيرة. ومن خلال الجمع بين السرية والرؤية الثاقبة والخدمة المبنية على العلاقات، يؤكّد هذا القطاع التزام البنك الأهلي بالتخطيط المالي المخصص وخلق القيمة طويلة الأمد.

تعكس هذه القطاعات الأربعة استراتيجية موحّدة تركز على التميّز التشغيلي، والابتكار، ومحوّريّة العملاء، مما يجعل البنك الأهلي شريكاً رئيسياً في تمكين النمو المستدام وتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

تكمّن قوة البنك الأهلي في نموذج أعماله المتنوّع والمُتكامل، الذي يقوم على أربعة قطاعات رئيسية تعمل جنباً إلى جنب لتقديم خدمات مالية شاملة في جميع أنحاء قطر.

يُشكّل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد العمود الفقري لعمليات البنك، حيث يُقدّم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المبتكرة التي تُركّز على احتياجات العملاء.

وبناءً على أُسس خدمات التجزئة، يلعب قطاع الخدمات المصرفية للشركات دوراً حيوياً في دعم التنمية الاقتصادية في قطر، من خلال توفير حلول مالية مصمّمة خصيصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الشركات الكبرى. وبفضل المعرفة العميقة بمختلف القطاعات والشراكات طويلة الأمد مع العملاء، رسّخ البنك الأهلي مكانته كمستشار موثوق في مجالات مثل البنى التحتية، والإنشاءات، والتمويل التجاري.

إتماماً لهذه العمليات المحلية، يُدير قطاع الخزينة والخدمات المصرفية الدولية سيولة البنك واستثماراته ومراكز صرف العملات الأجنبية بدقة. وتُعزّز أنشطة هذا القطاع مرونة البنك

قطاعات أعمال البنك الأهلي قيادة مستقبل قطر المالي





الخدمات المصرفية للأفراد

يلتزم قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي بمهمته في أن يُصبح المزود الرائد للخدمات المالية للأفراد في قطر، مقدّمًا تجارب مصرفية استثنائية وشخصية. يتماشى هذا الطموح بشكل وثيق مع استراتيجية التحول الرقمي لمصرف قطر المركزي، ويتجلى ذلك في التزام البنك الأهلي بتقديم حلول مالية مبتكرة وموثوقة ومُعَدّة للمستقبل.

مجالات التركيز الاستراتيجية

الابتكار في المنتجات والحملات التسويقية

يواصل البنك الأهلي ريادته عبر تميّز منتجاته والحملات التسويقية المُستجيبة لمطلّبات السوق، والمُصممة لتلبية الاحتياجات المالية لقاعدة عملائه المتنوعة. تشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:

- حلول استثمارية حصرية في الأسواق العالمية والمحلية من خلال تحالفنا الاستراتيجي مع بنك «جوليوس باير».
- منتجات توفير مبتكرة، بما في ذلك حسابات التوفير الفائقة «Ultra Savings»، وحساب «ذا وينر» المحسّن (المعروف سابقًا باسم «الرابح»)، والذي تمّ إعادة إطلاقه في عام 2024 مع جوائز نقدية شهرية لتشجيع عادات الادخار طويلة الأجل.
- بطاقات ائتمان متميزة مصممة خصيصًا للعملاء من كبار الشخصيات.
- بطاقات خصم وائتمان لاتلامسية لمدفوعات آمنة وسلسة.
- عروض التأمين البنكي، بما في ذلك خطط «رعاية الأمراض الحرجة بلس» لدعم الرفاهية المالية الشاملة.
- حملات مستهدفة للقروض والبطاقات، تشمل:
 - عروض القروض الاستهلاكية.
 - حملات تشجيعية لاستخدام البطاقات دوليًا.
 - تحويل نقاط الولاء بالشراكة مع الخطوط الجوية القطرية.
- إطلاق بطاقات «هميان» للخصم، التي توفر خيارات دفع محلية آمنة وفعالة ومتوافقة مع المعايير الوطنية للدفع.

شبكة التوزيع والتمكين الرقمي

استجابةً لتغيّر تفضيلات العملاء والطلب المتزايد على الخدمات المصرفية الرقمية السلسة، سرّع البنك الأهلي من تحوله عبر القنوات المادية والرقمية. وشملت الإنجازات في عام 2024 ما يلي:

- افتتاح فرع يقدم خدمات مصرفية متكاملة** في «دوحة فيستيفال سيتي»، مما يعزز حضور البنك في نقاط حافلة بالحركة. يؤكد الفرع الجديد التزامنا بتوفير تجربة مصرفية أكثر سهولة وخدمة شخصية لعملائنا الكرام.
- إمكانية فتح حسابات رقمية**، بما في ذلك إمكانية فتح حسابات التوفير بالكامل عبر الإنترنت.
- إطلاق «فورزا» (FAWRAN)، وهو حل دفع محليّ، ذكيّ، آمن وفي الوقت الفعلي**، يتيح التحويلات الفورية على مدار الساعة عبر أرقام الهواتف المحمولة أو الألقاب أو رقم الحساب المصرفي الدولي (آيبان) من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية والهاتفية.
- نشر نظام معالجة الشيكات تلقائيًا** على أجهزة الإيداع النقدي (CDM)، لرقمنة الخدمات داخل الفروع، ما يتيح للعملاء إيداع الشيكات بطريقة أسرع وأكثر أمانًا مباشرة في حساباتهم.

التميز في الخدمة اليومية

بنهج شامل يتمحور حول العميل، يُواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي تطوّره ليُصبح مؤسسة ذات جهورية للمستقبل، توازن بين الابتكار وسهولة الوصول، وتقَدّم قيمة ملموسة عبر جميع نقاط التواصل مع العملاء.

من العروض المميزة إلى السهولة الرقمية، يواصل البنك الأهلي دوره كشريك مالي موثوق به في الحياة اليومية في قطر

الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد رسالة من

نواصل تعزيز قيمة عملائنا من خلال حلول مخصّصة، ومرونة رقمية، وتقديم خدمات أكثر ذكاءً. تستند استراتيجيتنا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد إلى بناء علاقات طويلة الأمد وتحقيق نمو مستدام.

عبدالعزیز خالد الخاطر

رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد





الخدمات المصرفية للشركات

علامة قوية برؤية مستقبلية

يواصل البنك الأهلي تعزيز موقعه كمؤسسة مالية رائدة في قطر، مدفوعًا بقوة قطاع الخدمات المصرفية للشركات، والتوسع الاستراتيجي، والالتزام بالتحول. على الرغم من التحديات الاقتصادية والإقليمية، تمكن البنك من التعامل مع تحديات السوق بمرونة وبصيرة مستقبلية، مما رسّخ سمعته كشريك مصرفي موثوق للشركات والمؤسسات والجهات الحكومية.

بفضل فهم عميق للديناميكيات الاقتصادية في قطر، يبقى البنك الأهلي في طليعة تمويل مشاريع البنى التحتية، ودعم نمو القطاع الخاص، وتسهيل الفرص التجارية العابرة للحدود. وترتكز ريادتنا في السوق على نهج محوريّة العميل، بما يضمن حلولًا مالية مخصصة تدفع نحو نجاح الأعمال المستدام.

نموذج عمل قائم على العلاقات وأفضل الممارسات العالمية

تستند استراتيجية الخدمات المصرفية للشركات في البنك الأهلي إلى بناء علاقات طويلة الأمد قائمة على تحقيق القيمة. ويتطابق نهجنا مع أفضل الممارسات الدولية، حيث ندمج الاستشارات المالية الشخصية مع مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية، بما في ذلك الإقراض للشركات، وإدارة الخزانة، وتمويل التجارة، والحلول البنيوية.

لقد عززت قدرتنا على تقديم حلول مالية شاملة ومتكاملة ولاء العملاء ونوّعت من مصادر الإيرادات. كما يواصل فرع عين خالد للشركات، الذي بدأ عمله في عام 2023، تحسين سهولة الوصول، من خلال تلبية احتياجات عملائنا من الشركات في عمليات الإيداع النقدي الكبرى، وإيداع الشيكات، وخدمات الصراف.

إدارة المخاطر المرنة والالتزامات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)

يُطبّق البنك الأهلي إطارًا استباقيًا ومتطورًا لإدارة المخاطر يتماشى مع مبادئ اتفاقية «بازل III» والمعايير المصرفية الدولية. تضمن استراتيجيتنا لتنويع المخاطر ما يلي:

- موازنة المحفظة الائتمانية للتقليل من مخاطر التركيز القطاعي.
- تعزيز إدارة السيولة ورأس المال للحفاظ على الاستقرار المالي.
- إعادة تسعير ديناميكية للقروض والودائع، للحفاظ على هوامش فائدة صافية وقوية.

علوة على ذلك، أصبحت اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) جزءًا أساسيًا من استراتيجيتنا للخدمات المصرفية للشركات. نحن نُموّل بنشاط المشاريع المستدامة، والمبادرات الخضراء، والاستثمارات المسؤولة التي تتماشى مع أهداف الاستدامة في قطر. يعكس التزامنا بمبادئ ESG التفاني في ممارسة المصرفية الأخلاقية، وخلق القيمة طويلة الأجل، وتحقّل المسؤولية الاجتماعية.

الابتكار الرقمي ومستقبل الخدمات المصرفية للشركات

يبقى التحول الرقمي في صميم تطور الخدمات المصرفية للشركات لدينا. في عام 2024، سرّع البنك الأهلي أجندة الرقمنة، مع التركيز على الأتمتة (التشغيل الآلي)، وكفاءة العمليات، وتحسين تجربة العملاء. ومن المُقرّر أن تُعيد منصتنا المصرفية الإلكترونية من الجيل الجديد، المقرّر إطلاقها في عام 2025، تعريف سهولة الخدمات المصرفية للشركات من خلال

رسالة من

رئيس قطاع الخدمات المصرفية للشركات

”يواصل البنك الأهلي التزامه بتمكين الشركات من خلال حلول مالية تعزز النمو، والمرونة، والنجاح طويل الأمد. ومن خلال التحول الاستراتيجي، والابتكار الرقمي، والممارسات المصرفية المستدامة، نحن في موقع قوي لنشكل مستقبل الخدمات المصرفية للشركات في قطر. وبينما نستشرف فرص الغد، سيظل التزامنا الثابت بالعلاقات مع العملاء والريادة في السوق هو ما يُحدّد مسيرتنا.“

شيخار أغاروال

رئيس قطاع الخدمات المصرفية للشركات

- حلول شاملة لإدارة النقد.
- حلول سلسلة لتمويل التجارة.
- تعزيز أطر الأمن السيبراني لضمان أمان المعاملات.

نواصل الاستثمار في الابتكار الرقمي، مواكبين بذلك التحول العالمي نحو المصرفية القائمة على التكنولوجيا، مع الحفاظ على تركيز إقليمي قوي على الخدمات الشخصية

تجاوز التحديات واغتنام الفرص

واجه السوق القطري تحديات متجددة في السنوات الأخيرة، منها الضغوط الاقتصادية العالمية، واضطرابات سلاسل الإمداد، وتقلبات السيولة. ومع ذلك، فإنّ نهج البنك الأهلي الاستباقي، المدعوم بإدارة مالية حكيمة ومرونة استراتيجية، مكّن من تحويل هذه التحديات إلى فرص.

نحن نتطلع بتفاؤل إلى مستقبل القطاع المالي في قطر، مدفوعين بجهود التنويع الاقتصادي، والاستثمارات في البنية التحتية، وتوسع التجارة الدولية. ونضمن من خلال تركيزنا الاستراتيجي على تطوير الخدمات المصرفية للشركات مواصلة تقديمنا لحلول مبتكرة، وتعزيز دعم نمو الأعمال، ومساندة عملائنا للتكيّف مع المشهد الاقتصادي المتغير.



الخزينة والخدمات المصرفية الدولية

تماشياً مع رؤية البنك الأهلي الاستراتيجية، يواصل قسم الخزينة والخدمات المصرفية الدولية لعب دور محوري في توسيع حضور البنك العالمي، وتقديم قيمة استثنائية لأصحاب المصلحة لدينا. وباعتبار تركيز البنك الحصري على قطر، يتمحور اهتمامنا الأساسي على تعزيز العلاقات مع الأسواق والشركاء الدوليين، بهدف مساعدة عملائنا على توسيع نطاق وصولهم إلى الأسواق العالمية وإنشاء مسارات استثمار تتماشى مع رؤية قطر 2030.

في هذا الصدد، كان ضرورياً بالنسبة لنا، التركيز على تطوير الحضور العالمي للبنك من خلال بناء علاقات قوية مع المؤسسات المالية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والمستثمرين، ووكالات التصنيف الائتماني. ومن خلال توسيع علاقات المراسلة المصرفية، خلقنا فرصاً لدعم أصحاب المصلحة الداخليين وتعزيز حضورنا العالمي. كما قمنا بتنفيذ إجراءات معيارية ووضع نموذج عمل موحد لضمان فعالية انضمام العملاء ومتابعة العلاقات معهم، مع الحفاظ على تجانس تام مع مبادئ الامتثال وإدارة المخاطر.

ساهم تمددنا الجغرافي في توسيع ملحوظ في العروض المُقدّمة للعملاء، وذلك من خلال فتح فرص جديدة في مجال الخدمات الحيوية مثل تمويل التجارة، وصرف العملات الأجنبية، وقنوات الدفع. كما ساهم نهجنا المنسّق في التعامل مع وكالات التصنيف وإدارة العلاقات مع المستثمرين من تعزيز الشفافية والتعاون، مما وطّد الصورة والسُّمعة الخارجية للبنك الأهلي.

تعزيز عمليات الخزينة وإدارة السيولة

يشمل نطاق عملياتنا إدارة الميزانية العمومية وتقديم خدمات سوق النقد والخزينة للعملاء من الشركات والأفراد. وتكتمل هذه الأنشطة من خلال خدمات الوساطة التي توفرها شركة الأهلي للوساطة ذ.م.م، مما يضمن نظاماً بيئياً شاملاً للخدمات المالية

يحافظ قسم الخزينة والخدمات المصرفية الدولية على نهج ديناميكي في إدارة التدفقات النقدية والسيولة، لضمان التكيف

تعزيز دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) وثقة أصحاب المصلحة

تطوير وتنفيذ استراتيجية شاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)، جزءٌ أساسيٌّ من جهودنا المستمرة. نواصل، تحت إشراف مصرف قطر المركزي، مواءمة نظامنا المالي المحلي مع معايير السوق الدولية. يُرسّخ هذا النهج الاستراتيجي مكانة البنك الأهلي كمؤسسة مالية موثوقة ومسؤولة ومُستدامة، ويعكس القيم التي يقوم عليها عملنا، ويُعزّز ثقة أصحاب المصلحة الخارجيين في التزامنا الثابت.

مع تطلّعنا لعام ٢٠٢٥، يبقى قسم الخزينة والخدمات المصرفية الدولية على أتمّ الاستعداد لمواصلة دفع عجلة النمو والابتكار في المشهد المالي. نحن محافظون على التزامنا بالتميّز، وإرضاء العملاء، وبرؤيتنا الاستراتيجية لدفع البنك الأهلي نحو نمو مستدام وخلق قيمة مضافة.

تعزيز عروض العملاء والأداء المالي

من خلال التعاون الوثيق مع لجنة الأصول والخصوم (ALCO) والإدارة التنفيذية، واصلنا تطوير وتنفيذ استراتيجية شاملة للتمويل المتوسط وطويل الأجل، تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، واحتياجاته التمويلية المستقبلية، والمتطلبات التنظيمية

وعلى الرغم من التحديات التي تفرضها ديناميكيات السوق العالمية المتغيرة، أدّت إدارتنا الاستباقية لمحفظة الاستثمار، والاستخدام الحكيم للسيولة، إلى تحقيق نتائج مستدامة من خلال محفظتنا الاستثمارية في الأوراق المالية القابلة للتداول. حافظ هذا النهج على توافر مستويات سيولة عالية وجودة أصول ممتازة، ما يعزز من التزامنا بإدارة مالية مسؤولة.

ومن خلال مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية، نستمر في دفع النمو والابتكار بهدف تقديم أداء مالي متميز يدعم التطلّعات المستقبلية للبنك وعملائه على حدّ سواء.

السريع مع تقلبات السوق، مع الالتزام بمعايير تنظيمية صارمة. وقد كان تنويعنا لقاعدة الالتزامات عاملاً حاسماً في تقليل مخاطر التركيز، ما أدى إلى تحسين الأداء العام. ولقد مكّنتنا هذا النهج الاستراتيجي من خلق بيئة سيولة مثالية، مع تحسين كفاءة العائد من الفوائد، وتوليد رسوم من الأنشطة غير المحققة للفوائد.

رسالة من

رئيس الخزينة والخدمات المصرفية الدولية

“بصفتنا بنكاً يركّز بشكل حصريّ على قطر، يتمثل تركيزنا الأساسي في تعزيز الروابط مع الأسواق والشركاء الدوليين. ونسعى من خلال ذلك لمساعدة عملائنا على توسيع وصولهم إلى الأسواق العالمية، بما يُساهم في إنشاء مسارات استثمار تتماشى مع رؤية قطر 2030.

“

ديريك كوك

رئيس الخزينة والخدمات المصرفية الدولية



الخدمات المصرفية الخاصة والاستشارات

رَسَخَ البنك الأهلي مكانته كمؤسسة مالية رائدة، حيث يقدم خدمات شاملة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الأفراد من ذوي الثروات العالية (HNWIs). يوفر قسم الخدمات المصرفية الخاصة مجموعة واسعة من المنتجات الاستثمارية، والتسهيلات الائتمانية، والصناديق، والصناديق الاستثمارية، والبديلة، بما يضمن وصول العملاء إلى حلول مالية متنوعة ومتقدمة. وقد عزز التزام البنك الأهلي الدائم بالتميز شُمعته كشريك موثوق به للعملاء الميسورين الساعين لتحقيق نمو مالي وأمان طويل الأجل.

نموذج عمل يركز على العلاقات

يعتمد قسم الخدمات المصرفية الخاصة في البنك الأهلي على نهج يركز على بناء العلاقات، حيث تُعطى الأولوية للحلول المالية المخصصة، وترسيخ الثقة مع العملاء، وإقامة الشراكات طويلة الأمد. ومن خلال فهم عميق لتطلعات العملاء المالية، يقدم البنك خدمات إدارة ثروات مخصصة تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية. وفي عام 2024، اتخذ البنك الأهلي خطوة استراتيجية من خلال توقيع شراكة مع بنك استثماري دولي رائد «جوليوس باير»، مما عزز قدرته على تقديم فرص استثمارية واستثمارية عالمية المستوى. تؤكد هذه الشراكة التزام البنك الأهلي بتوفير وصول حصري لعملائه إلى الأسواق العالمية، ومنتجات استثمارية مميزة، وخدمات تخطيط مالي متطورة.

نمو مع أصول عالية الجودة

شهد قسم الخدمات المصرفية الخاصة في البنك الأهلي نموًا واعدًا في عام 2024، من خلال توسيع قاعدة العملاء وتحسين الميزانية العمومية بشكل ملحوظ. تحقق ذلك عبر تخصيص الأصول المنضبط، وتحسين تكلفة الأموال، والتوسع الاستراتيجي في أعمال إدارة الثروات.

ومع تطلعنا إلى المستقبل، سيواصل البنك الأهلي دفع عجلة النمو في عام 2025، من خلال تعزيز محفظة الأصول والخصوم، واستهداف شرائح العملاء الميسورين، وتوسيع عروض الاستثمار لضمان استدامة مالية طويلة الأجل وخلق قيمة مضافة.

تنويع المخاطر

إن الركيزة الأساسية لاستراتيجية البنك الأهلي هي إدارة المخاطر بحكمة وتنويع المحفظة الاستثمارية. يتبع البنك نهجًا منظمًا للحد من الانكشاف المالي، من خلال تقديم مزيج متوازن من المنتجات الاستثمارية، بما يضمن لعملائه محفظة مرنة ومعادلة وفقًا للمخاطر. كما يواصل البنك تعزيز إطار عمل إدارة السيولة والتمويل، محافظًا على موقف مالي مستقر مع إدارة نشطة للمخاطر عبر عمليات الخدمات المصرفية الخاصة. ومن خلال تنويع الحلول الاستثمارية، يضمن البنك وصول العملاء إلى أدوات مالية آمنة وعالية الأداء، مما يعزز مكانته أيضًا كشريك موثوق في إدارة الثروات.

الرقمنة

يبقى التحول الرقمي في مقدمة استراتيجية البنك الأهلي في الخدمات المصرفية الخاصة، مع تركيز قوي على الابتكار وتقديم حلول رقمية تُركّز على العميل. في عام 2024، بدأ البنك تطوير منصة تداول متقدمة، من المقرر إطلاقها في عام 2025. ستُمكّن هذه المنصة العملاء من الوصول السلس والفوري إلى الأسواق المالية عبر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت، مما يُمكن اعتباره نقلة نوعية في تجربتهم الاستثمارية. ومن خلال أتمتة حلول إدارة الثروات، يُعيد البنك الأهلي تعريف الخدمات المصرفية الرقمية، موفّرًا بيئة مالية آمنة وفعالة، وقائمة على البيانات لعملائه من ذوي الثروات العالية.

رسالة من

رئيس قطاع الخدمات المصرفية الخاصة

” في عام 2024، عزز قسم الخدمات المصرفية الخاصة في البنك الأهلي مكانته كشريك رائد في إدارة الثروات، من خلال توسيع قاعدة عملائه، وتطوير الحلول الاستثمارية، وتكوين تحالف استراتيجي مع شركة عالمية رائدة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، لتقديم خدمات استشارية من الطراز العالمي. وبينما نمضي قدمًا، نبقى ملتزمين بتقديم استراتيجيات مالية مخصصة، والاستفادة من الابتكار الرقمي، وضمان نمو مستدام عبر نهج قائم على العلاقات وواعٍ بالمخاطر.“

أحمد زهدي أبو خليل

رئيس قطاع الخدمات المصرفية الخاصة



03 من الرؤية إلى القيمة الاستراتيجية، الحوكمة، وضمان الجودة

ترتكز استراتيجية البنك الأهلي على رؤيته الجوهرية: أن يكون الشريك المالي الأكثر موثوقية في قطر، من خلال تقديم قيمة مستدامة تركز على التنفيذ المنضبط، والابتكار الرقمي، وإطار حوكمة قوي.

وتنبع هويتنا المؤسسية من رمز المحار، وهو تجسيد عصري لإرث قطري عريق. وكما يحمي المحار لؤلؤته ويعتني بها، يلتزم البنك الأهلي بحماية أصول عملائه وتنميتها بكل عناية ورؤية ومسؤولية.

قيمتنا المؤسسية تنعكس من خلال ثلاث سمات رئيسية تُوجّه أسلوب عملنا وتواصلنا:

الإلهام

نطرح الأسئلة، نصغي بانصات، ونتخذ خطوات مستنيرة استنادًا إلى ما نتعلّمه. علاقتنا العميقة بعملائنا هي ما يدفعنا إلى ابتكار منتجات وخدمات هادفة تُلبّي الاحتياجات المتغيرة للمجتمع. نحن نُشكّل بفضل من نخدمهم، مما يحفزنا على تقديم الأفضل دومًا.

التفكير الواعي

نتبع نهجًا مدروسًا وقائمًا على المعرفة، ونحافظ على تواصل نشط مع مجتمعنا. وبفضل الخبرة والرؤية، نقدم حلولًا موثوقة وفعالة تبني ثقة عملائنا وتعزز ولاءهم.

الارتباط والمشاركة

نتميز بالانفتاح والتجاوب والواقعية. وبصفتنا جزءًا من المجتمع، ندرك أن عملاءنا هم أيضًا جيراننا، مما يُعزّز التزامنا بالشفافية وسهولة الوصول والمساءلة في كل ما نقوم به.

الإلهام

التفكير الواعي

البنك الأهلي
ahlibank

الارتباط والمشاركة

تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030 وتحت توجيهات مصرف قطر المركزي، تقوم استراتيجيتنا على ست ركائز أساسية:

- ضمان المتانة المالية من خلال إدارة حسيطة لرأس المال والسيولة.
- تسريع التحول الرقمي لتعزيز تجربة العملاء وكفاءة العمليات التشغيلية.
- دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في صميم العمليات لدعم التنمية المستدامة.
- رعاية الكفاءات الوطنية والاستثمار في تطوير الموارد البشرية.

• تحقيق نمو مرتكز على العملاء عبر حلول مبتكرة تستند إلى احتياجاتهم الفعلية.

• التمسك بمعايير صارمة في الحوكمة وإدارة المخاطر لضمان النزاهة والثقة على المدى الطويل.

تشكل هذه الركائز مجتمعةً أساسًا استراتيجيًا يمكّن البنك الأهلي من التكيف مع ديناميكيات السوق المتغيرة، والإسهام في تحقيق الأولويات الوطنية، وتقديم قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.



الرؤية في التطبيق: استراتيجية متماشية مع الأهداف الوطنية

يعكس التوجه الاستراتيجي للبنك الأهلي التزامًا عميقًا ومستمرًا برؤية قطر الوطنية 2030 والتوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي. وقد تم دمج هذا التوافق ضمن ركائز عمل البنك، لـ سيما في استراتيجيته الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، والتحول الرقمي، وأطر إدارة المخاطر. كما يلتزم البنك بإرشادات البورصة القطرية فيما يخص ESG، وبأبرز معايير الإفصاح العالمية مثل مبادرة التقارير العالمية (GRI) ومعايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB). بالإضافة إلى ذلك، يدعم البنك الأطر الدولية مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ومبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

دمج مبادئ التنمية المستدامة والأولويات الوطنية

تستند استراتيجية البنك الأهلي في مجال ESG إلى أفضل الممارسات العالمية، وتتوافق بشكل وثيق مع أولويات رؤية قطر الوطنية. وتشكل هذه المبادئ حجر الأساس في قيم البنك، وتوجه إسهاماته في التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة، والمسؤولية الاجتماعية.

مجالات رئيسية للتوافق مع رؤية قطر الوطنية:

التنمية المستدامة

يدعم البنك تنويع الاقتصاد من خلال التمويل المستدام للقطاعات غير التقليدية.



كفاءة استخدام الموارد

يعزز الاستهلاك المستدام والحفاظ على الموارد من خلال خفض استهلاك الطاقة وتقليل النفايات في مختلف العمليات.



إدارة المخاطر البيئية

يعتمد إطارًا لإدارة مخاطر ESG بما يتماشى مع متطلبات مصرف قطر المركزي والتوجيهات التنظيمية المستقبلية، لتحديد المخاطر البيئية والحد منها.



المشاركة المجتمعية

يدعم المبادرات المحلية مثل التبرعات لجمعية قطر لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، والتوعية الصحية مع الجمعية القطرية للسرطان، وتمكين ذوي الإعاقة من خلال التبرع إلى مركز الشفاح.



خفض انبعاثات الغازات الدفيئة

يقيس ويخفض انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن محافظ الإقراض والتمويل، دعمًا لأهداف قطر في الاستدامة البيئية.



الصحة والعافية

ينظم البنك مبادرات مجتمعية تركز على الصحة، من بينها حملات التبرع بالدم بالتعاون مع مؤسسة حمد الطبية.



ممارسات أعمال أخلاقية

يولي أهمية للحوكمة الأخلاقية والشفافية، دعمًا لمجتمع عادل وخاضع للمساءلة، بما يتماشى مع القيم الوطنية.



هياكل الحوكمة

أنشأ البنك وحدة مخصصة للحوكمة البيئية والاجتماعية، إلى جانب لجنة تنفيذية ومجموعات عمل لضمان التكامل المؤسسي والمساءلة الشاملة.



التحول الرقمي والاستراتيجية الرقمية الوطنية

تتماشى مبادرات البنك الأهلي الرقمية مع الاستراتيجية الرقمية الوطنية لدولة قطر وأهداف رؤية 2030 الأوسع، وتهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، وتحقيق الشمول المالي من خلال الابتكار.

محاور الانسجام الرئيسية:

الابتكار والتكنولوجيا

يشمل ذلك تنفيذ نظام المدفوعات "فورًا" كمبادرة من بنك قطر للتنمية، واعتماد نظام التسوية الإجمالية اللحظية (RTGS)، مما يعكس الريادة في مجال الابتكار والكفاءة في المدفوعات.



الشمول المالي

يعمل البنك على توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية للفئات غير المخدومة، ما يساهم في نظام مالي أكثر شمولًا وعدالة.



الخدمات الموجهة للعملاء

يطوّر البنك خدمات رقمية مخصصة لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، دعمًا لهدف الرؤية في توفير جودة حياة عالية وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.



قدرات رقمية قابلة للتوسع

يركز البنك على تعزيز المرونة الهيكلية طويلة الأمد لضمان جاهزية المنصات الرقمية لدعم الابتكار المستمر في المستقبل.



إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي

يلعب الإطار الشامل لإدارة المخاطر في البنك الأهلي دورًا محوريًا في الحفاظ على استقرار النظام المالي، من خلال الالتزام الدقيق بتوقعات مصرف قطر المركزي. كما يدعم هذا الإطار أهداف الاستدامة لرؤية قطر الوطنية 2030.

محاور الانسجام الرئيسية:

الامتثال التنظيمي



يعزز مرونة العمليات من خلال منصة امتثال موحدة تربط جميع وحدات الأعمال، انسجامًا مع توجه مصرف قطر المركزي نحو الحوكمة المتكاملة.

إطار شامل لإدارة المخاطر



يتعامل مع مجموعة واسعة من المخاطر—الدئمانية، والسوقية، والسيولة، والتشغيلية، والاحتيايل، والسمعة، والاستراتيجية—وفقًا لإطار مصرف قطر المركزي للمخاطر الاحترازية.

تمثل المبادرات الاستراتيجية للبنك الأهلي نموذجًا للتكامل الفعال مع رؤية قطر الوطنية 2030، والتوجيهات الصادرة عن مصرف قطر المركزي. ومن خلال دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، والتحول الرقمي، وممارسات إدارة المخاطر، والتوسع في الأعمال المصرفية الدولية، يسهم البنك بنشاط في بناء مستقبل مستدام، رقمي، وازدهار اقتصادي شامل لدولة قطر.

قطاعات الأعمال في انسجام مع الرؤية الوطنية

تسهم القطاعات الأساسية في البنك الأهلي بشكل فعال في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، من خلال دعم تنويع الاقتصاد، وتعزيز الشمول المالي، وترسيخ الترابط العالمي، وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل. ومن خلال نموذج تشغيلي متكامل، يدعم البنك الأولويات الوطنية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، مما يعزز مكانته كشريك مالي موثوق في مسيرة التحول الوطني لدولة قطر.

محاور الانسجام حسب القطاعات:

الخزينة والخدمات المصرفية الدولية



الترابط العالمي والمرونة

يجذب الاستثمارات الأجنبية ويعزز الشراكات الدولية، مما يدعم التنويع الاقتصادي ويقوّي مرونة القطاع المالي.

الخدمات المصرفية للأفراد



الشمول والرقمنة

يعزز الشمول المالي ويوسّع نطاق الوصول الرقمي من مختلف شرائح المجتمع، بما يتماشى مع أهداف التنمية الاجتماعية وأجندة الرقمنة الوطنية.

الخدمات المصرفية للشركات



تنمية القطاع الخاص

يساهم في تطوير البنية التحتية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة—وهي عناصر أساسية لتنويع الاقتصاد وتعزيز نمو القطاع الخاص.

الخدمات المصرفية الخاصة



والاستشارات

استدامة الثروة

يدعم الأمان المالي والاستدامة طويلة الأجل للثروات، مما يرسّخ نضج القطاع المالي ويعزّز ثقة المستثمرين.



الرقمنة في صميم عملنا: مستقبل تجربة العملاء

دفع الابتكار عبر الرقمنة

في عام 2024، واصل البنك الأهلي تعزيز موقعه الريادي في التحول الرقمي لقطاع البنوك في قطر، من خلال الاستفادة الاستراتيجية من التطورات التكنولوجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية، ورفع جودة تجربة العملاء، وتحديث تقديم الخدمات المالية. تعكس هذه الأجندة الرقمية الطموحة نهجًا شاملًا ومستقبلًا يتمشى بشكل وثيق مع الأجندة الرقمية لقطر 2030، والتوقعات المتطورة للعملاء المتمكّنين رقميًا.

من خلال الاستثمار الاستباقي، والتنفيذ المرن، والتركيز الدائم على العميل، أثبت البنك الأهلي مجددًا موقعه كمؤسسة رائدة ملتزمة بإعادة تشكيل مستقبل القطاع المصرفي في قطر.

ريادة حلول الدفع الرقمية

لعب البنك الأهلي دورًا محوريًا في تطوير البنية التكنولوجية المالية في قطر، من خلال ريادته في تنفيذ نظام «فورًا» للدفع، وهي مبادرة مبتكرة قادها مصرف قطر المركزي تهدف لإحداث ثورة في خدمات الدفع الفوري. وباعتباره أول بنك في الدولة يستخدم هذه المنصة، مكّن البنك الأهلي عملائه من إجراء معاملات فورية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، ما أضاف معيارًا جديدًا للراحة والسرعة وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية.

في الوقت ذاته، اعتمد البنك نظام التسوية الإجمالية اللحظية (RTGS) لدعم المعاملات بين البنوك ذات القيمة العالية والحساسية زمنيًا. تساهم هذه البنية التحتية الحيوية بشدة من تقليل مخاطر التسوية، وتحسين إدارة السيولة، وتعزيز مرونة النظام المالي الأوسع في قطر.

تعكس هذه الابتكارات التزام البنك الأهلي الثابت بدعم كفاءة النظام المالي وتقوية البنية التحتية للدفع الرقمي في البلاد.

التحول الرقمي في عمليات الخدمات المصرفية للشركات

أعاد البنك الأهلي تصور نهجه في الخدمات المصرفية للشركات، وذلك من خلال تطبيق حلول رقمية تحويلية رفعت من مستوى تفاعل العملاء وكفاءة التنفيذ التشغيلي. ومن أبرز إنجازات عام 2024، إطلاق عملية انضمام العملاء من الشركات بشكل رقمي مُتكامل، وهي مبادرة مثّلت تحولًا حاسمًا بعيدًا عن الإجراءات التقليدية المعتمدة على الورق، نحو تجربة مؤتمتة، ومبسّطة، ومُتمحورة حول المُستخدم.

شملت الفوائد الاستراتيجية:

- إلغاء إدخال البيانات يدويًا.
- تحسين دقة البيانات عبر أدوات التحقق الذكية.
- تعزيز الامتثال وتخفيف المخاطر.
- تقليل تعقيد العمليات واحتمالية الوقوع في الأخطاء.
- تسريع ملحوظ في الجدول الزمني لانضمام العملاء.

علوّة على ذلك، خضع نظام استخدام خدمات الشركات (Corporate Availment System) لتحول رقمي كامل، شمل تنسيقًا وثيقًا بين مهام تمويل التجارة، والأعمال المصرفية للشركات، وإدارة المخاطر، وإدارة القروض. ومن خلال اعتماد منهجية عمل متطورة لإدارة العمليات (BPM)، حقق البنك الأهلي:

- أتمتة شاملة للعمليات (من البداية إلى النهاية).
- زيادة الشفافية وتتبع العمليات.
- تسريع وقت إنجاز العمليات.
- رفع جودة وأمان البيانات.
- تكامل سلس بين وحدات الأعمال المتعددة.

تضع هذه التطورات مجتمعةً البنك الأهلي في طليعة الابتكار الرقمي في قطاع الخدمات المصرفية للشركات، عبر تقديمها للعملاء تجربة مصرفية أكثر استجابةً وأمانًا ومرونة.

تعزيز تجربة العملاء

تبقى محوريتّة العميل حجر الزاوية في فلسفة البنك الأهلي الرقمية. في عام 2024، سرّع البنك تحوُّله من تقديم الخدمات التقليدية المركزية إلى نموذج أكثر تكيفًا ومتعدد القنوات. شمل ذلك طرح أجهزة الصراف التفاعلية (ITMS)، وتوسيع الأتمتة عبر العمليات الخدماتية الأساسية، ما أتاح توفر خدمة أعلى ومكّن موظفي الخطوط الأمامية من التركيز أكثر على التفاعلات المعقدة ذات القيمة المضافة.

لا تقتصر هذه الأدوات الرقمية على تعزيز رضا العملاء فحسب، بل تدعم أيضًا رؤية البنك الأوسع لتقديم خدمات مصرفية مخصصة، وسلسة، ومصممة لتلبية الاحتياجات الفريدة للعملاء العصريين.

الرؤية الاستراتيجية

رحلة التحول الرقمي في البنك الأهلي تتعدّى كونها مجرد تحديثات تكنولوجية؛ إنها إعادة تعريف جوهرية لكيفية عمل البنك، وتفاعله مع أصحاب المصلحة، وتقديمه للقيمة طويلة الأمد. يواصل البنك الأهلي رسم مسار نحو مستقبل مالي أكثر ابتكارًا وشمولية ومرونة، من خلال مواءمة جهوده مع استراتيجية التكنولوجيا المالية لمصرف قطر المركزي والأولويات الرقمية الوطنية.

ومع تعميق استثمارات البنك في البنية التحتية الرقمية والقدرات التقنية، يعزز دوره كمؤسسة موثوقة تركز على المستقبل، ملتزمة بالتميز، والمرونة، والنجاح المستدام لعملائها والاقتصاد القطري.

”تمتدّ رؤيتنا إلى ما هو أبعد من التكنولوجيا المالية لتشمل النظام الرقمي الأوسع، عبر خلق روابط مع مختلف مزودي الخدمات لتعزيز راحة العملاء ورضاهم. نحن ملتزمون باستخدام التكنولوجيا ليس كهدف في حدّ ذاته، بل كوسيلة لتقديم قيمة استثنائية لعملائنا ومساهميننا.“

عزالدين رشدي أبو سلامة
رئيس العمليات

إدارة المخاطر الاستراتيجية

تُسلط هذه الفقرة الضوء على مجالات مخاطر مُحدّدة، تتوافق بشكل وثيق مع الاتجاه الاستراتيجي للبنك الأهلي، والتي تُعتبر عوامل تمكينية حاسمة لتحقيق أهداف البنك طويلة الأمد. تعزز هذه المجالات التزامنا باتخاذ القرارات الاستباقية والواعية للمخاطر، وتلعب دورًا أساسيًا في دفع النمو المستدام، وضمان الامتثال التنظيمي، والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة.

على وجه التحديد، تدعم هذه المجالات الركائز الاستراتيجية الأساسية مثل التحول الرقمي، الاستدامة، والمرونة التشغيلية، مما يمكن البنك من التعامل بمرونة وثقة مع بيئة أخطار متزايدة التعقيد والديناميكية.

يُمكن الاطلاع في هذا التقرير على نظرة أكثر تفصيلًا حول إطار إدارة المخاطر الشامل للبنك في القسم (6) الحوكمة، والمخاطر والامتثال (GRC).

إدارة مخاطر الأطراف الثالثة

تُدار مخاطر الأطراف الثالثة كجزء لا يتجزأ من إطار إدارة المخاطر الأوسع للبنك. قبل التعامل مع أي مورد، تُجرى عمليات تحقق دقيقة وشاملة لتقييم الأبعاد الرئيسية للمخاطر، بما في ذلك الأمن السيبراني، والاستقرار التشغيلي، والمخاطر القانونية، والامتثال التنظيمي، ومدى التأثير على السمعة. يضمن هذا النهج الاستباقي أن تدعم الشراكات نزاهة العمليات وأولويات البنك الاستراتيجية، مع الالتزام الكامل بالمعايير الداخلية والتنظيمية.

إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)

تُدمج مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية للبنك الأهلي، بما يضمن نهجًا متماسكًا ومنظمًا. تُدمج اعتبارات ESG عبر مجالات المخاطر القائمة - كالائتمان، والسوق، والتشغيل، واستمرارية الأعمال، والمناخ، والأمن السيبراني - بشكل يُعزّز التناسق بين الطموحات الاستراتيجية لـ ESG وممارسات الحوكمة المتعلقة بالمخاطر. يتيح هذا التكامل للبنك بتحديد المخاطر المرتبطة بـ ESG والتخفيف الاستباقي منها، ما يؤدي إلى استدامة طويلة الأمد وامتثالًا للتوقعات التنظيمية المتغيرة.

إدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات (ICT)

حدّد البنك الأهلي أدواتًا ومسؤوليات واضحة لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر جميع القطاعات. ويستفيد البنك من آليات الإبلاغ الفوري عن الحوادث التقنية لضمان التصعيد في الوقت المناسب، وتقييم الأثر، والاستجابة السريعة. تُسهم المراقبة والإشراف المنتظمين من قبل الإدارة العليا بدعم بنية تحتية رقمية مرنة، ومتماشية مع أفضل الممارسات الصناعية والمتطلبات التنظيمية.

إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي (AI)

تخضع الحلول المدفوعة بالذكاء الاصطناعي لإجراءات إدارة مخاطر منظمة، تتضمن تقييمًا شاملاً وأهمية اخضاعها لاختبارات قبل نشرها. نضمن بذلك توافق أي تطبيق ذكاء اصطناعي (يُطرح داخل بيئة البنك) مع مستوى قبول المخاطر العام، والامتثال للإرشادات التنظيمية. تُقيّم مخاطر الذكاء الاصطناعي - سواء المتعلقة بنزاهة البيانات، أو الاستخدام الأخلاقي، أو الاعتماد التشغيلي- بشكل منهجي لدعم الابتكار المسؤول والأداء المستدام.

التدقيق الداخلي: ضمانٌ استراتيجي ورؤية مستقبلية

يلعب قسم التدقيق الداخلي، باعتباره خط الدفاع الثالث، دورًا حيويًا في ضمان الشفافية والكفاءة وإدارة المخاطر داخل المؤسسة. على مدار العام الماضي، نفذ فريق التدقيق الداخلي مبادرات استراتيجية لتعزيز الحوكمة، وتحسين الامتثال، ورفع الفعالية التشغيلية، وتحسين جودة التقارير. يستعرض هذا التقرير إنجازاتنا الرئيسية ويحدد خطة العمل الاستراتيجية للسنة القادمة.

إنجازات رئيسية ومبادرات استراتيجية

- إرساء إطار تدقيق ديناميكي مبني على تقييم المخاطر**
 - إجراء تقييمات شاملة للمخاطر، ومواءمة خطط التدقيق مع الأولويات التنظيمية المتغيرة.
 - تقديم نموذج تقييم مخاطر ديناميكي يُمكن من تحديد وتخفيف المخاطر الناشئة.
- تسريع التحول الرقمي وتحليل البيانات في التدقيق**
 - طرح أدوات تدقيق مؤتمتة لتعزيز الكفاءة وتقليل الجهود اليدوية.
 - دمج تحليلات البيانات لتحسين الكشف عن الخلل، ومؤشرات الاحتيال، وعدم الكفاءة في العمليات، عبر وحدات البنك.

3. تعزيز الحوكمة وثقافة الامتثال

- تعزيز آليات المراقبة لضمان التوافق مع التوقعات التنظيمية والسياسات الداخلية.
- تقديم الدعم الاستشاري للوحدات التشغيلية لتعزيز أفضل ممارسات الحوكمة وتحسين الضوابط الداخلية.

4. تعزيز المشاركة والوعي بالمخاطر

- الحفاظ على تواصل مستمر قائم على القيمة مع الإدارة العليا ولجنة التدقيق لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- تسهيل جلسات توعية عبر الأقسام لتعزيز فهم الضوابط الداخلية وإدارة مخاطر المؤسسة.

5. تحسين العمليات وزيادة الربحية

- تحديد الفرص لتحسين الربحية من خلال تحسين كفاءة التكاليف وأطر الاعتراف بالإيرادات.
- التوصية بإعادة تصميم العمليات لتقليل المخاطر التشغيلية ورفع الكفاءة عبر الوظائف الحيوية.

6. الحصول على اعتماد الجودة العام

(General Conformance) من معهد مدقي الحسابات (IAA)

- في عام 2024، حقق قسم التدقيق الداخلي إنجازًا مهمًا بحصوله على اعتماد ضمان جودة التوافق العام من معهد مدقي الحسابات (IAA). يعكس هذا الإنجاز التزام القسم بأعلى معايير المهنية، وضمان الامتثال للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (Standards)، وتحسين جودة وفعالية التدقيق بشكل مستمر.
- يُعزّز هذا الاعتراف التزام القسم بتقديم خدمات ضمان واستشارات مستقلة وموضوعية تضيف القيمة للمؤسسة.

الأولويات الاستراتيجية لعام 2025 وما بعده

1. تعزيز تكامل التدقيق المدعوم بالتكنولوجيا

- توسيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) وأتمتة العمليات الروبوتية (RPA) في دورات التدقيق.
- تعزيز عمليات تدقيق الأمن السيبراني لحماية الأصول الرقمية.

2. توسيع نطاق التدقيق والضمان الاستراتيجي

- زيادة نطاق التدقيق ليشمل المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، واعتماد الأطراف الثالثة، والتهديدات التشغيلية الناشئة.
- إجراء تدقيقات متعدّدة الوظائف لتحقيق تحسينات شاملة في المؤسسة، وفهم الترابط بين المخاطر، وضمان استمرارية الأعمال.

3. الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفي

- رفع مهارات محترفي التدقيق الداخلي من خلال الحصول على شهادات معترف بها عالميًا وبرامج تدريب مخصصة.
- تعزيز مهارات فريق التدقيق الداخلي عبر شهادات متقدمة وبرامج تدريبية.
- خلق بيئة تشارك معرفية تُعزّز المرونة، والابتكار، وثقافة تدقيق قوية.

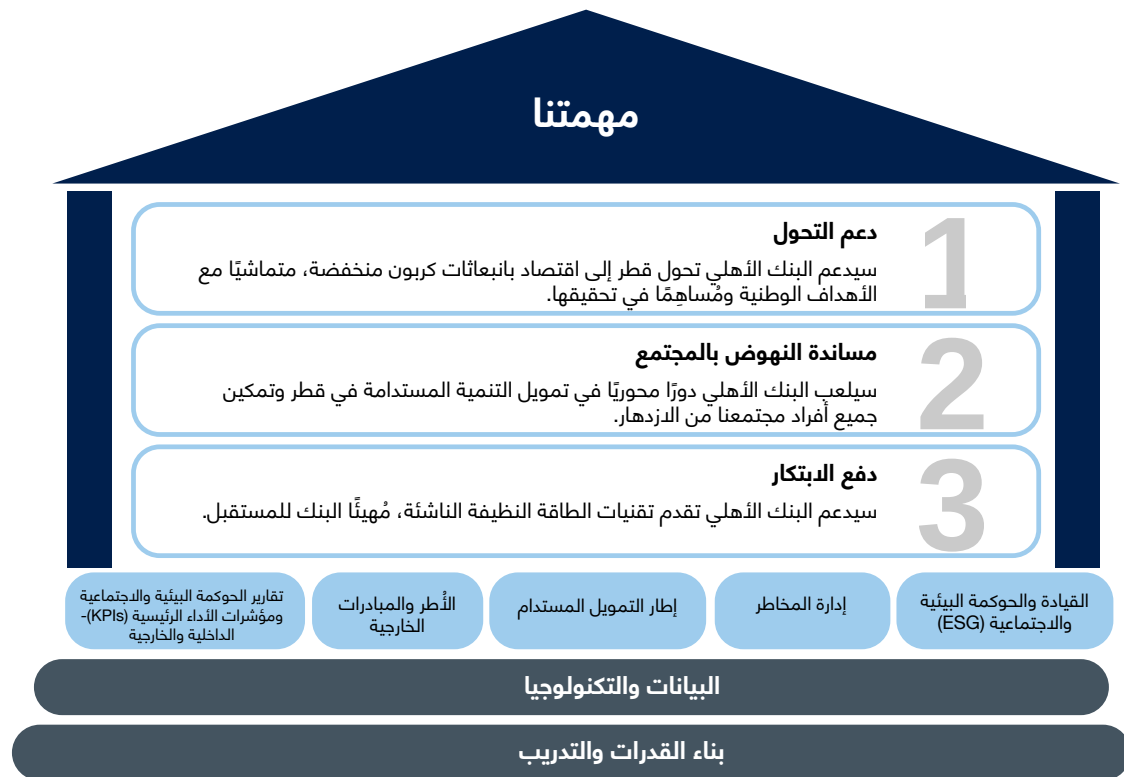
4. تحسين التقارير والتعاون الخارجي

- تحديث أنظمة التقارير لدعم مزيد من الشفافية، وقابلية التتبع، والتواصل المبني على البيانات والرؤى.
- تحسين أنظمة تقارير التدقيق لتعزيز الشفافية والمساءلة.
- تعميق التعاون مع المدققين الخارجيين وأصحاب المصلحة التنظيميين لدعم حوكمة المخاطر المتكاملة.

يمثل قطاع التدقيق الداخلي لالتزام راسخ بتقديم ضمانات مستقلة وموضوعية، تُسهم في خلق قيمة استراتيجية وتنمية مستمرة. ومن خلال تبني الابتكار، وتوسيع نطاق التدقيق، وتعزيز إدارة المخاطر، وتعزيز ثقافة تطوير القدرات المهنية، سيستمر القطاع في لعب دور حيوي في تعزيز نظام الحوكمة في البنك الأهلي ودعم المرونة طويلة الأمد.



تُبنى الاستراتيجية حول ركائز رئيسية، مدعومةً بعناصر أساسية وتمكينيات تشغيلية، مما يخلق إطارًا شاملاً يُترجم طموحاتنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) إلى نتائج ملموسة



الركائز الاستراتيجية

العناصر الأساسية الاستراتيجية

عوامل التمكين الاستراتيجية

لدعم التنفيذ الناجح لاستراتيجيتنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)، قمنا بوضع خارطة طريق شاملة لمدة أربع سنوات (2025-2028)، تمت الموافقة عليها رسميًا من قبل مجلس الإدارة. تحدد هذه الخارطة مجموعة من الإجراءات والأهداف ذات الأولوية التي سترشد تقدمنا في دمج مبادئ ESG عبر البنك. يمكن العثور على مزيد من التفاصيل حول هذه المبادرات في بياننا المستقبلي.

المبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

تهدف هذه الاستراتيجية إلى دمج اعتبارات ESG بشكل منهجي في جميع جوانب عملياتنا، من الحوكمة وإدارة المخاطر إلى الابتكار في المنتجات وثقافة المنظمة. كما أنها تُحدّد رؤيتنا طويلة الأمد لدمج مبادئ ESG في نموذج أعمالنا الأساسي، وثقافتنا، وتفاعلنا مع أصحاب المصلحة. ومن خلال استنادها إلى أفضل الممارسات الدولية وتوافقها مع الأولويات الوطنية - بما في ذلك رؤية قطر الوطنية 2030 وتوجيهات مصرف قطر المركزي، توضح استراتيجيتنا التزامنا بالمصرفية المسؤولة وخلق القيمة المستدامة

في صلب نهجنا للحوكمة البيئية والاجتماعية تكمن مهمة واضحة:

تماشيًا مع التزام البنك بالاستدامة، قام قطاع العمليات بدمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) في عملياته وخطته لعام 2024 وما بعده. يضمن هذا الدمج إسهام أنشطتنا التشغيلية إيجابيًا في تحقيق أهداف الاستدامة الخاصة بالبنك ودعم رؤية قطر الوطنية 2030.

بناء مستقبل مستدام ومسؤول

في عام 2024، عززنا التزامنا بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كعامل رئيسي في تحولنا الاستراتيجي. وكان من أبرز خطوات هذا المسار تعيين مستشار خارجي لوضع استراتيجية ESG، وخارطة طريق لتنفيذها على مدى أربع سنوات. وقد أقرّ مجلس الإدارة الاستراتيجية وخارطة الطريق في نهاية الربع الثالث من عام 2024.

مهمتنا هي:

دمج الاستدامة في صميم منظماتنا لدعم أفراد مجتمعنا المحلي، وحماية البيئة وعالمنا الطبيعي، ودفع الابتكار لدعم التنمية المستدامة في قطر.





الاجتماعية

لم تُنشر	حظر	تمّ نشر	15 ساعة
سياسة الصحة المهنية والعالمية	عمالة الأطفال/العمالة القسرية	سياسة حقوق الإنسان	متوسط ساعات التدريب لكل موظف
2.5%	26.0%	160.2 (مليون ريال قطري)	9.3%
نسبة الأرباح قبل الضريبة المُستثمرة في المجتمع	معدل التقطير	الأجور والمزايا	معدل الموظفين المغادرين
0	0	0	0
عدد الإصابات والحوادث (الموظفون فقط)	عدد الإصابات والحوادث (الموظفون والمتعاقدون)	عدد الإصابات والحوادث (المتعاقدون)	عدد شكاوى حقوق الإنسان (المُعالجة والمُحلولة)
37.2%	384	77.1%	
نسبة النساء في القوى العاملة	إجمالي عدد الموظفين (دوام كامل - FTE)	الإنفاق على الموردين المحليين	



الحوكمة

تمّ نشر	تمّ نشر	تمّ نشر	11:1
مدونة قواعد السلوك والأخلاقيات	مدونة مكافحة الرشوة ومكافحة الفساد	نتائج التصويت في الجمعية العمومية	نسبة راتب الرئيس التنفيذي إلى متوسط راتب الموظف
1.7:1	37%	0%	اكتمال
نسبة متوسط راتب الذكور إلى الإناث	أعضاء مجلس الإدارة المستقلون	نسبة النساء في مجلس الإدارة	ربط تعويض التنفيذيين بمؤشرات الأداء
تمّ نشر	اكتمال		
تقرير الاستدامة	فصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن منصب الرئيس التنفيذي		

الإفصاح عن أدائنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)

تماشيًا مع المتطلبات التي وضعتها بورصة قطر (QSE) في الإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية، نواصل تقديم التقارير وفقًا لمؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) للحوكمة البيئية والاجتماعية المحددة في إرشادات بورصة قطر.

وفي الوقت نفسه، نستعد بنشاط لمواءمة إفصاحاتنا مع أبرز أطر التقارير الدولية، بما في ذلك المبادرة العالمية للتقارير (GRI) ومجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB). كما يعكس نهجنا دعمنا للمبادرات العالمية، مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) ومبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

نهدف في المستقبل إلى المواءمة التدريجية مع مشهد التقارير العالمي المتطور، بما في ذلك معايير التقارير المالية الدولية IFRS S1 وS2، ومبادئ المصرفية المسؤولة التابعة للأمم المتحدة، وأهداف صافي الانبعاثات الصفرية (خفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى أقرب مستوى ممكن من الصفر) طويلة الأمد، مع ضمان أن تكون تقاريرنا شفافة، وذات رؤية مستقبلية، وتحظى بأهمية على الصعيد العالمي. فيما يلي مؤشرات أداء البنك الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية لعام 2024، كما هو مطلوب من بورصة قطر:

مؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) 2024



البيئية

تمّ نشر	الكهرباء	41.1 (جيجا جول/الموظف)	15,793.0 (جيجا جول)
السياسة البيئية	المصدر الأساسي للطاقة المستخدمة	إجمالي الاستهلاك السنوي المباشر للطاقة لكل موظف	إجمالي الطاقة المستخدمة
1,726.0 (بالأطنان)	89,547.0 (كجم)	9,553.1 (م³)	
إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة	إجمالي النفايات المنتجة	إجمالي استهلاك المياه	

التصريحات المستقبلية كجزء من خارطة طريق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) للفترة 2025-2028

بينما نستعد للمرحلة من 2025 إلى 2028، نلتزم بتسريع تنفيذ استراتيجيتنا للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) من خلال تعميق التكامل، وتعزيز الحوكمة، وبناء القدرات المؤسسية. تعكس أجندة البنك المستقبلية طموحنا للريادة بمسؤولية وتقديم قيمة مستدامة.

1. إنشاء وحدة مخصصة للحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)

سننشئ وحدة مركزية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية داخل البنك، تتبع للمستشار القانوني العام. ستعمل هذه الوحدة كقوة دافعة وراء مبادرات ESG، منسقة التنفيذ عبر الأقسام، ومتتبعة التقدم، وضامنة التوافق مع المتطلبات التنظيمية وتوقعات أصحاب المصلحة.

2. تشكيل مجموعة عمل داخلية للحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)

سنطلق مجموعة عمل داخلية تتكوّن من ممثلين عن قطاعات العمل الرئيسية في البنك. ستضمن هذه المجموعة -متعددة الوظائف- التشغيل السلس لممارسات ESG وتعزيز التعاون عبر المؤسسة.

3. لجنة ESG على مستوى الإدارة العليا (C-Suite)

لتعزيز القيادة الاستراتيجية والمساءلة، سنشكّل لجنة ESG على مستوى الإدارة العليا. ستشرف هذه اللجنة على أجندة ESG، وتتابع الأداء، وتوجّه اتخاذ القرارات بشأن مخاطر وفرص واستثمارات ESG.

4. إنهاء سياسات وأطر عمل ESG

سنُنهي ونُطبّق جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بـ ESG المتبقية، بما في ذلك سياسات مخاطر ESG الخاصة بالقطاعات، وإرشادات الشراء المستدام، وكتيّبات الامتثال المحدثة التي تدمج مبادئ ESG عبر الأعمال.

5. تطوير إطار لإدارة مخاطر ESG وإجراء تقييم لمخاطر ESG

نظرًا للأهمية المالية لمخاطر ESG، سنقوم بتصميم وتنفيذ إطار شامل لإدارة مخاطر ESG. ووفقًا لمتطلبات مصرف قطر المركزي والتوقعات التنظيمية الناشئة، سنجري تقييمًا داخليًا لتحديد المخاطر الجوهرية المتعلقة بـ ESG والمناخ - خاصة تلك المرتبطة بالتغيّر المناخي، والتأثيرات العامة السلبية، والتغيرات التنظيمية- واتخاذ كافة الإجراءات للتخفيف منها

6. إطار التمويل المستدام

لدعم عجلة التمويل الأخضر المجتمعيّ الشامل، سنُطلق إطارًا للتمويل المستدام يتماشى مع المعايير العالمية، بما في ذلك مبادئ السندات الخضراء لـ ICMA ومبادئ الأمم المتحدة للمصرفية المسؤولة. سيُحدّد هذا الإطار نهجنا في الإقراض والاستثمار المستدامين لدعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون

7. تعزيز إفصاحات ESG لدينا

سنواصل تحسين إفصاحاتنا المتعلقة بـ ESG، من خلال المواءمة مع معايير تقارير GRI و SASB، وكذلك أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وبالتوازي، سنبدأ انتقالنا نحو الامتثال لمعايير IFRS S1 وS2، بما في ذلك تحديث تقييمنا الحالي لجوهرية قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ESG.

8. إطلاق برنامج تجريبي لحساب الانبعاثات الممولة

سنطلق برنامجًا تجريبيًا لقياس انبعاثات الغازات الدفيئة المتعلقة بأنشطة الإقراض والتمويل لدينا، بدءًا من ثلاثة قطاعات عالية الكربون. ستتيح هذه المبادرة منهجيات مُعترف بها عالميًا مثل الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF).

9. تدريب وتعزيز مهارات ESG

سنقوم بإطلاق برنامج تدريبي شامل على مستوى المؤسسة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، لرفع الوعي باستراتيجيتنا وتقوية القدرات الداخلية. سيضمن اكتساب هذه المهارات توافق جميع الموظفين، بمختلف مستوياتهم، مع أهداف البنك في الاستدامة.

مثل عام 2024 فصلًا تحوليًا في مسيرتنا نحو الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ESG. مع اعتماد استراتيجية ESG، أصبحنا في موقع قوي لتحقيق أهدافنا طويلة الأمد في مجال الاستدامة

نحن نتطلع إلى المستقبل مع التزام راسخ بغرس ثقافة ESG عبر جميع مستويات المؤسسة، وتقديم أثر إيجابي في مجتمعاتنا، والمساهمة الفاعلة في تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية للاستدامة. ندرك أن ESG ليست وجهة وصول، بل رحلة مستمرة، ونحن فخورون بخوض هذا المسار بعزيمة وطموح ومسؤولية





مواءمة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ومؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (QSE ESG KPIs) لبورصة قطر

مؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لبورصة قطر	أهداف التنمية المستدامة المتأثرة
الموظفون بدوام كامل الامتيازات الوظيفية معدل الدوران الوظيفي ساعات تدريب الموظفين الصحة معدل الإصابات سياسة حقوق الإنسان انتهاكات حقوق الإنسان عمالة الأطفال والعمل القسري النساء في القوى العاملة	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه الهدف 4: التعليم الجيد الهدف 5: المساواة بين الجنسين الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة

تمكين رأس مالنا البشري

يواصل البنك الأهلي إعطاء أهمية كبرى للموارد البشرية، إيمانًا بأنها أساس لنمو البنك. تركز استراتيجية الموارد البشرية على أولويات رئيسية تشمل تخطيط القوى العاملة، التقدير، التدريب، الاحتفاظ بالمواهب، والتنوع. يعمل الموظفون معًا لدعم الأهداف الطموحة للبنك. وتبقى إدارة الموارد البشرية ملتزمة بتطوير رأس المال البشري من خلال الاستثمار المستمر في التدريب والمشاركة ومبادرات تطوير المهارات، التي تُمكن الموظفين وتتماشى مع رؤية قطر الوطنية.

وفي سياق النمو والتحديث الأوسع للبنك، تعمل إدارة الموارد البشرية بنشاط على تعزيز التحول الرقمي. فقد أصبحت الأتمتة ركيزة أساسية لتحسين الخدمات والعمليات الداخلية مثل انضمام الموظفين، وحضورهم، والخدمات الذاتية الموجهة لهم. ومن خلال التوافق مع المسار الرقمي للبنك، تُركّز الموارد البشرية على زيادة الكفاءة والشفافية وتقديم تجربة سلسة للموظف.

سعد الكعبي

رئيس إدارة الموارد البشرية



الأولويات الاستراتيجية

تتماشى استراتيجية رأس المال البشري في البنك الأهلي بشكل وثيق مع أجندة النمو الشاملة ومبادرات التحول في البنك. وتشمل الركائز الرئيسية: التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، التطوير المستدام، التعلم والتطوير، الاحتفاظ المواهب، التنوع في بيئة العمل، وإدارة التغيير. وتعكس هذه الأولويات إيمان البنك بأن تمكين الموظفين عنصر أساسي لتحقيق النجاح طويل الأمد وتعزيز المرونة المؤسسية

ملف القوى العاملة

حتى 31 ديسمبر/كانون الأول من عام 2024، بلغ إجمالي عدد موظفي البنك الأهلي 384 موظفًا، من بينهم 143 أنثى و241 ذكرًا. يعكس هذا التوزيع التزام البنك ببناء ثقافة متنوعة وشاملة تركز على الأداء.

التفاعل الوظيفي والشموليّة

انطلاقًا من إدراك البنك بأن الموظفين المتفاعلين هم في محور النجاح المؤسسي المستدام، جعل البنك من التفاعل الوظيفي أحد أهم محاور استراتيجيته في قسم الموارد البشرية. ويعمل البنك على توفير بيئة يشعر فيها الموظفون بالتقدير والتمكين للنمو، وذلك من خلال الاستثمار في التغذية الراجعة المستمرة، وثقافة المبادرات الشاملة، والبرامج التي تتمحور حول الموظف وتدعم بيئة عمل مزدهرة.

تطوير المواهب وبناء القدرات

يواصل البنك الأهلي استثماراته الاستراتيجية في مجالي التدريب والتطوير. ففي عام 2024، أطلق فرص تعلم متنوعة عبر المنصات الإلكترونية، وورش عمل داخلية، ودورات تدريبية محلية. شملت المواضيع التدريبية المطروحة: العمليات المصرفية الأساسية، كشف التزوير، بروتوكولات مكافحة غسل الأموال (AML)، التدريب على مبادئ ESG، وتطوير القيادة. وتظلّ منصة التعلم الإلكتروني أداة رئيسية في تطوير المهارات، إذ توفر دورات في الأمن السيبراني، والجرائم المالية، وسُبل الوقاية من الاحتيال

التقطير

تُعدّ استراتيجية التقطير في البنك الأهلي من الركائز الأساسية في سبيل المواءمة مع التوجهات الوطنية. يلتزم البنك بسياسة تضمن تمثيل المواطنين القطريين أو أبنائهم 30% من إجمالي القوى العاملة. وفي عام 2024، تجاوز البنك نسبة الـ 26%، ما

يعكس الجهود المستمرة لاستقطاب وتمكين الكفاءات الوطنية

وقد عزّز البنك شراكته مع وزارة العمل لتوفير فرص تدريب وتأهيل مهني للمواطنين القطريين. كما قام برعاية برنامج “كوادر مالية” بالتعاون مع أكاديمية قطر للمال والأعمال (QFBA)، بهدف تزويد خريجي الجامعات بالمهارات المطلوبة لبناء مسيرة مهنية ناجحة في القطاع المالي.

التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية

سرّع البنك الأهلي عملية رقمنة وظائف الموارد البشرية لتعزيز الكفاءة وتجربة المُستخدم. وفي عام 2024، أطلق البنك منصة سهلة الاستخدام لتتبع التأخر والغياب، مدعومة بقدرات تحليلية متطورة. ويخطط البنك لمواصلة رقمنة مجالات رئيسية مثل بَدَلُ التعليم، وإدارة الإقراض، وعملياتي التوظيف والدمج، بما يتماشى مع خارطة طريق التحول طويلة الأمد.

الحوكمة والتدقيق والامتثال

خضعت أنظمة وعمليات الموارد البشرية في البنك الأهلي لتدقيقات خارجية شاملة، وذلك لتقييم مدى توافقها مع قانون العمل القطري، ولوائح مصرف قطر المركزي، وأفضل الممارسات المالية ذات الصلة. شملت المراجعات: كشف المرتبّات، والضوابط الداخلية، وسلامة الأنظمة. وقد أكدت نتائج التدقيق متانة وشفافية حوكمة الموارد البشرية في البنك

مؤشرات الأداء واتجاهات القوى العاملة

ينعكس التركيز المستمر للبنك الأهلي على بناء بيئة عمل عالية الأداء وشاملة، من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية التي تمّت متابعتها على مدى السنوات الست الماضية. يواصل البنك تحقيق تقدم ملموس في تطوير القوى العاملة، ورفاهية الموظفين، وجهود التقطير

في عام 2024، ارتفع متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف إلى 15 ساعة، مواصلاً اتجاهه التصاعدي بما يُبرز استثمار البنك في التطوير المهني المستمر. ويتماشى ذلك مع استراتيجيتنا العامة الرامية إلى تعزيز ثقافة التعلم، وضمان تزويد الموظفين بالمهارات التي تُلَبّي متطلبات السوق المتغيرة

بلغ معدل الدوران الوظيفي 9.25%، ما يعكس فعالية استراتيجيات الاحتفاظ بالموظفين وتعزيز مشاركتهم. ويُعدّ هذا الرقم من أدنى المعدلات المُسجلة في السنوات الأخيرة، ما يدلّ على ازدياد رضا الموظفين ونجاح مبادراتنا لإدارة المواهب.

يواصل البنك التزامه بدعم رؤية قطر الوطنية 2030، حيث

بلغ معدل التقطير 26.04% في عام 2024. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تُمثّل انخفاضًا طفيفًا مقارنةً بعام 2023، إلّا أنها مصحوبة بإطلاق برامج ومبادرات جديدة تهدف إلى جذب وتطوير واستبقاء الكفاءات الوطنية لتحقيق أثر طويل الأمد.

كما شهد البنك زيادة إيجابية في نسبة النساء في القوى العاملة، حيث بلغت 37.23%، ما يعكس التزام البنك المتواصل بالتنوع والمساواة بين الجنسين. وتمثّل هذه الزيادة استمرارًا لاتجاه تصاعدي سنوي، بفضل جهود التوظيف والدعم المخصصة للنساء في بيئة العمل.

علوّةً على ذلك، يُعدّ عدم تسجيل حالات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أو إصابات في بيئة العمل، سواء للموظفين

أو المتعاقدين، تأكيدٌ على وجود ضوابط داخلية قوية، وثقافة أمان راسخة، وبروتوكولات امتثال شاملة ضمن الموارد البشرية. وفي إطار التزامنا بالحوكمة، يواصل البنك تطبيق سياسة حقوق الإنسان بشكل رسمي، مع تقديم تقارير وإفصاحات منتظمة منذ عام 2019.

بشكل عام، تُظهر هذه المؤشرات تقدّمًا ملموسًا في بناء قوى عاملة مرنة، ومتنوعة، وجاهزة للمستقبل. ومن خلال الاستثمار المستمرّ في التدريب، والاحتفاظ بالمواهب، والتنوع، والرفاهية، يظل البنك الأهلي ملتزمًا برعاية رأس المال البشري كركيزة أساسية للنمو المستدام.

مؤشر الأداء الرئيسي	2024	2023	2022	2021	2020	2019
متوسط ساعات التدريب لكل موظف	15	12	10	6	3	7
معدل الدوران الوظيفي (%)	9.25	12	7.85	9.48	17	7
رواتب وامتيازات الموظفين (مليون ريال قطري)	160	159	151	150	153	154
معدل التقطير (%)	26.04	27.37	26.4	26.54	26.6	22.7
عدد الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان (مُقدّمة ومُعالجة)	0	0	0	0	0	0
إجمالي الإصابات والحوادث (المتعاقدون)	0	0	0	0	0	0
إجمالي الإصابات والحوادث (الموظفون والمتعاقدون)	0	0	0	0.1	0	0
إجمالي الإصابات والحوادث (الموظفون)	0	0	0	0.1	0	0
إجمالي عدد الموظفين (دوام كامل) (FTE)	384	380	382	380	375	418
نسبة النساء في القوى العاملة (%)	37.23	35.79	35.66	35.26	35	33
الإفصاح والالتزام بسياسة حقوق الإنسان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم



تقدير الموظفين

يحتفي البنك الأهلي بالتزام موظفيه من خلال مبادرات مثل «جوائز الخدمة الطويلة»، التي تُنظَّم سنويًا. وفي عام 2024، كرّم الرئيس التنفيذي السيد حسن الإفرنجي 57 موظفًا من الذين يخدمون منذ فترة طويلة - ما بين 5 إلى 35 عامًا - مما يُبرز ثقافة الولاء والجودة التي تميز بيئة العمل في البنك الأهلي.

يُجسّد التزام البنك المستمر تجاه موظفيه إيمانًا عميقًا بأن رأس المال البشري هو أثمن أصوله. ومن خلال التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، وجهود التقطير القوية، وبرامج التنمية المستهدفة، والابتكار الرقمي، يواصل البنك تعزيز ثقافة تشجع على التميز والشمول والنمو.

مع تطور المشهد المالي، يُحافظ البنك الأهلي على التزامه ببناء قوة عاملة مرنة ومؤهلة للمستقبل، مجهزة لدفع عجلة الابتكار، والتكيف مع التغيير، والمساهمة الفعّالة في تحقيق رؤية البنك طويلة الأمد. ومن خلال مواءمة مبادرات الموارد البشرية مع الأولويات الوطنية وأفضل الممارسات العالمية، يؤكد البنك الأهلي مكانته كجهة عمل مفضلة ومحفزة للتنمية المستدامة في قطر.

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: التزام تجاه المجتمع

في البنك الأهلي، يمثل التزامنا بأن نكون "في قلب المجتمع" جزءاً لا يتجزأ من هويتنا كبنك قطري مملوك بالكامل. وفي عام 2024، واصلنا هذا الالتزام من خلال تنفيذ مجموعة من مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تهدف إلى دعم رفاهية المجتمع، وتعزيز الاستدامة، وتحفيز النمو الشامل

التفاعل والدعم المجتمعي

تماشيًا مع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية، شارك البنك الأهلي بفاعلية في مبادرات متعددة لدعم المجتمع المحلي والارتقاء به

- **مبادرات رمضان:** تبرّعنا للجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك دعمًا لبرامجهم الرمضانية التي تهدف لمساعدة الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- **التوعية الصحية:** بالتعاون مع الجمعية القطرية لمكافحة السرطان، شاركنا في شهر التوعية بسرطان الثدي لتثقيف الجمهور حول الوقاية والتشخيص والعلاج.
- **دعم ذوي الإعاقة:** ساهم تبرعنا لمركز شفلح في توفير خدمات صحية واجتماعية وتعليمية وتأهيلية لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.
- **حملة التبرع بالدم:** بالتعاون مع مؤسسة حمد الطبية، نظمنا حملة تبرع بالدم لدعم بنك الدم في قطر وزيادة الوعي بأهمية التبرع بالدم.
- **دعم التراث الثقافي:** كراعٍ مصرفي حصري لمهرجان كتارا الدولي للخيال العربية، احتفلنا وحافظنا على الإرث التاريخي القطري الغني في مجال الفروسية.

الاستدامة البيئية والالتزام بالحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)

إدراكًا لأهمية التنمية المستدامة، قام البنك الأهلي بدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن استراتيجيته الأساسية. وفي عام 2024، قدمنا خارطة طريق شاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتوجيه مبادرات الاستدامة وتعزيز خلق القيمة على المدى الطويل.

وقد نالت جهودنا تقديرًا بالحصول على "جائزة التميز في الاستدامة" في معرض إكسبو 2023 الدوحة، تحت رعاية وزارة البلدية. تمّ تقديم الجائزة في 10 مارس/آذار 2024، تقديرًا لمساهماتنا الكبيرة في المحافظة على البيئة وجهودنا الفاعلة في مجال تحقيق أهداف الاستدامة في قطر.

الحوكمة والأمن السيبراني

في إطار سعي البنك نحو التميز في مجال الحوكمة، شاركنا في البرنامج التدريبي السيبراني الوطني 2023، الذي نظّمته الوكالة الوطنية للأمن السيبراني. وقد حصل البنك على جائزة الفئة الفضية تقديرًا للجاهزية الاستثنائية وآليات الاستجابة الفعالة أثناء التدريب، مما يعكس التزامنا الراسخ بالأمن السيبراني وحماية بيانات عملائنا. وقد تم تسليم الجائزة في 6 مايو/أيار من عام 2024، خلال حفل رسمي أقامته الوكالة في الدوحة

الالتزام برؤية قطر الوطنية 2030

تتوافق مبادرات المسؤولية الاجتماعية للبنك مع رؤية قطر الوطنية 2030، مع تركيزها على التنمية البشرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية. ونتمسك بالالتزام بالمساهمة الإيجابية في مستقبل قطر المستدام من خلال جهودنا المستمرة في المسؤولية الاجتماعية.

هوية علامتنا التجارية

تجسيدٌ عصريّ لرمز عريق من إرث قطر، صدفه المحار. وكما تحمي الصدفة "المحارة"، وتغذيها لتنمو مع الوقت، فإنّ البنك الأهلي يسعى إلى حماية وتنمية ما يملكه عملاؤنا من إمكانيات وقيم مالية.

مدفوعون بالإلهام

نحن نسأل، نُصغي، ونتصرف بناءً على ما نتعلمه. نقدم منتجات وخدمات تُلبّي بدقة متطلبات بيئة العمل بكل ما فيها من تنوّع وتجديد. نبتكر ونتطور استجابةً لما يطلبه عملاؤنا. نحن دائمًا في جهورية للذهاب إلى أبعد الحدود لخدمتهم وللتطوير من كياننا.

البنك الأهلي
ahlibank



مُوجّهون بالمعرفة والوعي

حاضرون بعمق وسنبقى داخل بيئتنا ومحيطنا. نسعى لتكون مصرفًا واعيًا، يتحلّى بحسّ انساني، مُلمّ، يمتلك المعرفة والخبرة ويعمل بصدق. ننظر لعملائنا بشموليّة، نحتفي بالتنوّع ونتخذ بعناية ووعي قرارات أخلاقيّة.

جهات المسؤولية الاجتماعية



IFRC



الداء في السوق

يواصل البنك الأهلي التزامه الراسخ بتقديم قيمة مستدامة لمساهميته من خلال تحقيق أرباح ثابتة وتوزيع مستقر للأرباح.

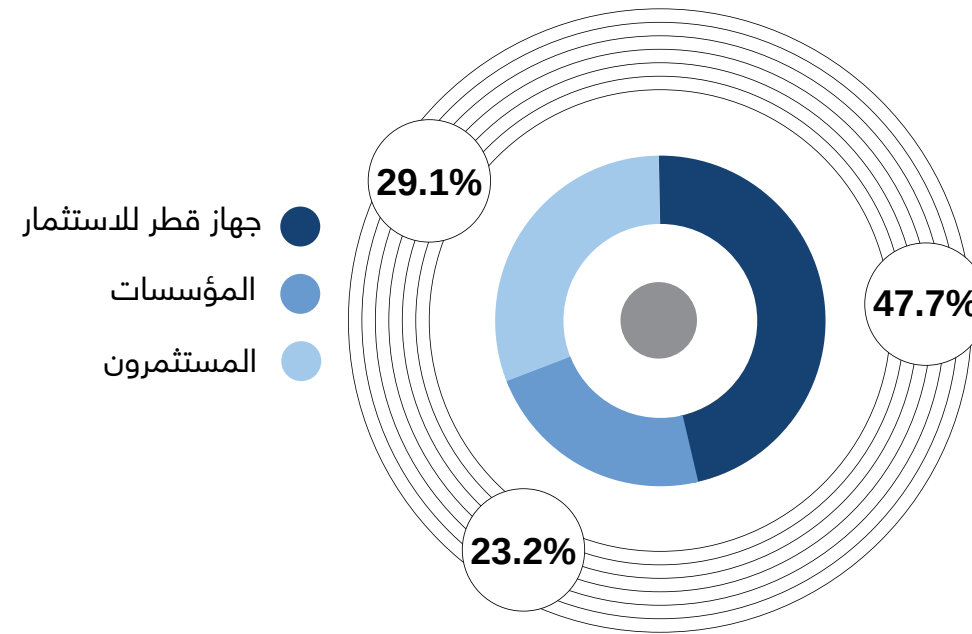
في عام 2024، حقق البنك صافي ربح بلغ 891.6 مليون ريال قطري، ما يُمثّل زيادة بنسبة 6.6% مقارنةً بـ 836.5 مليون ريال قطري في عام 2023. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى 0.332 ريال قطري، مقارنةً بـ 0.311 ريال قطري في العام السابق، ما يعكس أداءً تشغيليًا قويًا وإدارة فعّالة للتكاليف. وبنهاية عام 2024، بلغت القيمة السوقية للبنك 8.75 مليار ريال قطري. وعلى الرغم من التقلبات الأوسع في السوق، واصل البنك إثبات قدرته على تحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين، مسجلاً عائدًا إجماليًا لمدة ثلاث سنوات بلغ 4.66%. كما حافظ البنك على توزيع أرباح لكلّ سهم بقيمة 0.25 ريال قطري، ما يمنح المساهمين عائدًا بنسبة 7.25%. وتؤكد هذه الاستراتيجية تركيز البنك الأهلي على خلق قيمة مستدامة للمساهمين.

04 علاقات المستثمرين وتحليل السوق

يواصل البنك الأهلي التأكيد على التزامه بالشفافية، والتواصل الفعّال مع المساهمين، وتحقيق أداء مالي قوي. تقوم استراتيجية العلاقات مع المستثمرين في البنك على تعزيز الثقة وضمان التوافق مع توقعات المساهمين. يتناول هذا القسم تحليلًا لهيكل المساهمين، والمركز الرأسمالي، وأداء البنك في السوق.

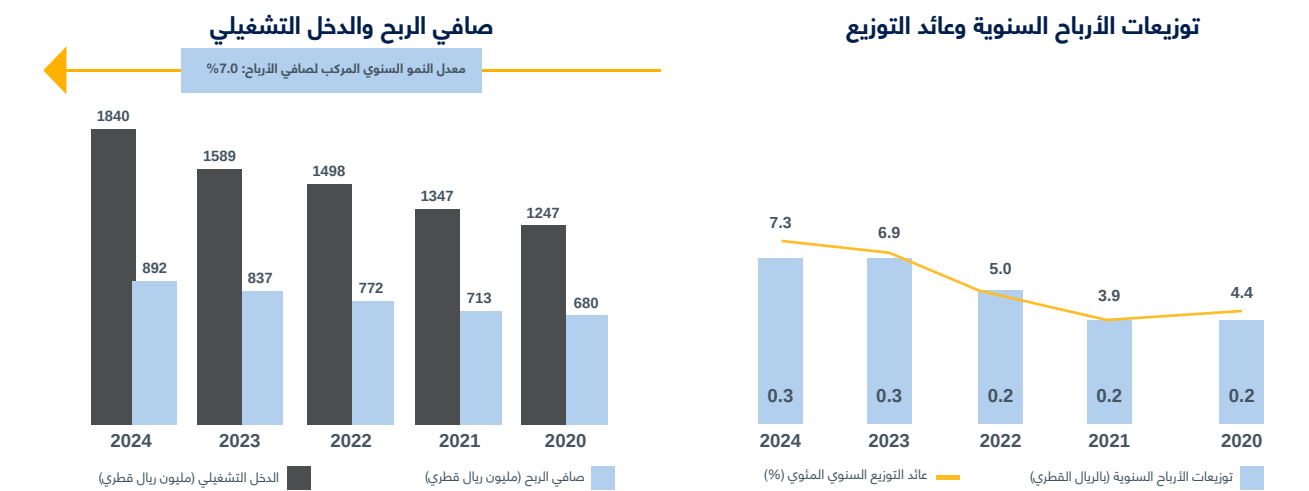
هيكل المساهمين

يغلب الطابع المحلي على المساهمين في البنك الأهلي، ما يعكس الاندماج العميق للبنك مع الاقتصاد القطري. يمتلك جهاز قطر للاستثمار وشركته التابعة المملوكة بالكامل 47.7% من أسهم البنك، ما يجعله المساهم الأكبر. أما النسبة المتبقية والبالغة 52.3%، فتعود ملكيتها إلى شركات وأفراد قطريين. يتميز هيكل مساهمي البنك الأهلي بقاعدة قوية من المستثمرين الملتزمين على المدى الطويل، ما يعكس الثقة في استراتيجية البنك واستقراره.



الهيكل الرأسمالي

يحافظ البنك الأهلي على هيكل رأسمالي قوي ومُدار بكفاءة، مما يعكس نهجه المنضبط في الالتزام بالمتطلبات التنظيمية. واعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، سجّل البنك نسبة كفاية رأس المال (CAR) وفقًا لمعيار "بازل 3"، والتي بلغت 21.2%، وهي نسبة تفوق الحد الأدنى المطلوب تنظيميًا، ما يؤكّد على متانة المركز المالي للبنك وقدرته على مواجهة التحدّيات. واصل البنك تنويع مصادر التمويل، حيث شكّل الدين متوسط وطويل الأجل 8.2% من إجمالي محفظة التمويل بنهاية عام 2024. وتُسهم هذه الاستراتيجية في تعزيز جهود استقرار الميزانية العمومية، وتقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل، مما يتيح للبنك دعم النمو المستدام ضمن بيئة تشغيلية ديناميكية.



المؤشر	2024 (مليون ر.ق)	2023 (مليون ر.ق)	2022 (مليون ر.ق)	2021 (مليون ر.ق)	2020 (مليون ر.ق)
إجمالي الأصول	59,591	16,611	60,464	13,345	48,575
إجمالي القروض الصافية	35,663	9,548	34,754	9,349	34,032
إجمالي ودائع العملاء	32,154	8,144	29,645	7,954	28,954
إجمالي حقوق الملكية	8,453	2,265	8,245	2,191	7,975
نسبة كفاية رأس المال (بازل III)	21.2%	21.0%	20.5%		
نسبة التكلفة إلى الدخل	21.0%	22.8%	22.4%		
العائد على متوسط حقوق الملكية	12.6%	12.2%	11.7%		

المؤشر	القيمة
سعر الافتتاح (1 يناير/كانون الثاني 2024)	3.60 ريال قطري
سعر الإغلاق (31 ديسمبر/كانون الأول 2024)	3.50 ريال قطري
أعلى سعر خلال 52 أسبوعًا	4.20 ريال قطري
أدنى سعر خلال 52 أسبوعًا	3.30 ريال قطري
نسبة التغير في السعر منذ بداية العام (YTD)	-5%
توزيعات الأرباح للسهم الواحد	0.25 ريال قطري
عائد التوزيع النقدي	7.3%



التصنيفات الائتمانية

يواصل البنك الأهلي الحفاظ على تصنيفات ائتمانية قوية من وكالات التصنيف العالمية الكبرى، مما يعكس متانته المالية، وممارساته السليمة في إدارة المخاطر، وتوجهه المستقبلي المستقر. وفيما يلي التحديثات المسجلة خلال عام 2024:

وكالة التصنيف	التصنيف طويل الأجل	التصنيف قصير الأجل	النظرة المستقبلية	ملاحظات إضافية
موديز (Moody's)	A2	PRIME-1	مستقرة	التقييم الائتماني الأساسي (BCA): BAA3
فيتش (Fitch Ratings)	A	F1	مستقرة	تصنيف الجوى: BBB-

يعكس أداء البنك الأهلي عبر مؤشرات الأداء الرئيسية مكانته كمؤسسة مرنة ومُدارة بكفاءة، تُقدّم قيمة مضافة عبر مختلف المجالات. وعلى الرغم من ديناميكية المشهد التنافسي، فإن الأداء المتفوّق للبنك في مؤشرات الكفاءة والربحية يؤكد على متانة الأسس المالية التي يستند إليها، وتقدمه المستمر نحو تحقيق طموحاته الاستراتيجية طويلة الأمد.

أنشطة التواصل مع المستثمرين

يولي البنك الأهلي أهمية كبيرة للتفاعل الحيوي مع مستثمريه من خلال مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والثقة، ومن أبرزها

اجتماعات الجمعيات العامة غير العادية

تُعقد عند الحاجة لبحث التطورات الهامة.

الاجتماعات العامة السنوية (AGMs)

منصات للمساهمين للتفاعل المباشر مع الإدارة ومناقشة القضايا الجوهرية.

مكالمات ربع سنوية مع المستثمرين

مناقشة مفصلة للنتائج المالية والتحديثات الاستراتيجية.

وقد صُممت منصة علاقات المستثمرين التفاعليّة لدى البنك الأهلي بهدف تزويد المساهمين والمحللين بالأدوات والموارد اللازمة لمتابعة أداء البنك وتطوراتهِ الاستراتيجية. وتتضمّن المنصة تحديثات دورية للأخبار، والإفصاحات المالية، ومعلومات شاملة حول الاجتماعات العامة السنوية (AGMs)، والمكالمات الجماعية، بما يضمن توفير المعلومات في الوقت المناسب لأصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، تتيح المنصة أدوات حساب العوائد الاستثمارية لمحاكاة العوائد خلال فترات محددة، لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة. كما تتوفر خيارات الاشتراك بالتحديثات الفورية، لضمان بقاء أصحاب المصلحة على اطلاع دائم بأخر المستجدات.

تُجسّد استراتيجية علاقات المستثمرين لدى البنك الأهلي التزامه بتوفير قيمة طويلة الأجل للمساهمين، من خلال الأداء المالي السليم، والإدارة الاستباقية للمخاطر، والأنشطة المستمرة للتواصل الفعّال.

05 تقرير مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

يسرني أن أرفع إليكم، بالصلابة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس الإدارة، التقرير السنوي للبنك الأهلي للعام المالي 2024، والذي يعكس الجهود المستمرة التي يبذلها البنك لتحديث إطار الحوكمة وتعزيزه.

يواصل البنك التزامه بمبادئ الحوكمة الرشيدة، من خلال تحديث الأنظمة والسياسات والإجراءات بشكل مستمر، بما يضمن حماية حقوق المساهمين وأصحاب العلاقة، مع التركيز على تحقيق العدالة، وتعزيز النزاهة، والشفافية، والاستخدام الأمثل للموارد. كما يحرص البنك على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الالتزام بتعليمات الحوكمة المعمول بها، ومتطلبات الإفصاح وإعداد التقارير المالية الصادرة عن بورصة قطر والجهات التنظيمية الأخرى ذات العلاقة.

وفي إطار التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والاستدامة، تعاون البنك مع جهة استشارية متخصصة لوضع استراتيجية واضحة وخطة عمل للتنفيذ، بما يتماشى مع التعليمات التنظيمية في هذا المجال. وبناءً عليه، أطلق البنك العديد من المبادرات البيئية والاجتماعية، تأكيداً على التزامه بتحقيق التنمية المستدامة خلال السنوات القادمة.

وقد أثمرت جهود البنك في تنفيذ استراتيجيته عن أداء مالي مستقر تجلّى في نتائج عام 2024، مما يعكس التزام البنك بنهج النمو المتوازن. يسرّ مجلس الإدارة الإعلان عن تحقيق نتائج مالية إيجابية خلال عام 2024، حيث بلغ صافي الأرباح 891.6 مليون ريال قطري مقارنةً بـ 836.5 مليون ريال قطري في عام 2023، أي بنسبة نمو بلغت 6.6% عن الفترة المماثلة من العام السابق. كما سجلت القروض والتسهيلات الائتمانية نموًا بنسبة 2.6% لتصل إلى 35.663 مليون ريال قطري، في حين ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 8.5% لتصل إلى 32.154 مليون ريال قطري. وبلغت نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر/كانون الأول 2024، 21.24%، ما يعكس قوة المركز المالي للبنك.

وانطلاقاً من التزامنا بتقديم القيمة المستدامة للمساهمين والعملاء، مع الحرص على حماية حقوق المساهمين، والحفاظ على الاستقرار المالي والسيولة، والتوازن المالي، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 25% عن العام المالي 2024.

وبقي تصنيف البنك الائتماني لدى وكالة موديز عند A2/P1 مع نظرة مستقبلية مستقرة، فيما أبقى وكالة فيتش على تصنيف البنك عند A/F1 مع نظرة مستقبلية مستقرة كذلك.

كما يواصل البنك التقطير كونه أحد أولوياته، حيث تستمر الجهود لزيادة نسبة الموظفين القطريين واستقطاب الكفاءات الوطنية، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. إن نجاح البنك مستمد من كفاءة والتزام كوادره البشرية، وولاء وثقة عملائه، والدعم المستمر من مساهميه، الذين يشكلون جميعهم الأساس المتين لاستمرار هذا النجاح.

يعدّ البنك الأهلي جزءاً أصيلاً من نسيج المجتمع القطري، لهذا يواصل التزامه بمسؤوليته تجاه المجتمع، من خلال مساهماته النشطة في رفاهية الأفراد والمجتمع، والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، بما في ذلك تحسين الخدمات المالية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن. بينما نتطلع إلى المستقبل، سيواصل البنك مسيرته في النمو والتقدم، مستفيداً من أحدث التقنيات لتقديم أفضل الخدمات لعملائه، وتعظيم العائد على حقوق المساهمين.

وبالنسبة عن مجلس إدارة البنك الأهلي، أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لجميع أصحاب العلاقة على ثقتهم ودعمهم، وعلى وجه الخصوص لفريق الإدارة وموظفي البنك، الذين كان لجهودهم وتفانيهم الدور الأساسي في نجاح البنك.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، وسعادة الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء، وسعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، وإلى جميع المسؤولين في مصرف قطر المركزي، ووزارة التجارة والصناعة، وهيئة قطر للأسواق المالية، وبورصة قطر، على تعاونهم ودعمهم المستمر.

فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة



جدول المحتويات

64	إطار الحوكمة
66	أعضاء مجلس الإدارة
80	الإدارة
84	تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية
85	الرقابة الداخلية على التقارير المالية
87	هيكلية نظام الرقابة الداخلية
88	هيكلية المساهمين في البنك الأهلي
89	الالتزام
91	الهيكل القانوني للبنك
92	حوكمة البنك
96	مدققو الحسابات
97	الرقابة الداخلية
109	اللجان الإدارية
110	معاملات الأطراف ذات العلاقة
111	حقوق المساهمين
112	المسؤولية المجتمعية للبنك
113	الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
116	الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي 2024

06

تقرير حوكمة الشركات

6.1 إطار الحوكمة

يستند هذا التقرير إلى (1) قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته بالقانون رقم 8/2021، (2) تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم (2022/25) تاريخ 30/08/2022، ("تعليمات الحوكمة")، و(3) نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 ("نظام الحوكمة") ويشار إليها جميعها هنا بعبارة ("قواعد الحوكمة").

أقر إطار حوكمة البنك بالمبادئ الرئيسية لقواعد الحوكمة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المساواة بين المساهمين وحماية حقوق الأقلية، والإفصاح والشفافية، والمسؤولية المجتمعية للشركات وحماية أصحاب المصلحة. وينعكس مبدأ البنك الخاص بالمساواة بين المساهمين بوضوح في النظام الأساسي للبنك الأهلي ش.م.ع.ق. ("البنك" أو "الشركة") وميثاق مجلس الإدارة، وغيرها من السياسات المتعلقة بالحوكمة.

يستند إطار حوكمة البنك إلى مجموعة من السياسات والإجراءات والمواثيق المترابطة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ميثاق مجلس الإدارة، اختصاصات اللجان المنبثقة عنه، إرشادات حوكمة البنك، والضوابط الداخلية الأخرى، التي تهدف جميعاً إلى تبني قواعد الحوكمة التي تحكم طريقة إدارة البنك والضوابط الداخلية، فضلاً عن تعزيز إدارة فعالة لتحقيق قدر أكبر من الشفافية.

يلتزم مجلس إدارة البنك بتطبيق وتعزيز قواعد الحوكمة لما فيه مصلحة البنك وأصحاب المصالح، وبضمان تطبيق المبادئ والأغراض الرئيسية لحوكمة الشركات. وتشمل هذه المبادئ، دون حصر (1) حماية المساهمين، (2) زيادة الوعي والمسؤولية على مستوى مجلس الإدارة، (3) ضمان المساواة في المعاملة بين المساهمين، (4) الامتثال لقواعد القوانين واللوائح المعمول بها، (5) تعزيز الشفافية والإفصاح، (6) الفصل بين أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية و (7) الحوكمة البيئية والاجتماعية.

من أجل تحقيق التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، اعتمد مجلس الإدارة السياسات واللوائح التي تضمن التطبيق المستمر للمعايير الأخلاقية لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، وحماية مصالح مساهمي الأقلية، والتركيز على الإفصاح عن المعلومات وضمان شفافيتها، وكذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا والتنفيذية.

يكفل النظام الأساسي للبنك لجميع المساهمين الحقوق التالية:

- (أ) المساواة فيما بينهم، حيث يمنح كل سهم لمالكه حقوقاً مساوية لكافة أسهم البنك دون تمييز في ملكية أصول البنك وأرباحها؛
- (ب) الحصول على معلومات البنك؛
- (ج) التزام البنك عدم الإضرار بحقوق المساهمين بشكل عام والأقلية بشكل خاص في حال إبرام صفقات كبيرة من شأنها الإضرار بمصالحهم أو التأثير على رأس مال الشركة، بشرط التزام الشركة بالإفصاح عن هيكل رأس مالها، والاتفاق الذي تبرمه في هذا الصدد؛
- (د) يتمتع كل مساهم بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الأسهم من الفئة نفسها؛
- (هـ) حضور الجمعيات العمومية ومناقشة الأمور المعروضة عليها والتصويت والامتناع عن التصويت والاعتراض على قرارات الجمعية العامة؛
- (و) يحق للمساهمين الذين يمتلكون عشرة بالمائة (10%) أو أكثر من رأس المال، من وقت لآخر، أن يطلبوا كتابياً من مجلس الإدارة عقد جمعية عامة عادية، كما يجوز لمساهمين يمتلكون خمسة وعشرين بالمائة (25%) أو أكثر من رأس المال أن يطلبوا كتابياً من وقت لآخر من مجلس الإدارة انعقاد الجمعية العامة غير العادية.
- (ز) يحق للمساهمين الذين يمثلون ما لا يقل عن (15%) من رأس مال الشركة إدراج بعض الأمور على جدول أعمال الجمعية العامة، عبر مجلس الإدارة، وإلا يحق للجمعية أن تقرر مناقشة هذه القضايا في الاجتماع؛
- (ح) يحق للمساهمين مراجعة سجل المساهمين، والنظام الأساسي للبنك ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة؛

(ط) البنك ملتزم بنشر نظامه الأساسي، وميثاق مجلس الإدارة، واختصاصات لجان مجلس الإدارة، وإرشادات الحوكمة، وغيرها من المسائل المؤسسية التي قد يطلبها مصرف قطر المركزي و/ أو هيئة قطر للأسواق المالية على الموقع الإلكتروني للبنك. ويطبق البنك سياسة الإفصاح والشفافية لضمان الإعلان في بورصة قطر عن جميع الأمور التي تعتبر ذات أهمية للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة والجمهور بشكل عام، ويلتزم البنك أيضاً بتوفير المعلومات للجمهور من خلال موقعه الإلكتروني www.ahlibank.com.qa.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، ولضمان التطبيق السليم لحوكمة الشركات، مارس المجلس رقابة فاعلة في تعزيز الشفافية والإفصاح والمساءلة، وتطبيق فصل واضح بين المهام والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

امتثالاً لقواعد الحوكمة، فقد قام مجلس الإدارة بمراجعة و/أو اعتماد العديد من السياسات التي تتطلبها قواعد الحوكمة مثل سياسة الرقابة الداخلية على القوائم المالية، سياسة حماية حقوق الأقلية، وغيرها من السياسات.

إيماناً من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بأهمية الشفافية تطبيقاً للمادة (4) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية فإن لدى البنك نظام رقابة فعال كما ويعكس تقرير الحوكمة السنوي هذا الذي يتم تقديمه لكل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية والذي يتم عرضه على الموقع الإلكتروني للبنك، قيم البنك والسياسات الداخلية الأخرى التي يتعين على كل إدارات البنك الأهلي الالتزام بها.

يلتزم البنك باستراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) التي تحدد الإجراءات والممارسات التي تهدف إلى تحقيق التوازن وإدارة المخاطر المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والمؤسسية، من خلال اتخاذ قرارات مستدامة ومسؤولة وتلتزم بالمسؤولية الاجتماعية. إن التحول إلى بنوك أكثر استدامة وكفاءة في استخدام الطاقة بات أمراً بالغ الأهمية مع شح الموارد، وشدة المنافسة التي تواجهها البنوك. إن مفهوم الخدمات المصرفية المستدامة هو نهج إستراتيجي حيث تأخذ المؤسسات المالية في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياتها وأنشطتها التجارية.

تم إعداد هذا التقرير ليعكس مدى تطبيق قواعد الحوكمة لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2024 ويتضمن الإفصاحات المطلوبة في قواعد الحوكمة.

6.2 مجلس الإدارة

أعضاء المجلس

وفقاً للمادة 26 من النظام الأساسي للبنك، يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً، خمسة أعضاء غير مستقلين من المساهمين الذين يملكون 1% من أسهمهم، وثلاثة أعضاء مستقلين يتم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات، ويعين جهاز قطر للاستثمار ثلاثة أعضاء لتمثيله في المجلس.

يتكون المجلس الحالي من 10 أعضاء، وقد تم الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي باستمرار المجلس بالعدد الحالي لحين انتهاء الدورة الحالية.

(أ) إن منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك هي مناصب منفصلة تماماً ولا يمكن توليها من قبل الشخص نفسه. ولا يملك رئيس مجلس الإدارة أية صلاحيات تنفيذية. ووفقاً للوائح الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (التعميم 25/2022)، لا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً في لجان مجلس إدارة البنك.

(ب) يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بصفات النزاهة والسمعة الطيبة ويحملون الشهادات العلمية المناسبة والخبرات والمهارات المهنية التي تخولهم تادية مسؤولياتهم ومهامهم بفعالية وأن يقوموا بمهام القيادة والإشراف لما فيه مصلحة البنك والمساهمين وأصحاب المصلحة بشكل عام.

مهام ومسؤوليات المجلس

(أ) يباشر مجلس الإدارة مهامه ومسؤولياته وفقاً لميثاق مجلس الإدارة وفي ضوء أحكام القانون وقواعد الحوكمة والسياسات ذات الصلة، وفي ما يلي ملخص لمهام ومسؤوليات المجلس الرئيسية:

i. إقرار الهيكل التنظيمي للبنك وتقييمه وتطويره وتحديد المهام والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات للإدارة التنفيذية.

ii . تشكيل اللجان وإنشاء برامج عملها وتحديد صلاحياتها وواجباتها ومسؤولياتها وتفويض سلطات اتخاذ القرار وتحديد صلاحيات التوقيع عن البنك.

iii . تقييم المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد يتعرض لها البنك واعتماد سياسات المخاطر والالتزام والإجراءات الخاصة بها.

iv . الإشراف على تنفيذ وتقييم وتطوير برامج وإجراءات العمل والتحقق من كفاءتها وملاءمتها.

v . تعيين جهاز التدقيق الداخلي والإشراف عليه وضمان حياديته واستقلاليتة.

vi . ترشيح مدقق خارجي من ذوي الاختصاص والكفاءة للجمعية العامة للبنك للموافقة على التعاقد معه وتحديد أتعابه.

vii . مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية والتدقيق الداخلي والمدقق الخارجي واعتماد الحسابات المرحلية والختامية للبنك بالإضافة إلى تقارير الرقابة الداخلية حول البيانات المالية وتقرير الحوكمة.

viii . التحقق من سلامة وصحة البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك ونتائج أعماله، والمحافظة على حقوق المودعين والمساهمين.

ix . الشفافية في الإفصاح عن جميع الأمور المهمة التي تؤثر على أداء البنك ونتائج أعماله والتزامات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة.

x . دعم وتوضيح قيم الحوكمة وقواعد السلوك المهني من خلال اعتماد سياسات الحوكمة وقواعدها.

xi . تنظيم عملية الترشيح لأعضاء المجلس بشفافية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإجراءات ترشيحهم للمساهمين .

xii . أداء أي مهام أو مسؤوليات يرى مجلس الإدارة ضرورة القيام بها من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البنك.

xiii . المصادقة على خطة التدريب في البنك التي تتضمن برامج حول أنشطة البنك والمواضيع المتعلقة بالحوكمة والتي تقدم من وقت لآخر.

(ب) بالإضافة إلى ما تقدم، يولي أعضاء مجلس الإدارة عناية خاصة تجاه القيام بالواجبات التالية:

i . المشاركة بفعالية في اجتماعات المجلس وتقديم الرأي بشأن أنشطة المجلس.

ii . ضمان الالتزام بإعطاء الأولوية لمصلحة البنك والمساهمين في الأمور التي قد يحدث فيها تضارب بين مصالح البنك ومصالح الأطراف ذوي العلاقة.

iii . المساعدة وتقديم الرأي حول العمليات الاستراتيجية للبنك، وكذلك تقديم اقتراحات حول أهم التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية.

iv . تقديم آراء مستقلة في ما يتعلق باستراتيجيات وسياسات البنك، وتقييم الأداء وكفاية وجودة الموارد البشرية ومعايير العمل المعتمدة في البنك.

v . مراقبة أداء البنك في تحقيق أهدافه، مراجعة تقارير الأداء الدورية، واستغلال المهارات والخبرات والاختصاص والمؤهلات لخدمة مصالح البنك والمساهمين.

تشمل أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة أي أمور أخرى تتطلبها لوائح الحوكمة والقوانين المعمول بها، والتي قد يتم تعديلها من حين لآخر.

(ج) يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة ومصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر وغيرها من الجهات الرسمية في الدولة.

(د) يعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات على الأقل في السنة المالية الواحدة وفقاً للمادة (34) من النظام الأساسي للبنك. واستناداً إلى المادة (35) من النظام الأساسي تعقد جميع اجتماعات مجلس الإدارة بإشعار صادر عن رئيس مجلس الإدارة، أو نائبه في حال غياب الأول. كما يعقد المجلس بطلب من عضوين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة قبل خمسة عشر يوماً (15) على الأقل من تاريخ الاجتماع المقترح، يبين فيه التاريخ والوقت ومكان الاجتماع، ويجب أن يتضمن الإشعار ملخصاً للمسائل المقترحة مناقشتها خلال الاجتماع. وفي هذا الإطار اجتمع مجلس الإدارة سبع (7) مرات خلال العام 2024.

(هـ) يمثل المجلس المساهمين كافة ويلتزم بتحقيق مصالح الشركة وتأدية مهامه بمسؤولية، وحسن نية وجدية واهتمام.

(و) يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالوصول بشكل كامل وفوري إلى المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك.

(ز) يحضر اجتماع الجمعية العامة أعضاء مجلس الإدارة، ويشمل ذلك رئيس مجلس الإدارة، كما توجه دعوة الحضور إلى كل من إدارة مراقبة الشركات في وزارة التجارة والصناعة، ومصرف قطر المركزي، ومدقق الحسابات الخارجي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وبورصة قطر، والموظفين الرئيسيين في البنك كالرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات وغيرهم.

(ح) يتم توزيع «ميثاق مجلس الإدارة» على أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والجدد بهدف ضمان إدراكهم الكامل والمناسب لسير عمل البنك وعملياته ومسؤولياتهم.

(ط) يستند ميثاق المجلس إلى قواعد الحوكمة وهو ملزم لمجلس الإدارة.

(ي) يتضمن «ميثاق مجلس الإدارة»، وفي إطار الأمور العامة فضلاً عن المتطلبات الواردة في سياسة الترشيحات، أن يكون أعضاء المجلس مؤهلين مهنيًا وعلى دراية وخبرة مناسبة تمكنهم من تولي وظائفهم الإشرافية وأن يمتلكوا القدرة على تقديم المساهمات المهنية في ما يتعلق بالاستراتيجيات والنشاطات التشغيلية وتقييم المخاطر وإدارتها والامتثال للقوانين واللوائح التنفيذية والمحاسبة والتقارير المالية والاتصالات، وأن يراعوا كذلك تخصيص الوقت الكافي في تنفيذ مسؤولياتهم تجاه البنك.

(ك) يمتلك مجلس الإدارة حق الاطلاع غير المقيد على دليل مجلس الإدارة، والذي يتضمن النظام الأساسي للبنك وتعليمات الحوكمة ونظام الحوكمة والسياسات ذات الصلة.

(ل) يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أداء واجباته باجتهاد وإخلاص والتقيد بالسلطة المؤسسية كما هي محددة في القوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ودليل مجلس الإدارة.

(م) على جميع أعضاء مجلس الإدارة العمل دائماً على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين ولمصلحة البنك ومساهمييه وأصحاب المصلحة كافة.

(ن) العمل بفعالية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.

(س) يتضمن النظام الأساسي للبنك إجراءات واضحة لإقالة أعضاء مجلس الإدارة في حال تغييبهم عن اجتماعات المجلس. إذ تنص المادة رقم (33) منه على أنه «إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعتبر مستقيلاً».

أعضاء المجلس

(أ) يتألف المجلس الحالي من الأعضاء التالية أسماءهم:

الشيخ فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2005، ويرأس مجلس الإدارة منذ العام 2011. كما يشغل حالياً مركز رئيس – متحف الفن الإسلامي، قطر. حاصل على بكالوريوس في الشؤون المالية من جامعة سوفولك، بوسطن – الولايات المتحدة الأميركية

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2024

رئيس مجلس الإدارة ويملك (27,012,132) سهماً.

الانتخاب/التعيين: 2023

انتهاء المدة: 2026

الوضعية: غير مستقل – غير تنفيذي



الشيخ جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني

ممثلًا مؤسسات عبر الشرق

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2014، ونائب رئيس المجلس منذ 26/08/2020، وهو رئيس مجلس إدارة شركة محمد بن حمد القابضة (قطر). يحمل شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بليموث في لندن، المملكة المتحدة

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2024

نائب رئيس مجلس الإدارة ويمثل مؤسسات عبر الشرق التي تملك (27,012,065) سهماً. ويملك شخصياً (27,218,109) أسهم

الانتخاب/التعيين: 2023

انتهاء المدة: 2026

الوضعية: غير مستقل – غير تنفيذي



الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني

عضو مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2015، وهو باحث دولي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء. حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال - المالية من جامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأميركية وعلى درجة الماجستير في السياسة الدولية من سيتي يونيفرسيتي في لندن المملكة المتحدة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2024

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم.

الانتخاب/التعيين: 2023

انتهاء المدة: 2026

الوضعية: مستقل – غير تنفيذي



الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني

ممثلًا جهاز قطر للاستثمار

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ مايو 2017. حاصل على درجة البكالوريوس في الدراسات المالية والمصرفية من جامعة قطر ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية في مؤسسة قطر حيث يتولى مهام الإشراف على وظائف المالية وتخطيط الأعمال.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2024

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (1,217,047,575) سهماً

الانتخاب/التعيين: عين من قبل جهاز قطر للاستثمار في مارس 2017.

انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.

الوضعية: غير مستقل – تنفيذي





ممثلًا جهاز قطر للاستثمار

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2024

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي سهم. يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (1,217,047,575) سهماً

الانتخاب/التعيين: عين من قبل جهاز قطر للاستثمار في مارس 2020.

انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.

الوضعية: غير مستقل - غير تنفيذي



ممثلًا جهاز قطر للاستثمار

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 23/10/2023، حاصل على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة قطر (كلية القانون) ودرجة الماجستير في القانون المصرفي والمالي من كلية القانون في جامعة بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية يتولى السيد محمد مهام الإشراف على تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة، وتطوير السياسات، ودعم التميز المؤسسي في جهاز قطر للاستثمار.

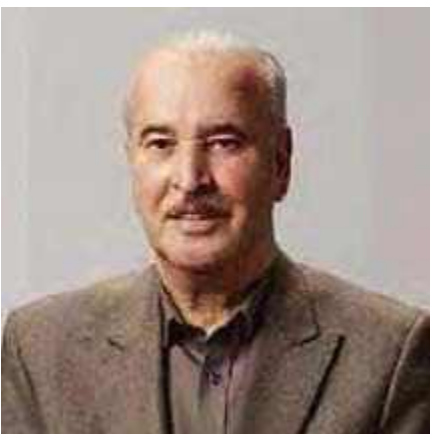
المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2024

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (1,217,047,575) سهماً

الانتخاب/التعيين: عين من قبل جهاز قطر للاستثمار في أكتوبر 2023.

انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.

الوضعية: غير مستقل - غير تنفيذي



ممثلا شركة الماجدة للاستثمار العقاري

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2005. يشغل حالياً منصب المدير العام لوكالة السد للسفريات، والمدير العام لشركة السد للصرافة وعضو مجلس إدارة شركة الدوحة للتأمين، وعضو مجلس إدارة شركة الماجدة للاستثمار العقاري

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2024

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل شركة الماجدة للاستثمار العقاري التي تملك (28,078,193) سهماً

الانتخاب/التعيين: 2023

انتهاء المدة: 2026

الوضعية: غير مستقل – تنفيذي



عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 28/02/2023. حاصل على درجة الماجستير في الإدارة والهندسة من جامعة شيفيلد هالام في المملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة قطر. ويشغل حالياً منصب رئيس هيئة التقييس الخليجية (GSO).

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2024

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أى أسهم.

الانتخاب/التعيين: 2023

انتهاء المدة: 2026

الوضعية: مستقل - غير تنفيذي



السيد جاسم محمد الكعبي

ممثلا شركة حالول للإستثمار العقاري

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 27/02/2024. يتولى حالياً مهام إدارة شؤون المكتب الخاص. ينحدر السيد / جاسم من أسرة عسكرية وعمل طياراً في القوات المسلحة لدولة قطر.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2024

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل شركة حالول للإستثمار العقاري التي تملك (47,307,205) سهماً

الانتخاب/التعيين: 2024

انتهاء المدة: 2026

الوضعية: غير مستقل – تنفيذي

السيد جاسم محمد الأنصاري

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 27/02/2024. حاصل على درجة بكالوريوس في العلوم - إدارة الأعمال، بتخصص ثلاثي في الشؤون المالية والإدارة والتسويق. يشغل حالياً منصب مدير مكتب سعادة وزير التجارة والصناعة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2024

عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم.

الانتخاب/التعيين: 2024

انتهاء المدة: 2026

الوضعية: مستقل – غير تنفيذي



اجتماعات وحضور أعضاء مجلس الإدارة

يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات المجلس التي بلغت سبعة (7) اجتماعات خلال العام 2024، علماً بأن التغيب في كافة الأحوال كان لأسباب خاصة قبلها المجلس، كما أن الأعضاء الغائبين قد قاموا بتفويض أحد أعضاء المجلس لينوب عنهم.

الاسم	المنصب	الحضور
الشيخ فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	7/7
الشيخ جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة	7/7
الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	7/7
الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	7/7
السيد فيكتور نظيم رضا آغا	عضو مجلس الإدارة	7/7
السيد ناصر عبداللطيف العبدالله	عضو مجلس الإدارة	7/7
السيد نواف المانع	عضو مجلس الإدارة	7/7
السيد محمد الخليفي	عضو مجلس الإدارة	7/7
السيد جاسم محمد الكعبي ³	عضو مجلس الإدارة	4/6
السيد جاسم محمد الأنصاري ⁴	عضو مجلس الإدارة	6/6

تم إتاحة الفرصة للأعضاء بإمكانية حضور اجتماعات المجلس من خلال إستخدام منصات إلكترونية آمنة سمحت لهم بالمساهمة بفعالية في تلك الإجتماعات.

أهم المواضيع التي راجعها المجلس خلال العام2024

(أ) الموافقة على البيانات المالية المرحلية والسنوية بالإضافة إلى تقارير الرقابة الداخلية حول البيانات المالية وتقرير الحوكمة.

(ب) مراجعة والموافقة على سياسات المخاطر ومن ضمنها ICAAP ومراجعة دليل الحوكمة والموافقة عليه.

(ج) مراجعة الهيكل التنظيمي للبنك والمصادقة عليه.

(د) قرارات متعددة متعلقة بعمليات التشغيل والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالبنك.

(هـ) الموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2024.

(و) الموافقة على تعيين السادة «ديلويت» مدققاً خارجياً لحسابات السنة المالية 2025، لاعتماده نهائياً من الجمعية العمومية.

(ز) الموافقة على تقديم تسهيلات لعدد من عملاء البنك في سياق العمل المعتاد.

(ح) الموافقة على عدد من المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والالتزام والتدقيق لتعزيز الحوكمة وأمن المعلومات والتطور التكنولوجي للبنك.

(ط) الموافقة على الميزانية التقديرية للسنة المالية 2025.

(ي) الموافقة على تحديث برنامج السندات المتوسطة الأجل.

(ك) الموافقة على انشاء وتطوير المبنى الرئيسي للبنك في مدينة لوسيل.

(ل) مراجعة كافة الأمور التي ترتبط بأعمال البنك وأهدافه ومراجعة واعتماد القرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

(م) الموافقة على إجراء تعديل على مواد النظام الأساسي بما يسمح بتوزيع أرباح مرحلية.

إجراء التقييم السنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتضارب المصالح لعام2024

أجرى البنك الأهلي تقييمه السنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتضارب المصالح عن العام 2024، للوقوف على مدى استقلالية أعضاء المجلس والتأكد من عدم وجود أي حالة تضارب مصالح محتملة قد تؤثر على الحيادية والاستقلالية. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالتوقيع على النماذج المطلوبة بشكل سنوي

إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة لعام2024

أجرى البنك الأهلي تقييمه السنوي لأداء مجلس الإدارة لقياس أداء أعضاء مجلس الإدارة وفعالية لجان المجلس خلال العام 2024، حيث توفر التقييمات لأعضاء مجلس الإدارة فرصة كبيرة لمشاركة أي اعتبارات وأفكار قد تكون لديهم حول الأداء العام لمجلس الإدارة وأعضائه ولجانه وتبسيط الضوء على الجوانب التي تحتاج إلى تحسين لزيادة كفاءة وفعالية مجلس الإدارة

تقوم لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت بتقييم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة كما يتم تقييم المجلس واللجان من جميع أعضاء المجلس، ليتم جمع نماذج تقييم أداء مجلس الإدارة وإجراء مراجعة لجميع الملاحظات المقدمة والعمل بناء عليها.

مكافآت مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإدارة بالإرشادات التوجيهية الصادرة عن الجهات التنظيمية فيما يتعلق بالمكافآت. ويتولى مجلس الإدارة، من خلال لجنة الحوكمة الترشيحات والمكافآت التابعة له، مسؤولية الإشراف العام على تنفيذ الإدارة لنظام المكافآت للبنك بأكمله وذلك من خلال إقرار سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع تعليمات مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، بحيث تم وضع آلية لتحديد مكافآتهم على أن تُعرض هذه المكافآت سنوياً على الجمعية العامة لاعتمادها.

تهدف سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة إلى الإمتثال بمبادئ الحوكمة المؤسسية السليمة عند تحديد مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة وإستيفاء اشتراطات حوكمة الشركات وللموازنة بين مصالح مجلس الإدارة ومصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

كما تسهم في تعزيز الأداء العام للبنك على المدى الطويل من الناحيتين المالية وغير المالية فضلاً عن تحقيق الغرض من منح هذه المكافآت

هذا وللتنويه فإن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في البنك الأهلي تتماشى مع الحدود التي ينص عليها مصرف قطر المركزي وتخضع لموافقته. كما تختص لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت بتقديم مقترح المكافآت للإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس بغرض إقرارها وذلك مع الإلتزام بسياسة المكافآت وبتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة:

بما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي، بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة ما يلي:

- i. مبلغ 14,260,000 ريال قطري كأتعاب مجلس الإدارة عن العام 2023 تم تسديدها خلال العام 2024 بعد المصادقة عليها من قبل الجمعية العامة.
- ii. مبلغ 4,620,000 ريال قطري بدل الحضور وعضوية اللجان خلال العام 2024.

سكرتير مجلس الإدارة

يتمتع سكرتير مجلس الإدارة بما يتجاوز الـ 24 عاماً من الخبرات الواسعة في الشؤون والإستشارات القانونية وحوكمة الشركات والمهارات والمؤهلات الإدارية التنظيمية. كما أنه يشغل منصب المستشار العام للبنك منذ ما يزيد عن عشرة سنوات. قبل إلتحاقه للعمل لدى البنك الأهلي، شغل مناصباً بارزة لدى العديد من مكاتب المحاماة والشركات والمؤسسات المالية المرموقة. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، كما أنه عضو في نقابة المحامين في بيروت.

يقدم سكرتير المجلس الدعم الإداري والمشورة القانونية لأعضاء المجلس واللجان المنبثقة في سبيل تسهيل تنفيذ مهامهم وهو مسؤول عن ضمان إمتثال المجلس بالإجراءات السليمة في كافة المسائل المتعلقة بحوكمة الشركات، وتنسيق التواصل بين أعضاء المجلس وأصحاب الحقوق في البنك بمن فيهم المساهمين والإدارة التنفيذية وغيرهم. هذا فضلاً عن كونه مسؤول عن:

- (أ) تسجيل وتدوين وتحرير محاضر إجتماعات المجلس والجمعية العامة وإعداد جدول أعمال الإجتماعات والدعوات بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- (ب) تطبيق قواعد حوكمة الشركات فيما يتعلق بالأمور والشؤون المرتبطة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة الالتزام باللوائح والتعليمات.
- (ج) تقديم النصح والمشورة لمجلس الإدارة ولجانه، أو أعضائه فيما يعرض عليه من مواضيع ذات علاقة بحوكمة مجلس الإدارة و/أو الشركات.

لجان المجلس

تماشياً مع قواعد الحوكمة وبهدف رفع مستوى كفاءة المجلس في الإشراف على مختلف أنشطة ومهام البنك، قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان وأوكل إليها مسؤوليات وصلاحيات محددة. خلال العام 2024، قامت لجان مجلس الإدارة، كل منها وفقاً لمهامها ومسؤولياتها، بمراجعة الأمور وإصدار القرارات أو التوصيات إلى المجلس في ما يتعلق بأنشطة وأقسام البنك المتعددة، ومن ضمنها الإقراض ، المصادقة على السياسات، مراجعة المكافآت والعلاوات والتصديق عليها، وغيرها من الأمور المتعلقة بسير الأعمال.

تم عرض تقرير شامل على المجلس حول اجتماعات لجان المجلس وتوصياتها.

إن غياب أي عضو من أعضاء اللجان عن أي اجتماع كان لعذر شخصي مقبول من اللجنة ذات الصلة، حيث تم تفويض أحد أعضاء اللجنة (إن وجد) لينوب عن العضو الغائب في الحضور والتصويت.

لجان المجلس هي:

(أ) لجنة التدقيق

i. تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء:

الاسم	المنصب	الحضور
الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني	رئيس اللجنة	6/6
السيد ناصر عبداللطيف العبدالله	عضو اللجنة	6/6
السيد جاسم محمد الأنصاري ⁵	عضو اللجنة	6/6

ii . مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق

(أ) النظر في التوصيات وتقديم التوصيات اللازمة إلى المجلس بشأن تعيين مدققي الحسابات الخارجيين، وأتعاب تدقيق الحسابات، وتقييم المدقق الخارجي من حيث المؤهلات والخبرة والموارد والاستقلالية والموضوعية والفعالية، والرد على أي أسئلة لإنهاء عقد أو إقالة مدققي الحسابات الخارجيين.

(ب) مراجعة واستعراض البيانات المالية قبل عرضها على المجلس، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي:

- أي تغييرات في السياسات والإجراءات المحاسبية.
- التعديلات الجوهرية الناجمة عن التدقيق.
- الالتزام بمعايير المحاسبة.
- الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.
- الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة في الدولة.

(ج) مناقشة المسائل والتحفظات الناجمة عن عمليات التدقيق المرحلية والنهائية، وأي أمور قد ترغب اللجنة في مناقشتها مع مدققي الحسابات الخارجيين.

(د) استعراض محتويات التقارير النظامية المطلوبة أو التي أعدها الجهات الرقابية والردود عليها من قبل البنك.

(هـ) المراجعة بشكل سنوي حول مدى كفاية واكتمال خطة ونطاق التدقيق الداخلي، وضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين والتأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي لديها ما يكفي من الموارد الفعالة للقيام بمسؤولياتها.

(و) المراجعة بشكل سنوي حول مدى كفاية واكتمال خطة التدقيق الداخلي وتوفير الموارد الكافية لتلبية خطتها السنوية.

(ز) النظر في نتائج تقارير التدقيق الداخلي، وكذلك أي تقارير خاصة، ولا سيما فيما يتعلق بالملاحظات ذات المخاطر العالية، وردود الإدارة التنفيذية عليها، ومتابعة تنفيذ النقاط المجدولة ضمن المهل المنصوص عليها.

(ح) ترفع اللجنة إلى مجلس الإدارة أي قضايا تتعلق بنطاق عملها أو تراها ضرورية لإحاطة المجلس بها أو لاتخاذ القرار المناسب بشأنها من قبل المجلس.

(ط) ترفع لجنة التدقيق إلى المجلس تقرير شامل حول نشاطاتها خلال السنة.

(ي) تجتمع لجنة التدقيق مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي دون شرط وجود الرئيس التنفيذي والذي قد يحضر اجتماعات لجنة التدقيق بناءً على دعوة اللجنة. وقد عقدت غالبية اجتماعات لجنة التدقيق خلال العام 2024 دون حضور الرئيس التنفيذي.

(ب) لجنة المخاطر والالتزام

(i) تتألف لجنة المخاطر والالتزام من ثلاثة أعضاء:

الاسم	المنصب	الحضور
الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني	رئيس اللجنة	4/4
الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو اللجنة	4/4
السيد محمد فهد الخليفة	عضو اللجنة	4/4

(ii) مهام ومسؤوليات اللجنة:

(أ) مراجعة نطاق مهام الالتزام ومهام إدارة المخاطر واختصاصات وظائف مديري هذه الإدارات.

(ب) التأكد من وجود سياسات متبعة لإدارة كافة أنواع المخاطر التي تعترض البنك وتوافق هذه السياسات مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة ومدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام.

(ج) الاطلاع على التقارير المقدمة من إدارة المخاطر واستعراض الخطوات التي اتخذتها الإدارة لتقييم ورصد ومراقبة مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

(د) على أساس سنوي، مراجعة مدى كفاية واكتمال خطة الالتزام بما في ذلك التدريب على الالتزام والرصد والإبلاغ وتوفير الموارد الكافية لوظيفة الالتزام لتلبية خطتها السنوية.

(هـ) النظر في أي أمور يحيلها المجلس إلى اللجنة.

(و) رفع التوصية إلى مجلس الإدارة وعرضها عليه للحصول على موافقته بشأن استقالة أو إقالة مدير إدارة المخاطر ومدير الالتزام وموظفيهما، حيث يتم تقديم هذه المسائل أمام اللجنة.

(ز) تقييم أداء رئيس الالتزام ورئيس المخاطر بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية والموافقة على رواتبيهما ومكافأتهما، وغيرها من المسائل التي تخص أجور جميع موظفي هذه الإدارات (خاضعة لتوجيهات البنك المطبقة والخاصة بسياسات الأجور والمكافآت).

(ح) مراجعة الترتيبات التي تمكن الموظفين من الإبلاغ عن المخاوف بشأن مخالفات محتملة في مسائل التقارير المالية أو غيرها من الأمور المهمة، إلى جانب التأكد من وجود الترتيبات اللازمة لإدارة تحقيق مستقل ومناسب لمثل هذه الأمور.

(ط) ترفع اللجنة إلى مجلس الإدارة أية قضايا تتعلق بنطاق عملها أو تراها اللجنة ضرورية لإحاطة المجلس بها لاتخاذ القرار المناسب من قبل المجلس (حسب الاقتضاء)

(ت) لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تتألف لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء:

الاسم	المنصب	الحضور
الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني	رئيس اللجنة	4/4
الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني ⁶	عضو اللجنة	4/4
السيد نواف إبراهيم المانع ⁷	عضو اللجنة	3/4

i. مهام ومسؤوليات اللجنة:

(أ) تجتمع اللجنة أربع مرات سنوياً ويجوز لرئيس اللجنة أو من ينوب عنه دعوة اللجنة للانعقاد في غير موعدها الدوري إذا ما دعت الضرورة لذلك. وفي هذا الإطار اجتمعت اللجنة (4) مرات خلال العام 2024.

(ب) دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات والنظم والخطط والموازنات بناءً على توجيهات من مجلس الإدارة.

(ج) الموافقة على الهيكل العام لنظام المكافآت والحوافز والمزايا، وفقاً للنظام الأساسي للبنك، وتعليمات المصرف المركزي ونظام الحوكمة وسياسة المكافآت.

(د) اعتماد نظم وإجراءات وضوابط منح المكافآت والعلاوات وتحديثها في حال استدعى الأمر ذلك.

(هـ) التوصية لمجلس الإدارة بالمبلغ الكلي للعلاوات والمكافآت المبنية على تقييم الأداء السنوي المتبع.

(و) التوصية لمجلس الإدارة بالمكافآت والبدلات الخاصة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه.

(ز) تحديد العلاوات والمكافآت التي تدفع للرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات حسب نظام تقييم الأداء السنوي، وتلك التي تدفع لرئيس إدارة التدقيق ورئيس الالتزام ورئيس إدارة المخاطر، على أساس التقييم العام لرؤساء إدارات التدقيق، والمخاطر والامتثال، وفق ما تقوم به اللجان ذات العلاقة.

(ح) أي مسؤوليات أخرى توكل للجنة من قبل مجلس الإدارة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البنك.

(ط) كما أن اللجنة قد قامت بالموافقة على سياسة التعاقب الوظيفي وفقاً لتعليمات الحوكمة، فضلاً عن العديد من السياسات الأخرى في البنك.

ii . مسؤوليات أخرى تقوم بها اللجنة:

(أ) اعتماد تاريخ فتح وإغلاق باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.

(ب) استلام طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.

(ج) تقييم المرشحين لعضوية مجلس الإدارة بناءً على مبدأ الأهلية (fitness) والملاءمة (suitability) والمؤهلات الملائمة (qualification) .

(د) عند اكتمال التقييم تقوم اللجنة برفع نتائج التقييم وتوصياتها لمجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بإخطار المصرف المركزي بالتزامن مع إرسال كشف بأسماء جميع المرشحين، مرفقاً معه الاستبيان الشخصي للمرشح وبقية المستندات والوثائق المطلوبة وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية، وذلك وفقاً لسياسة الترشيحات.

(هـ) إعادة النظر في عضوية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة متى استدعى الأمر ذلك ما لم يقر المجلس بذلك من حين لآخر.

6 تم تعديل اللجان في الاجتماع الرابع لمجلس الإدارة لسنة 2024 وتم اعتماد تعديل لجان مجلس الإدارة بتعيين الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني ليحل بدلاً عن السيد فكتور أغا

7 تم تعديل اللجان في الاجتماع الثاني لمجلس الإدارة لسنة 2024، ليحل السيد نواف المانع بدلاً عن السيد أحمد عبدالرحمن فخرو (رحمه الله)

(ث) اللجنة التنفيذية

(i) تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء هم:

الاسم	المنصب	الوضعية
السيد فكتور نظيم آغا	رئيس اللجنة	تنفيذي
السيد جاسم محمد الكعبي	عضو اللجنة	تنفيذي
الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو اللجنة	تنفيذي

(ii) مهام وصلاحيات اللجنة:

- (أ) المصادقة على أي قروض أو ائتمان، تزيد قيمتها عن حدود صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- (ب) إدارة وتسيير شؤون البنك وفقاً للموازنة السنوية وخطة الأعمال والتعليمات المتعلقة بالسياسات المالية والإدارية والتشغيلية والائتمانية التي يوافق عليها مجلس إدارة البنك من وقت لآخر.
- (ج) ممارسة الصلاحيات المخولة بها من مجلس الإدارة في منح الائتمان وتجديده واستثمار وتوظيف الأموال التي تتخلى قيمتها صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- (د) اعتماد النظم والمنتجات المصرفية المختلفة والخطط والموازنات ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- (هـ) أي مسؤوليات أخرى توكل للجنة من قبل مجلس الإدارة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البنك.
- تجتمع اللجنة بناءً على طلب من رئيسها أو الرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة متى ما استدعت الضرورة ذلك. وتقوم اللجنة بإصدار قراراتها بالتمرير دون الضرورة لعقد اجتماع.
- لم تعقد اللجنة أي اجتماع في العام 2024 وأصدرت جميع قراراتها بالتمرير بدون اجتماع.

المستشارون الخارجيون

يجوز للمجلس واللجان المنبثقة عنه طلب الاستشارات في أي موضوع متعلق بشؤون البنك ويتحمل البنك التكاليف والنفقات نظير تعيين هؤلاء المستشارين المستقلين أو الاستشاريين. وقد تم خلال العام 2024 تكليف العديد من الشركات الاستشارية وبيوت الخبرة لتقديم الخدمات الاستشارية للبنك في العديد من النواحي وذلك بهدف تطوير وتحسين أعمال البنك وأنظمته وخدماته وتطوير السياسات والإجراءات وغير ذلك من الأمور التي تتطلب الاستعانة بخبرات خارجية.

تدريب مجلس الإدارة والتقييم الذاتي

- (أ) لضمان الإطلاع الدائم لمجلس الإدارة على التطورات في مجال الحوكمة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تلقى المجلس تدريبه السنوي، كما تلقى أعضاء مجلس الإدارة تدريباً توعوياً حول أمن المعلومات والأمن السيبراني.
- (ب) حرصاً على فعالية مجلس الإدارة ومهنية العلاقة بين أعضاء المجلس وامتثالاً للوائح الحوكمة، أجرى أعضاء مجلس الإدارة تقييمهم الذاتي وقام المجلس بتقييم أداء لجان مجلس الإدارة للعام 2024 بناءً على تقرير الأداء الذي تم تقديمه إلى مجلس الإدارة. بناءً على هذه التقييمات، يقوم المجلس بالعمل على الملاحظات وتطوير النقاط المذكورة بما يتناسب مع مصلحة البنك.
- (ج) وفقاً للمادة (98) من قانون الشركات التجارية والمادة (7) من قانون الحوكمة، يقدم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بصورة سنوية إقراراً كتابياً بأنه لا يجمع بين منصبه كعضو في مجلس إدارة البنك ومناصب أخرى محظورة، بالإضافة إلى غير ذلك من القرارات التي تتطلبها منظومة الحوكمة بشكل عام.

وأكد أعضاء مجلس الإدارة امتثالهم لتعميم مصرف قطر المركزي رقم 25 لعام 2020 تاريخ 06/07/2020، والذي يتعلق بالمعاملات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع البنك، ووقع كل منهم إفصاحاً لتأكيد الامتثال بالتعميم

إقرارات مجلس الإدارة

خلال السنة المالية 2024، وبإستثناء التسهيلات التي حصل عليها بعض أعضاء مجلس الإدارة من البنك، في سياق الأعمال العادية، وضمن حدود مصرف قطر المركزي وقيوده وشروطه، لم يكن لدى أعضاء مجلس الإدارة أي تسهيلات مالية أو تجارية مع البنك قد تؤثر سلباً على قدرتهم على أداء واجباتهم والتزاماتهم كأعضاء في مجلس الإدارة.

إن جميع التسهيلات التي يقدمها البنك إلى أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى وكياناتهم القانونية، يتم عرضها على مجلس الإدارة خلال كل اجتماع لضمان امتثالهم للمتطلبات والحدود التنظيمية المعمول بها، كما أنها تخضع لمتطلبات مصرف قطر المركزي.

6.3 الإدارة العليا

يعين مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للبنك ويعتمد تعيين كبار الموظفين من الإدارة العليا لتولي مهام تسيير أعمال البنك اليومية وفقاً للإستراتيجية التي يعتمدها المجلس. تتألف الإدارة العليا في البنك من مجموعة من كبار الموظفين ممن يتمتعون بالأهلية والكفاءة العالية يرأسهم الرئيس التنفيذي.

تتولى الإدارة العليا في البنك إدارة أعمال وأنشطة البنك اليومية وتطبيق نظام الحوكمة على نحو سليم وبطريقة فعالة وآمنة وفقاً للقوانين والأنظمة والسياسات المرعية الإجراء مما يضمن تحقيق النمو المستدام للبنك.

تتألف الإدارة العليا للبنك حالياً من:

حسن أحمد الافرنجي

الرئيس التنفيذي

يحمل درجة البكالوريوس في العلوم المالية ويتمتع بخبرة واسعة في الصناعة المصرفية والمالية بمسيرة مهنية تمتد لأكثر من عقدين من الزمن بما في ذلك 25 عاماً في مناصب قيادية في البنك الأهلي حيث كان له مساهمات كبيرة وسلسلة من الإنجازات في تطوير مجالات عديدة على سبيل المثال، الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة المخاطر والتحول الرقمي. وقد مكنته خبرته الواسعة من قيادة وتوجيه البنك الأهلي بنهج شمولي، وتعزيز التميز التشغيلي والتنمية المستدامة.

قبل انضمامه إلى البنك الأهلي كرئيس تنفيذي، شغل السيد حسن منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين.

لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31/12/2024

ماهاالينغام شانكار

رئيس تنفيذي - المالية والاستراتيجية

إلتحق السيد شانكار للعمل في البنك الأهلي قطر منذ يوليو 2006 وتم تعيينه نائباً للرئيس التنفيذي للشؤون المالية والعمليات والخدمات وتكنولوجيا المعلومات في مارس 2013. يتولى مهام الإشراف على وظائف الدعم مثل تمويل الشركات والعمليات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات ولديه حوالي 26 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المالية. وقد شغل سابقاً منصب مدير العمليات في شركة جنرال الكتريك كابييتال (GE Capital)، ورئيس الإدارة المالية في بنك Dresdner ومحلل أول في بنك الخليج (الكويت).

حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة دلهي في نيودلهي، الهند. وهو حاصل أيضاً على درجة الدراسات العليا في مجال التمويل من معهد محاسبي التكاليف في الهند (ICMA)، ودبلوم للتعليم التنفيذي - 90 - من كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة، وكلية وارتن في بنسلفانيا، الولايات المتحدة؛ وشهادة في مجال التكنولوجيا المالية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، بالولايات المتحدة.

لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31/12/2024

محمد النملة

رئيس تنفيذي - قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية والخدمات المساندة

حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال، ولديه أكثر من 25 عاماً من الخبرة في المجال المالي والمصرفي، وبصفته رئيس تنفيذي، لقطاع الموارد البشرية، الشؤون الإدارية والخدمات المساندة في البنك الأهلي، يقدم السيد/ محمد القيادة لهذه الأقسام من خلال صياغة استراتيجيات متعددة لتحقيق أهداف ربحية غير مباشرة لصالح البنك، من خلال قيادة العوامل الرئيسية لدعم متطلبات العمل وتحقيق إنجازات هامة في خفض التكاليف وتقديم الخدمات وتحسين العمليات الداخلية بما يتماشى مع الاستراتيجية الشاملة.

عمل السيد/ محمد في بنك قطر الوطني من عام 1996 إلى عام 2016 قبل انضمامه للبنك الأهلي، حيث كان يشغل منصب مساعد المدير العام لإعداد التقارير المالية والتنظيمية لمجموعة بنك قطر الوطني، وكان قد شغل العديد من المناصب الرئيسية في البنك قبل ذلك، حيث حرص على ضمان الأداء السلس وتقديم الدعم والإشراف على الأقسام

المعنية، وكما يحمل سجل قوي في توجيه الكفاءة التشغيلية، وتعزيز تعاون الأقسام وتمكين نمو الأعمال في مختلف المجالات مثل العمليات والتمويل.

لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31/12/2024

عبدالعزیز الخاطر

رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

السيد عبد العزيز هو مدير ذو خبرة متميزة في مجالات الخدمات المصرفية والاستراتيجية والتنفيذ وإدارة المشاريع والعمليات المصرفية والتكنولوجيا، يتميز بمهاراته في تطوير المشاريع والمؤسسات قيد الإنشاء في جميع مراحل إنشائها ونموها وتشغيلها وإدارتها ويمتلك معرفة وخبرة واسعة في الأنظمة الرقمية والرؤية الإدارية التي تقود المؤسسات إلى الإنجاز والنجاح.

كما أنه يتمتع بسجل وخبرة عملية عميقة في القطاع المصرفي والمالي تمتد لأكثر من 20 عاماً، شغل خلالها مناصب إدارية في مجالات مختلفة بما في ذلك إدارة وتطوير البرامج والعمليات الاستراتيجية وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطوير والأداء التنظيمي في العديد من المؤسسات المرموقة المؤسسات المالية مثل بنك HSBC وبنك قطر الدولي وبنك الخليج التجاري.

لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31/12/2024

سعد الكعبي

رئيس إدارة الموارد البشرية

حاصل على درجة بكالوريوس العلوم ودرجة الماجستير في الدراسات المصرفية والمالية، ويتمتع بخبرة مهنية تزيد عن 25 عاماً في مجال الموارد البشرية والخدمات المصرفية للأفراد. يوفر السيد سعد القيادة الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية للبنك في جميع الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية بما في ذلك الموظفين، العلاقات والفعالية التنظيمية وإدارة الأداء والتدريب والتطوير.

أثبت السيد سعد خلال فترة عمله كرئيس للموارد البشرية قدرته على توفير التوجيه الفعال لوحدة الموارد البشرية والإشراف على تطوير الأهداف من خلال قيادته.

لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31/12/2024

جونى الخورى

المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة

إلتحق السيد جونى الخورى للعمل في البنك الأهلي منذ العام 2014 في منصب المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في القانون ويتمتع بخبرة قانونية تزيد عن 24 عاماً شغل خلالها العديد من المناصب القانونية وسكرتارية مجلس الإدارة.

يتولى السيد جونى مهام ومسؤوليات الحوكمة في البنك والتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما يتوافق مع قواعد ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وتعليمات وتوجيهات مصرف قطر المركزي. كما أنه يتولى المسؤولية التنفيذية في الإدارة القانونية بالبنك حيث يقوم بتقديم الدعم والإستشارات في الجوانب القانونية للمبادرات الإستراتيجية والشؤون العامة للبنك.

لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31/12/2024

ماهر بركات

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

حاصل على درجة الماجستير في ادارة الأعمال و المحاسبة من جامعة Canisius في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة الى شهادة البكالوريوس في المحاسبة. كما أنه يحمل عدة شهادات مهنية منها محاسب قانوني معتمد (CPA), مدقق داخلي معتمد (CIA) ومدقق أنظمة المعلومات (CISA) . كما يمتلك السيد ماهر أيضا خبرة واسعة تزيد عن خمسة وعشرين عاماً في التدقيق الداخلي والتحليل المالي.

يمتلك السيد ماهر خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق خاصة في المؤسسات المالية مثل البنوك، شركات الاستثمار و شركات التأمين. بدأ خبرته المهنية بالعمل لدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل هذه الخبرة إعادة هيكلة قسم التدقيق الداخلي في البنوك الكبرى وتطوير وتأهيل فرق التدقيق الداخلي لتطبيق منهجيات التدقيق الداخلي القائم على المخاطر والقيمة المضافة، بالإضافة الى استخدام أحدث الأدوات لإدارة المخاطر وتطبيق الحوكمة الرشيدة.

خلال مسيرته المهنية، حقق السيد ماهر العديد من الانجازات وحصل على جوائز لإلتزامه بالمعايير الدولية للتدقيق وأفضل الممارسات.

لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31/12/2024

ديريك كوك

رئيس الخزينة والخدمات المصرفية الدولية

يتولى السيد ديريك مسؤولية الإشراف على الارتباطات الدولية للبنك، بما في ذلك تنمية العلاقات الإستراتيجية مع المؤسسات المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية، والتنسيق مع وكالات التصنيف الدولية.

يرأس السيد ديريك أيضًا قسم الخزينة والاستثمارات، حيث تم تكليفه بتحسين توزيع أصول البنك وإدارة السيولة واستراتيجيات الاستثمار لضمان استقرار قوي للميزانية العمومية.

قبل انضمامه إلى البنك الأهلي، ترأس السيد ديريك قسم مبيعات وتداول الأسواق العالمية في بنك الخليج الأول (بنك أبوظبي الأول الآن) في أبو ظبي، وكان رئيس مجموعة العشرة لتداول العملات الأجنبية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بنك بي إن بي باريبا (سنغافورة). وتتضمن مسيرته المهنية أيضًا سلسلة من الأدوار القيادية في العديد من البنوك الدولية في طوكيو وسنغافورة وسيدني.

لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31/12/2024

خلدون الخطيب

رئيس إدارة الالتزام

اكتسب السيد خلدون خبرة واسعة على مدى 20 عاما في المؤسسات المالية حيث حرص على تطبيق مبادئ الإمتثال والمهنية والإستقلالية، لضمان التقيد بقوانين وقواعد ومتطلبات الإمتثال والسياسات والإجراءات والمعايير ذات الصلة في البنك.

عمل السيد خلدون على تطوير وتنفيذ استراتيجية الالتزام والخطط السنوية لضمان مواصلة إمتثال البنك بجميع وظائفه ذات الصلة بما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31/12/2024

محمد علي صبح

رئيس إدارة المخاطر

يتمتع السيد محمد بخبرة واسعة ومتنوعة في مجال التمويل والمخاطر تتجاوز 30 عاما، منها أكثر من 25 عاما شغل خلالها مناصب قيادية في القطاع المصرفي في مصر والبحرين وقطر والكويت، حيث عمل في الفترة من 1992 إلى 2004 في مجال تمويل الشركات بصورة رئيسية، كما عمل في الأصول الخاصة من 2005 إلى 2007 ومن 2017 إلى 2019. شغل منصب مدير المخاطر في البنك الأهلي في الفترة من 2007 الي 2010، كما شغل العديد من المناصب القيادية المختلفة من 2010 إلى 2017 في قطاعي البنوك والشركات.

قبل انضمامه إلى البنك الأهلي في عام 2022، عمل مع مجموعة الأهلي المتحدة – الكويت في الفترة من 2017 الي 2022، حيث كان آخر هذه المناصب هو نائب المدير العام لإدارة المخاطر.

لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31/12/2024

أحمد زهدي أبو خليل

رئيس إدارة الخدمات المصرفية الخاصة

يتمتع السيد أحمد بخبرة واسعة منذ عام 1999 في تقديم حلول إدارة الثروات المثبتة ويمتلك قدرات متميزة في بناء العلاقات الاستثمارية وتقديم منتجات وحلول مصرفية حصرية للاحتياجات التمويلية لشريحة النخبة من عملاء البنك، بالإضافة إلى خبرته في إدارة الخزينة، المشتقات المالية، وأسهم الملكية الخاصة لتوفير خدمات استشارية متخصصة ومهنية لنخبة العملاء وفق أعلى المعايير المهنية.

لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31/12/2024

عزالدين أبو سلامة

رئيس قطاع العمليات وتقنية المعلومات

حاصل على درجة بكالوريوس في الآداب من جامعة اليرموك ودرجة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت، ولديه ما يقرب من 30 عاما من الخبرة في القطاع المصرفي، شغل خلالها عدداً من المناصب القيادية في مؤسسات مالية مرموقة في منطقة الشرق الأوسط، كان آخرها مجموعة بنك كابيتال في الأردن. بصفته الرئيس التنفيذي للعمليات للمجموعة، حقق إنجازات بارزة في قيادة وتنفيذ خطط واستراتيجيات التحول الرقمي، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية للعمليات المصرفية وهندسة الأعمال.

كما شغل سابقاً منصب رئيس تنفيذي لشركةTiresias FZ CO،. رئيس تنفيذي للعمليات في United Bank، رئيس تنفيذي في الشركة العربية للخدمات المشتركة وArab Gulf Tech، رئيس المجموعة للعمليات في بنك القاهرة عمان، ورئيس العمليات في بنك ANZ Grindlays.

لم يملك أي أسهم في البنك كما في 31/12/2024

إجمالي المكافآت المدفوعة للإدارة العليا:

بلغ مجموع المكافآت المدفوعة للإدارة العليا للبنك عن عام 2023 والتي تم تسديدها خلال العام 2024، مبلغاً وقدره 11,200,000 ريال قطري.

كما أن مجلس الإدارة وافق على أن تكون مكافأة الإدارة العليا في البنك عن السنة المالية 2024 مبلغ وقدره 12,225,000 ريال قطري والذي يخضع لموافقة مصرف قطر المركزي.

6.4 تضارب المصالح والتداول بناء على معلومات داخلية

لدى البنك مدونة لقواعد السلوك وأخلاقيات العمل، تنطبق على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، والتي تحدد الضوابط في ما يتعلق بتضارب المصالح وتنص على تجنب المواقف التي قد تؤدي إلى حدوث تضارب فعلي أو محتمل وفقاً للمادتين (108) و(109) من قانون الشركات التجارية.

تستلزم مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل توقيع مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفون على مستند يؤكد امتثالهم لمدونة قواعد السلوك.

توزع إدارة الالتزام بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية بشكل منتظم رسائل البريد الإلكتروني للتوعية بتضارب المصالح من أجل خلق ثقافة الامتثال لمدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل.

كما أن منع تضارب المصالح يشكل جزءاً من السياسات والإجراءات المختلفة داخل البنك بما في ذلك سياسة المشتريات.

وفقاً لما ورد في تعميم مصرف قطر المركزي رقم 25 للعام 2020، لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا المشاركة في أية أنشطة قد ينشأ عنها تضارب في المصالح.

ويطبق البنك تعليمات داخلية تحظر التداول من الداخل والتداول خلال فترات الحظر وفقاً للوائح بورصة قطر والمادة (111) من قانون الشركات التجارية.

6.5 الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

(أ) المجلس مسؤول عن وضع الرقابة الداخلية الكافية على التقارير المالية ومتابعتها. تم تصميم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتطبيقه بالتوافق مع قواعد الحوكمة بهدف ضمان صحة التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للبنك لأغراض تقديم التقارير الخارجية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية الإفصاح عن الضوابط والإجراءات المعتمدة لمنع تقديم بيانات خاطئة.

(ب) تبنى المجلس في اجتماعه رقم 2018/6 قرار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي COSO، لتقييم الرقابة الداخلية. وتم تقديم تقييم عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفق متطلبات COSO للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

(ج) تم تقييم إعداد وتطبيق الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل المدققين الخارجيين شركة «إرنست ويونغ»، كونها شركة تدقيق مستقلة، وأصدرت تقريراً إيجابياً عن تقييم البنك في موضوع الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

مخاطر التقارير المالية

(أ) إن المخاطر الرئيسية للتقارير المالية تتمثل في عدم عكس البيانات المالية للواقع الحقيقي نتيجة أخطاء غير مقصودة أو غير متعمدة، أو نشر بيانات مالية لم تُعد في الوقت المحدد لها. ويظهر النقص في التقديم الصحيح لهذه التقارير عندما تتضمن مبالغ البيانات المالية أو الإفصاحات أخطاءً (أو سهواً). وتعد الأخطاء في البيانات، عنصراً مهماً في حال يمكن أن تؤثر، سواء بشكل فردي أو جماعي، على القرارات الاقتصادية التي تتخذ بناءً على هذه البيانات المالية.

(ب) ولحصر مخاطر التقارير المالية، أسس البنك الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف إيجاد ضمان بمستوى معقول، وليس كاملاً، من مواجهة البيانات المالية الخاطئة وكذلك تقييم كفاءة الرقابة الداخلية على التقارير المالية في البنك وفق إطار العمل الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي COSO، حيث توصي بوضع أهداف محددة لتسهيل إعداد وتقييم كفاءة نظام الرقابة.

(ج) إن إطار COSO يتضمن 17 مبدأً رئيسياً، و 5 عناصر هي التالية:

i. بيئة الرقابة.

ii . تقييم المخاطر.

iii . أنشطة الرقابة.

iv . المعلومات والتواصل .

v. المراقبة.

(د) تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي 17 مبدأً و 5 عناصر.

(هـ) نتيجة تأسيس الرقابة الداخلية على التقارير المالية، تبنت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية:

i. الوجود/الحدوث: الأصول والمطلوبات موجودة والمعاملات قد تمت.

ii . الإنجاز: تم تسجيل المعاملات وأرصدة الحسابات كافة وإدراجها في البيانات المالية.

iii . التقييم/القياس: تم تسجيل الأصول، المطلوبات، والمعاملات في التقارير المالية بشكل مناسب.

iv . الحقوق والواجبات والملكية: تم تدوين الحقوق والواجبات كأصول ومتطلبات بشكل مناسب.

v. تقديم المعلومات والإفصاح: تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وتقديمها تم بشكل مناسب.

(و) في المقابل، إن أي نظام رقابة داخلي، من ضمنه الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن كيفية إعداد

وتشغيله، يمكن أن يقدم ضمان جودة معقول ولكن ليس مطلقاً، بحيث يتم تلبية أهداف نظام الرقابة. وعليه، يمكن للرقابة والإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية ألا تمنع وقوع جميع الأخطاء أو عمليات التزوير والاحتيال.

(ز) إضافة إلى ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة أن هناك عوائق وقيود على الموارد، وأن منافع الرقابة يجب أن تقاس بالمقارنة مع التكاليف.

6.6 هيكلية نظام الرقابة الداخلية

وظائف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تتم ممارسة الرقابة ضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بواسطة الأعمال الرقابية للبنك كافة مع مراجعة صحة السجلات التي تدون البيانات المالية. نتيجة لذلك، فإن عمليات الرقابة الداخلية على التقارير المالية تتم من خلال وظائف في مختلف أقسام الشركة.

ضوابط الحد من مخاطر الأخطاء في التقارير المالية

يتألف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من العديد من الأنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية التي تهدف إلى الحد من مخاطر الأخطاء في البيانات المالية الموحدة. ويتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتتضمن:

i. العمليات المتواصلة أو الدائمة في طبيعتها مثل الإشراف على السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات.

ii. العمليات التي تجرى على أساس دوري، كالعمليات التي تجري كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة.

iii. العمليات الوقائية أو التحقيقية في طبيعتها.

iv. العمليات التي لديها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة. إن الضوابط التي لديها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة تتضمن الرقابة على مستوى البنك والرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات مثل الدخول إلى نظام المعلومات والرقابة على النشر حيث يمكن أن تكون هذه الرقابة على سبيل المثال عملية تسوية تدعم مباشرة أحد بنود الميزانية العامة.

v. مكونات تلقائية و/أو يدوية. إن الضوابط التلقائية هي عمليات رقابة مدمجة في عمليات النظام مثل التطبيق الإلزامي لفصل الرقابة على الوظائف وكشوفات شخصية لتحديد كفاءة ودقة المعلومات التي يتم ادخالها. أما مكونات الرقابة الداخلية اليدوية فهي التي تدار من قبل فرد أو مجموعة أفراد مثل صلاحيات العمليات.

قياس كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل الرقابة الداخلية

(أ) خلال السنة المالية 2024، قام البنك بتقييم لتحديد مدى كفاءة التصميم والتطبيق والتشغيل لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، في ما يتعلق بالتالي:

i. مخاطر الخطأ في وحدات خط البيانات المالية الموحدة، على اعتبار أن هذه العوامل هي بمثابة عوامل مادية، ومدى تعرض وحدات البيانات المالية للأخطاء.

ii. مدى تعرض هذه الضوابط المحددة للفشل، ومنها درجة التلقائية والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة، كفاءة الموظف، ودرجة الحكم المطلوبة.

(ب) هذه العوامل، مجتمعة، تحدد طبيعة وتوقيت ومدى الدليل الذي تطلبه الإدارة بهدف تقييم كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. ويتم استنتاج الدليل نفسه من الإجراءات المت اليومية للموظف أو من الإجراءات المطبقة لغرض تقييم النظام على وجه التحديد. وتشكل المعلومات من مصادر أخرى عنصراً مهماً في عملية التقييم، كون هذا الدليل يمكن أن يؤدي إلى تنبيه الإدارة إلى مشاكل رقابية إضافية أو يمكن أن يثبت النتائج.

(ج) تضمن التقييم مدى كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل الضوابط في مختلف العمليات من ضمنها القروض والسلف إلى العملاء، إيداعات العملاء، الخزينة، الدخل المتأتي من العمولات، الاستثمارات، التقارير المالية، والإفصاحات. كما تضمنت عملية التقييم مدى كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل الضوابط على مستوى البنك، الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، وضوابط الإفصاح.

ونتيجة لتقييم كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تجد الإدارة أي ضعف واستنتجت أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمه وتطبيقه وتشغيله بكفاءة وبطريقة مناسبة لغاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

6.7 هيكلية المساهمين في البنك الأهلي

توزيع الملكية حسب الجنسية

(أ) تتوزع نسبة ملكية كبار المساهمين في البنك وفقاً لما يلي:

المساهمون الرئيسيون	التصنيف	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة في رأس المال
(5% فأكثر)	حكومي	قطر	1,217,047,575	47.71%

توزيع الملكية حسب عدد المساهمين

عدد الأسهم	عدد المساهمين	حكومي	خاص	النسبة في رأس المال
أكثر من مليون	122	3	119	97.00%
500 ألف إلى مليون	44	0	44	1.23%
250 ألف إلى 500 ألف	42	0	42	0.59%
100 ألف إلى 250 ألف	98	0	98	0.60%
أقل من 100 ألف	712	0	712	0.58%

6.8 الالتزام

الإفصاحات

(أ) التزاماً من البنك الأهلي بقواعد الحوكمة، فقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لما يلي، من بين أمور أخرى:

i. إن أعضاء مجلس الإدارة منتظمون في الحضور أو التمثيل في مجلس الإدارة ولجانه بما يحقق مصلحة البنك والمساهمين كافة دون تمييز وبما يؤدي لإعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح كافة.

ii. خلال العام 2024، والالتزاماً بقواعد وممارسات الحوكمة، أجرى مجلس الإدارة التقييم الذاتي والتقييم المستقل استناداً إلى حضور ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. على مستوى مجلس الإدارة، فإن التقييم السنوي لمجلس الإدارة ولجان المجلس يتم من قبل لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت التي رفعت تقريرها إلى مجلس الإدارة للمراجعة وإصدار التوصيات.

iii. تم إخطار رئيس المجلس وجميع الأعضاء بمتطلبات المادة 98 من قانون الشركات التجارية والمادة 7 من نظام الحوكمة. ووقع أعضاء المجلس على إقرار بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً لأحكام القانون ونظام الحوكمة.

iv. المراجعة الدورية للنظام الأساسي للبنك لضمان الالتزام بتعليمات الحوكمة.

v. التزم البنك بجميع متطلبات الشفافية والإفصاح إلى بورصة قطر في ما يتعلق بالكشف عن النتائج الفصلية ونتائج نهاية العام وغيرها من الإفصاحات.

vi. لقد أنشأ البنك آليات ضمن هيكلية الحوكمة وسياساته الداخلية لحماية حقوق أصحاب المصلحة والإجراءات الخاصة بتلقي شكاويهم، إخطاراتهم ومقترحاتهم والتعامل معها بسرية. ويشمل ذلك سياسة إطلاق الصافرة التي تسمح بالإبلاغ بسرية عن أية مخالفات أو أفعال غير أخلاقية، وسياسة الإفصاح والشفافية ودليل حوكمة البنك، وسياسة حماية أصحاب المصلحة، التي تحدد إجراءات حماية أصحاب المصلحة وطريقة التعامل مع مطالباتهم وشكاويهم.

(ب) أما لجهة عدم الالتزام:

i. إن النظام الأساسي للبنك ينص على أن المجلس يتألف من (11) عضواً (من بينهم 3 أعضاء مستقلين)، في حين يتألف المجلس حالياً من عشرة أعضاء.

إفصاحات إضافية

(أ) الغرامات الرقابية:

i. خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2024، لم يتم فرض أي غرامات على البنك تقع ضمن نطاق البند (2) من المادة (4) من نظام الحوكمة، ذات قيمة مادية أو لها تأثير سلبي على أعمال البنك وأنشطته، كما أنها لم تنتج عن أي أنشطة احتيالية أو غير قانونية للبنك.

(ب) الدعاوى القضائية:

i. خلال العام 2024، أقام البنك العديد من الدعاوى لتحصيل الديون، وحيث تدعو الحاجة اتخذت الإجراءات وفق قواعد وأنظمة مصرف قطر المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقاً لما أفصح عنه البنك في بياناته المالية.

ii. لا تعد الدعاوى المرفوعة ضد البنك ذات طبيعة جوهريّة أو قد يكون لها تأثير سلبي على الوضع المالي للبنك أو على عملياته وأنشطته. كما أن الأحكام الصادرة بحق البنك خلال العام 2024 لم تكن ذات قيمة مادية قد تؤثر على أعماله.

6.9 الهيكل القانوني للبنك

الاسم	الصفة القانونية
البنك الأهلي (ش.م.ع.ق.)	شركة مساهمة عامة قطرية. تأسس البنك الأهلي بموجب المرسوم رقم (40) لسنة 1983 الصادر بتاريخ 1983/06/16 وبدأ نشاطه بتاريخ 04/08/1984 م، البنك مرخص له بمزاولة العمل المصرفي من مصرف قطر المركزي بموجب الترخيص: رم/1984/13.
شركة الأهلي للوساطة (ذ.م.م.)	شركة تابعة ومملوكة للبنك بنسبة 100%. تأسست شركة الأهلي للوساطة برأس مال مقداره 50 مليون ريال قطري. الشركة موافق عليها من مصرف قطر المركزي ومرخص لها من هيئة قطر للأسواق المالية، بدأت نشاطها بتاريخ 2011/07/24 وتتداول في الأوراق المالية
شركة أي بي كيو فاينانس ليمتد	شركة تابعة ومملوكة للبنك بنسبة 100% وهي شركة مسجلة في جزر الكايمن والهدف منها هو إصدار سندات متوسطة الأجل
شركة أي بي كيو اينوفايت ذ.م.م	شركة تابعة ومملوكة للبنك بنسبة 100% وهي شركة مسجلة لدى مركز قطر للمال.

iii . عندما يرى البنك أن الدعوى المرفوعة ضده لا أساس لها من الصحة أو تعسفية أو تهدف إلى استرداد ما ليس مستحقاً، سيتخذ البنك الإجراءات اللازمة للدفاع، كما أنه خلال السنة المالية 2024 لم تصدر أية أحكام ضد البنك في أية دعاوى مقامة عليه والتي من شأنها التأثير على أعماله.

iv . إن البنك يحرص دوماً على تخصيص القروض التي يتم تقديم دعاوى بها وذلك بما يتوافق مع التعليمات الرقابية والمعايير المحاسبية.

(ج) الالتزام بقواعد الإدراج والإفصاح:

خلال العام 2024، التزم البنك بمتطلبات الإدراج والإفصاح المعمول بها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

6.10 حوكمة البنك

يسعى البنك الأهلي إلى الالتزام بتطبيق تعليمات الحوكمة التي تصدر عن مصرف قطر المركزي كما أنه يعمل على تطبيق جميع متطلبات نظام الحوكمة مع الأخذ في الاعتبار أفضل المعايير والممارسات الدولية المتبعة في مجال الحوكمة. وعليه فقد التزم البنك، على وجه التحديد، بمتطلبات وقواعد الإفصاح المعمول بها لدى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يرتكب البنك أي مخالفة جوهرية للمتطلبات القانونية والتنظيمية بما قد يؤثر على مركزه المالي.

لدى البنك هيكليّة خاصة بالحوكمة تم توثيقها ونشرها من خلال السياسات الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة، التي تشمل دون الحصر.

الرقم	الموضوع
1	النظام الأساسي للبنك
2	قانون مصرف قطر المركزي
3	تعليمات الحوكمة (مصرف قطر المركزي)
4	نظام الحوكمة (هيئة أسواق قطر للمال)
5	ميثاق مجلس الإدارة
6	مهام ومسؤوليات لجان المجلس
7	ميثاق أخلاقيات وممارسات المهنة
8	إجراءات وسياسات إطلاق الصافرة
9	سياسة التعامل مع الحساب الشخصي
10	سياسة تضارب المصالح
11	اطار الحوكمة
12	سياسة المكافآت
13	سياسة توزيع الأرباح
14	سياسة معاملات الأطراف ذوي العلاقة
15	سياسة حماية أصحاب المصالح
16	سياسة حماية مساهمي الأقلية
17	سياسة التعريف والتدريب لمجلس الإدارة
18	سياسة ترشح وانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي
19	اعتماد قواعد السلوك لمجلس الادارة
20	سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات
21	سياسة الشفافية والافصاح
22	سياسة ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
23	سياسة تعيين المدقق الخارجي
24	سياسة الرقابة الداخلية
25	سياسة الموارد البشرية
26	سياسة الاتصال

يتم تحديث سياسات البنك بشكل دوري أو عند الحاجة لذلك، ويتم الموافقة على هذه التعديلات من قبل لجنة الحوكمة قبل النشر. حيث إن سياسات الحوكمة التي تتضمن سياسات البنك هي:

1. ميثاق أخلاقيات وممارسات المهنة

يلزم هذا الميثاق جميع الموظفين بعدم استخدام أي معلومات داخلية للانتفاع بها بصورة شخصية منعا لحدوث تضارب في المصالح، علما بأنه تم استيفاء التوقيع على هذا الميثاق من جميع الموظفين بما يفيد علمهم وتقيدهم به.

2. إجراءات وسياسات إطلاق الصافرة

تعتمد هذه السياسة مبدأ «إطلاق الصافرة» في حال حدوث أي ممارسات محظورة أو غير قانونية أو غير مهنية، وتؤمن الحماية الكاملة للموظف الذي أثار أي مزاعم، ولدى البنك استنادا إلى هذه السياسة لجنة مستقلة تعنى بدراسة حالات الممارسات المحظورة واتخاذ الإجراء التأديبي حيالها والذي قد يصل إلى الفصل من العمل. كما تتضمن معايير الالتزام بالحوكمة الرشيدة والأخلاق والنزاهة والمصداقية الواجب اتباعها في ممارسة العمل المصرفي، كذلك الممارسات المحظورة وغير القانونية وغير المهنية التي تؤدي إلى سوء التصرف والسلوك ومن ضمنها ممارسات تضارب المصالح بين الموظف والبنك أو العميل أو أي أطراف أخرى.

3. سياسة التعامل مع الحساب الشخصي

توضح مفهوم الإفصاح والتعهد عند ممارسة الأنشطة الاستثمارية (من خلال نموذج معد لذلك). وتنص هذه السياسة على قواعد وإجراءات ممارسة هذه الأنشطة بالإضافة إلى الممارسات المتاحة والمحظورة وفترات حظر التداول لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك، كما تتضمن سجل المطلعين الداخليين.

4. سياسة تضارب المصالح

تتمثل سياسة تضارب المصالح لدى البنك في اتخاذ جميع الخطوات المعقولة للحفاظ على الترتيبات التنظيمية والإدارية الفعالة وتشغيلها لتحديد وإدارة التضارب ذي الصلة.

5. إطار الحوكمة

تم إعداد دليل/ إطار الحوكمة لتوفير دليل للمبادئ التوجيهية لإطار الحوكمة الفعالة في البنك الأهلي ش.م.ع.ق والشركات التابعة له، إلى الحد الذي ينطبق عليه ذلك. ويقع ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة ضمان الالتزام بمتطلبات الحوكمة.

6. سياسة المكافآت

تنشئ سياسة المكافآت للبنك الأهلي بيئة مكافآت فعالة، تهدف إلى تحقيق قيمة مستدامة للبنك الأهلي، وتنطبق هذه السياسة على جميع موظفي البنك وشركاته التابعة. كما تهدف السياسة إلى الحفاظ على الحوكمة الرشيدة لعملية المكافآت والبدلات، وكذا التأكيد والحفاظ على حقوق المساهمين، وتعتبر هذه السياسة جزء من السياسات العامة للموارد البشرية.

7. سياسة توزيع الأرباح

تهدف هذه السياسة إلى وضع إجراءات/إرشادات معيارية لمجلس الإدارة لاتباعها عند اتخاذ قرار/تقديم توصية بشأن مبلغ الأرباح (المؤقتة أو النهائية) لكل سهم. إذ تحدد سياسة توزيع الأرباح نسبة الأرباح الموزعة والأرباح المدورة. فضلا عن مكافأة مساهمي البنك، إلى أقصى حد ممكن، مع ضمان الاحتفاظ في الوقت نفسه بجزء من الأرباح من أجل الآفاق المستقبلية للبنك.

8. سياسة معاملات الأطراف ذوي العلاقة

تهدف هذه السياسة إلى وضع القواعد المتعلقة بالعلاقة بين البنك والأطراف ذات الصلة من أجل ضمان أن تكون المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، إلى الحد الذي تسمح به القوانين واللوائح المعمول بها، على أساس تجاري بحت وتخضع للإشراف المناسب وإلى الحدود المقررة سواء في الداخل أو الخارج.

9. سياسة حماية أصحاب المصالح

تهدف سياسة حماية أصحاب المصالح إلى ضمان حماية البنك لحقوق جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المساهمين والهيئات التنظيمية والعملاء والموظفين والأطراف الخارجية والموردين، والتعامل معهم بشفافية وعدالة وأمانة، والتمسك بالتزامات البنك والوفاء بها، والتعامل مع أمورهم بعناية وسرية. وتطبق هذه السياسة عملية لمعالجة الشكاوى وحلها بشفافية وبالعناية اللازمة.

10. سياسة حماية مساهمي الأقلية

الغرض من سياسة حماية الأقلية هو حماية حقوق المساهمين بشكل عام ومساهمي الأقلية بشكل خاص، حيث لا يتم تنفيذ أي معاملات كبيرة من شأنها التأثير على البنك أو تعديل رأس ماله أو تصفيته أو غير ذلك من الصفقات الكبرى إلا باتباع الإجراءات التي تحددها القوانين والأنظمة.

11. سياسة التعريف والتدريب لمجلس الإدارة

تهدف هذه السياسة إلى وضع بروتوكولات تعريفية وتدريبية لمجلس الإدارة بما يتماشى مع الممارسات الرائدة ومتطلبات حوكمة الشركات التي حدتها هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي.

12. سياسة ترشح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

التزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم (25/2022) ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 15 مايو 2017، تم إعداد هذه السياسة التي تحدد المعايير والإجراءات المطلوبة لعضوية المجلس.

ان هذه السياسة تعتمد على الإطار القانوني لعضوية مجلس الإدارة وفقاً لما هو وارد بقانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021 والنظام الأساسي للبنك وتعليمات الحوكمة، ويشكل الإطار القانوني والرقابي جزء لا يتجزأ من السياسة وحيث لا يوجد نص فيها، تسري أحكام القانون وتعليمات الحوكمة وقانون مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

13. قواعد السلوك لمجلس الإدارة

يعد هذا النظام بمثابة دليل إرشادي للسلوك المتوقع الذي يعزز النزاهة والأخلاقيات والشفافية في إدارة البنك الأهلي وبالتالي تعزيز الثقة الموضوعة في إدارة البنك من قبل المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

14. سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات

المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مفهوم يأخذ بموجبه البنك الأهلي في الاعتبار مصالح المجتمع من خلال تحمل المسؤولية عن تأثير أنشطته على مستوى العملاء والموردين والموظفين والمساهمين والمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين، وكذلك البيئة؛ والغرض من هذه السياسة هو تحديد المبادئ التوجيهية والمعايير التي تعزز المسؤولية الاجتماعية للبنك.

15. سياسة الشفافية والافصاح

تحدد هذه السياسة متطلبات الإفصاح والشفافية وفق نظام الحوكمة أو أي أنظمة وقواعد ذات صلة.

16. سياسة ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

تهدف هذه السياسة إلى توفير إطار واسع النطاق لتعزيز نهج البنك الرامي إلى دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطته واستراتيجياته، وتطبيق الإرشادات ذات الصلة. علاوة على ذلك، تهدف هذه السياسة إلى تعريف النهج الذي يتبعه البنك لتطبيق ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والالتزام بها، وتقديم الإرشادات لجميع الأطراف المعنية من أجل اتباع تلك الممارسات، وذلك بهدف دعم أنشطة البنك والمجتمع. وقد تم وضع خارطة طريق ليتم العمل على تنفيذها على المدى القصير والمتوسط.

كما أن البنك يلتزم بما يلي:

(أ) قانون الشركات التجارية

البنك ملتزم بنصوص قانون الشركات التجارية والتي توضح ما يجب اتباعه في حال وجود أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو أحد المديرين في العقود والمشاريع والارتباطات التي تتم مع البنك.

(ب) تعليمات مصرف قطر المركزي

يتم عرض جميع التسهيلات الممنوحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم وأقاربهم على مجلس الإدارة في كل اجتماع للتأكد من أن هذه المعاملات قد تمت وفقاً للحدود والضوابط التي رسمها مصرف قطر المركزي.

6.11 مدققو الحسابات

يتم ترشيح مدقق الحسابات القانوني للبنك بتوصية من قبل مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة، بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي، للموافقة على تعيينه وذلك لمدة لا تزيد عن خمس سنوات حسب تعليمات مصرف قطر المركزي. ولا ينظر في إعادة تعيين مدقق الحسابات الخارجي إلا بعد مرور عامين على انتهاء آخر تعيين له.

حدد النظام الأساسي للبنك آلية تعيين مدقق الحسابات وواجباته وحقه في الاطلاع في أي وقت على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها بالإضافة إلى حضور اجتماعات الجمعية العامة والإدلاء برأيه بما قام به من تدقيق، علماً بأن مدقق حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 هم السادة «إرنست ويونغ»، وقد بلغت أتعابهم عن العام 2024 مبلغ 1,495,000 ريال قطري مقابل خدمات التدقيق ومبلغ 1,255,900 ر.ق. مقابل الخدمات التي لا تتعلق بالتدقيق. وتختص لجنة التدقيق بمناقشة تقرير مدقق الحسابات ورفع توصياتها بهذا الخصوص إلى مجلس الإدارة.

يتمتع مدقق الحسابات باستقلالية تامة.

ولا يقوم البنك حسب تعليمات مصرف قطر المركزي بالشروع بأي معاملات مالية مع مدقق الحسابات أو تقديم أي تسهيلات له أو لموظفيه أو لأفراد عائلاتهم تفادياً لأي تضارب في المصالح.

6.12 الرقابة الداخلية

يتبع البنك نظام رقابة داخلية معتمداً من مجلس الإدارة. يشارك مجلس الإدارة والإدارة العليا في إقرار جميع سياسات وأساليب ومعالجة المخاطر لتقييم المخاطر العامة وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة.

يعتمد البنك مبدأً ثلاثية مستوى الدفاع ضد مختلف المخاطر:

(أ) مستوى الدفاع الأول

يتمثل بمختلف إدارات الأعمال التي تقوم بتحديد المخاطر ورفع التقارير بشأنها، وتتضمن السياسات والإجراءات وأدوار الموظفين والمسؤوليات والتدريب والإشراف على الأنشطة وفق السياسات والإجراءات المعتمدة وفي إطار الحوكمة الخاص بالبنك.

(ب) مستوى الدفاع الثاني

يشمل إدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة الشؤون القانونية، كلا منها وفقاً لصلاحياتها وواجباتها بهدف الحد من المخاطر التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها. وتضمن هذه الإدارات مزاولة البنك لأنشطته ضمن حدود المخاطر الملائمة كما تضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية المعمول بها. وترفع إدارة المخاطر وإدارة الالتزام تقارير دورية بأعمالها إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

(ج) مستوى الدفاع الثالث

يشمل إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراجعة وتقييم دوري لضمان كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وتضمن تحقيق مستوى الدفاع الأول والثاني لأهدافهما. وترفع هذه الإدارة تقارير دورية بأعمالها إلى لجنة التدقيق.

لغاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، لم يسجل أي إخفاق في رقابة البنك يمكن أن يكون له أي تأثير جوهري على مكانة البنك المالية أو على عملياته التشغيلية بشكل عام.

إدارة المخاطر

إطار عمل إدارة المخاطر

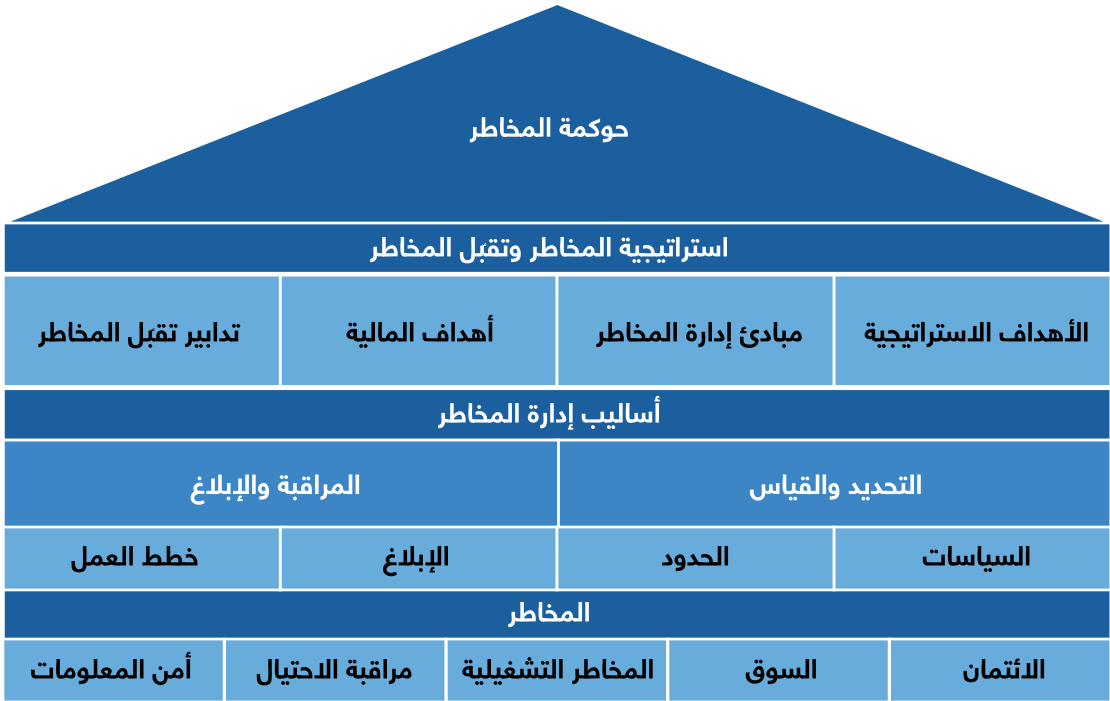
يتميز إطار عمل إدارة المخاطر في البنك الاهلي بالشمولية؛ حيث يغطي جميع فئات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية، ويهدف هذا الإطار إلى ضمان اتباع نهج متنسق لتحديد المخاطر وقياسها والتخفيف من وطأتها عبر جميع وحدات الأعمال.

تقبل المخاطر: يحدّد مجلس الإدارة مدى تقبل البنك للمخاطر، ويضع حدوداً للأنشطة التي تنطوي على مخاطرة؛ حيث تتم مراجعة مستوى تقبل المخاطر وتعديله بانتظام بما يعكس التغييرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والمشهد التنظيمي والأهداف الاستراتيجية.

سياسات المخاطر: للبنك مجموعة من سياسات المخاطر التي تُحدّد المبادئ والعمليات لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر. وتخضع هذه السياسات للمراجعة سنوياً لضمان بقائها مناسبة وتنفيذها بصورة فعّالة في الإدارات المختلفة في البنك.

مراقبة المخاطر: نحرص على المتابعة والتقييم المتواصلين لمستويات التعرض للمخاطر في جميع انحاء البنك من خلال المواظبة على المراقبة الكافية، على النحو الذي يسمح للبنك بتعزيز عملية اتخاذ القرار وتحسين عمليات التخفيف من شدة المخاطر وحماية أصول البنك وضمان كون الاعمال دائماً ضمن مستويات مخاطر آمنة ومقبولة.

هيكل إدارة المخاطر: يوضّح المخطط التالي هيكل إدارة المخاطر في البنك الأهلي، علماً بأنه مصمم لضمان الحوكمة وتطبيق الإجراءات المناسبة.



فئات المخاطر ومنهج الإدارة

مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنطوي على خسارة مالية بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية في الموعد المحدد أو بسبب الإفلاس. وعلى الرغم من أن الأعمال المصرفية تنطوي على قبول المخاطر المرتبطة بأعمال الإقراض، إلا أن البنك الأهلي يدير المخاطر من خلال وضع مجموعة من السياسات والإجراءات لصياغة الأنواع المختلفة من المخاطر المرتبطة بالأعمال.

تتألف سياسات مخاطر الائتمان من سياسة الإقراض للشركات وسياسة الإقراض للأفراد، وكلتاهما مستمدة من المعايير التنظيمية مثل تعليمات مصرف قطر المركزي، ومبادئ بازل 2، ومعيار المبادئ المالية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المعروف باسم IFRS9). وتتضمن السياسات القواعد المعنية بتشكيل إجراءات الإقراض وقبول المخاطر بما يتماشى مع تقبل البنك للمخاطر.

تسلّط سياسات مخاطر الائتمان الضوء أيضًا على مصفوفات الموافقة والتفويضات الخاصة بالموافقات، ويتبنى البنك الأهلي مفهوم التوقيع المزدوج الذي يفرض التوقيع من قسم الأعمال والمخاطر لقبول مقترحات الإقراض.

يدير البنك الأهلي مخاطر الائتمان من خلال تنوع أنشطة الإقراض لتجنب مخاطر التركزات؛ ويتم التنوع على مستوى الصناعة من خلال تحديد نسبة الإقراض القصوى مقابل إجمالي المحفظة وعلى المستوى الإقليمي من خلال تحديد الحد الأقصى لمستوى التعرض لكل دولة.

يدير البنك الأهلي جودة الائتمان للأصول المالية باستخدام نظام تصنيف المخاطر والذي تم إعداده بواسطة شركة متخصصة مستقلة، ويقوم النظام بتصنيف المخاطر لكل مجموعة ائتمانية من خلال مجموعة من القواعد المالية والرأي الائتماني من أجل تقييم مخاطر المرتبطة بالمجموعة الائتمانية؛ حيث يتبع البنك الأهلي آلية تصنيف مخاطر الاقتراض لتصنيف العلاقات عبر محفظة الائتمان من خلال نظام تصنيف ائتماني مؤلف من عشرة درجات يرتبط فيه التصنيف من 1 إلى 7 بالتسهيلات المنتظمة بينما يرتبط التصنيف من 8 إلى 10 بعدم الانتظام.

بالنسبة للتعرض المنتظم، يمثّل تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4 درجة استثمارية، ويمثّل تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 6 درجة استثمارية دون المستوى، ويمثّل تصنيف مخاطر المقترض 7 قائمة مراقبة، في حين يمثّل تصنيف مخاطر المقترض عند 8 و9 و10 مستويات التعرض دون المستوى والمشكوك في تحصيلها والخسائر على التوالي.

يتبع الإقراض المصرفي تحليلًا عالي المستوى وأفضل الممارسات من أجل تحديد الجدارة الائتمانية للمقترض وتقييم قدراته على سداد الدين في الموعد المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل البنك أيضًا على ضمانات كتخفيف للمخاطر. ويتم تقييم الضمانات بشكل منتظم لضمان متابعة مخاطر تدهور القيمة.

الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كما يلي:

- رهون العقارات.
- الرهون على الأصول المنقولة.
- رهن الأوراق المالية والنقد.

مخاطر السوق

تعرّف مخاطر السوق بأنها احتمال الخسارة نتيجة للتغيرات في قيمة محافظ البنك بسبب تحركات أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم وأسعار السلع.

تتمثل استراتيجية إدارة مخاطر السوق لدى البنك في تعظيم العائد الاقتصادي للأصول مع الأخذ في الاعتبار تقبل البنك للمخاطر فضلًا عن تطبيق القيود التنظيمية المحلية.

يدير البنك مخاطر السوق ضمن إطار العمل التنظيمي للحدود المقررة من قبل مصرف قطر المركزي؛ حيث تقدّم لجنة الأصول والخصوم (ALCO) الإرشاد اللازم لإدارة السيولة في البنك بصفة عامة وإدارة مخاطر أسعار الفائدة في دفتر البنك ضمن المعايير العامة التي وضعها مجلس الإدارة/ لجنة الامتثال و المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تعمل وحدة إدارة مخاطر السوق كجزء من قسم إدارة المخاطر في البنك، بما يتماشى مع شروط هيكل الحوكمة المعتمد من قبل مجلس إدارة البنك.

تدار السيولة وفجوات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي ضمن الحدود المقررة من قبل مجلس الإدارة. وتخضع جميع مستويات التعرض للمخاطر للمراقبة ويتم رفع التقارير عنها بصورة دورية إلى الإدارة.

يتّبع البنك طريقة القياس الموحدة (SMM) لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق، وتحتمل وحدة إدارة مخاطر السوق المسؤولية عن تحديد مخاطر السوق المرتبطة بوظائف الخزانة في البنك وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها.

مخاطر السيولة

يقصد بها عملية إدارة مخاطر السيولة لدى البنك، والتي يجري تنفيذها ومراقبتها من قبل فريق مستقل في قسم إدارة المخاطر بالتعاون مع إدارة الخزانة. وتشمل:

- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول القابلة للتداول السريع والتي يمكن تسيلها بسهولة كحماية ضد أي اضطراب غير متوقع في التدفق النقدي.
- مراقبة التدفقات النقدية المتوقعة لضمان إمكانية تلبية المتطلبات. ويشمل ذلك تجديد الأموال عند استحقاقها أو تمويلها من قبل العملاء.
- مراقبة نسب السيولة للمركز المالي مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية.
- إدارة تركيز وتوصيف محفظة استثمارات البنك واستحقاقاتها.
- مراقبة نسب السيولة الحرجة.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو الفجوات في مبالغ الأصول والخصوم والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها في فترة معينة؛ حيث يدير البنك هذه المخاطر من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر. يشير سعر الفائدة الفعلي (العائد الفعلي) للأداة المالية إلى السعر الذي ينتج عنه، عند استخدامه في حساب القيمة الحالية، القيمة الدفترية للأداة، حيث يقصد بالسعر السعر التاريخي للأداة ذات السعر الثابت التي يتم تحميلها بالتكلفة المطفأة والسعر الحالي للأداة ذات السعر المتغير أو الأداة التي يتم تحميلها بالقيمة العادلة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي المخاطر التي قد تتعرض لها القيم العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية، وينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة استثمارات البنك.

مخاطر العملة

مخاطر العملة هي المخاطر التي قد تتعرض لها قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف الأجنبي، وقد حدد البنك حدودًا مختلفة لمركز العملة المفتوحة الصافية (NOCP) ويتم ادارتها ضمن الحدود المقررة من قبل مجلس الإدارة.

مخاطر الاحتيال

تتعرض البنوك بسبب طبيعة عملها وبيئة عملها باستمرار لمخاطر الاحتيال؛ وفي حالة عدم إدارة عمليات الاحتيال بصورة جيدة، فقد تترتب على ذلك خسائر مالية كبيرة بالإضافة إلى إجراء التدقيق القانوني والتنظيمي وفرض العقوبات بالإضافة إلى الأضرار السلبية التي تلحق بسمعة العلامة التجارية.

يدرك مجلس إدارة البنك الأهلي أهمية حماية البنك وموظفيه وأصوله من التأثير السلبي للاحتيال، ويولي بيئة الرقابة الداخلية أهمية بالغة للحد من مخاطر الاحتيال، وتدعم وحدة مكافحة الاحتيال (AFU)، ضمن حوكمة وظيفة إدارة المخاطر، إدارة البنك في تعزيز بيئة العمل التي تشمل اليقظة والتحقيق في الحوادث المرتبطة بالاحتيال وتعزيز الضوابط الداخلية لمنع الاحتيال واكتشافه.

وقد أقرَّ مجلس الإدارة سياسة مكافحة الاحتيال للبنك التي تؤكد على «عدم التسامح مطلقًا» تجاه الاحتيال، وتُشدّد عن طريق مستند أخلاقيات العمل والسلوك التجاري للبنك على أهمية السلوك الأخلاقي المتسق وممارسات العمل.

تتغير اتجاهات الاحتيال بسبب عدة عوامل مثل التقدم التكنولوجي، والتطورات في الأطر القانونية/ التنظيمية، ومتطلبات العملاء المتزايدة، ونمو الأعمال، وما إلى ذلك؛ وبالتالي من الضروري أن تظل استراتيجيات إدارة الاحتيال ديناميكية، وتستخدم وحدة مكافحة الاحتيال استراتيجيات منع الاحتيال واكتشاف الاحتيال والتحقيق في الاحتيال معًا للتخفيف من مخاطر الاحتيال المحتملة.

الوقاية من الاحتيال - تهدف استراتيجيات الوقاية من الاحتيال إلى الحدّ من احتمالية حدوث الاحتيال، وتُطبّق وحدات الأعمال سياسات وإجراءات موثقة محددة بدقة مع ضوابط مكافحة الاحتيال المضمنة التي تغطي المخاطر الكامنة والمتوقعة، والحصول على مراجعة وتعليقات وحدة مكافحة الاحتيال قبل إطلاق المنتجات والإجراءات الجديدة، ويستخدم البنك وسائل الاتصال المتاحة لنشر الوعي بين العملاء والموظفين حول اتجاهات الاحتيال وابرز الطرق المستخدمة للوقاية.

اكتشاف الاحتيال - تساعد استراتيجيات اكتشاف الاحتيال اثناء حدوث الاحتيال أو تحديد وقت وقوعه، وقد روعي تصميم هذه الاستراتيجيات وفقا لاتجاهات الاحتيال المتغيرة والمتطلبات التنظيمية، ويمتلك البنك آليات إبلاغ آمنة يمكن من خلالها لموظفي البنك والعملاء والأطراف المعنية الأخرى الإبلاغ عن الشكوك وحوادث الاحتيال، علما بأنه يستخدم مزيغ من آليات مراقبة المعاملات اليدوية والآلية والتحقق منها لتحديد نشاط الاحتيال المشبوه في حسابات العملاء.

التحقيق في الاحتيال والإبلاغ عنه - يتم التحقيق بشكل شامل في أي حادث مرتبط باحتيال مشتبّه به أو فعلي يتم تحديده من قبل وحدة مكافحة الاحتيال أو إحالته إليها واتخاذ الإجراءات التصحيحية بالتنسيق مع وظائف الأعمال والدعم، ويتم إصدار تقارير التحقيق للأطراف المعنية عند الانتهاء من التحقيقات؛ حيث تُسلط هذه التقارير الضوء على وقائع الحالة والاستنتاجات والتوصيات للتخفيف من حدوث حوادث مماثلة في المستقبل، وتُسجّل التحقيقات في قاعدة بيانات داخلية مع مراعاة استيفاء متطلبات الإبلاغ المحلية للسلطات التنظيمية والمختصة في الدولة.

أمن المعلومات:

في ضوء المشهد الرقمي الراهن، يدرك البنك الأهلي أن الأمن السيبراني القوي أمر ضروري لحماية بيانات العملاء والأطراف المعنية والشركاء، ويلتزم البنك الأهلي بتعزيز بيئة مصرفية آمنة من خلال نهج متعدد الأوجه يتضمن المبادئ الأساسية التالية:

حوكمة أمن المعلومات والاستراتيجية ذات الصلة:

يتولى فريق أمن المعلومات المتخصص مسؤولية تطوير استراتيجية الأمن الخاصة بالبنك الاهلي والإشراف على تطبيقها؛ حيث يضمن دمج أمن المعلومات في أهداف البنك التجارية الشاملة وعملية صنع القرار، ويضمن هذا الهيكل التوافق بين استراتيجيات أمن المعلومات وأهداف العمل الشاملة من خلال تبني ثقافة الأمن في جميع ادارات البنك

تخضع سياسات أمن المعلومات للمراجعة والتحديث بصورة منتظمة لتلبية تعليمات مصرف قطر المركزي للمتطلبات الناشئة والتهديدات المتطورة، وتتضمن السياسات الرئيسية:

- حماية البيانات.
- التحكم في الوصول.
- أمان الشبكة والبنية الأساسية.
- مراقبة الأمن وتحليل التهديدات.
- إدارة الاطراف ذوي العلاقة.

تقييم مخاطر أمن المعلومات

في إطار إدارة المخاطر ، يستخدم البنك الأهلي إطارا شاملا للأمن المعلومات لتحديد مخاطر الأمن السيبراني وتقييمها والتخفيف من وطأتها، فضلا عن أن عمليات التدقيق والتقييم المنتظمة تساهم في البقاء على دراية بأي نقاط ضعف محتملة.

وتتضمن المنهجية السارية ما يلي:

- تحديد الأصول.
- اكتشاف التهديدات.
- تقييم نقاط الضعف.
- تحليل المخاطر.
- تخفيف المخاطر.
- المراقبة والمراجعة المستمرة.
- إعداد الوثائق والتقارير.

التحسينات المستمرة

تلتزم إدارة المخاطر في البنك الأهلي بتعزيز إجراءات أمن المعلومات بصفة مستمرة لمواكبة التهديدات السيبرانية سريعة التطور، فضلا عن الاستمرار على تحديث بروتوكولات البنك بانتظام استجابة لأحدث الممارسات الدولية والمتطلبات التنظيمية المحلية، علاوة على القيام بنشر أدوات أمان متطورة وبرامج الحماية من أحدث الاصدارات وأنظمة الكشف عن الاختراقات والوقاية منها التي تساعد في مراقبة التهديدات والاستجابة في الوقت الفعلي.

التدريب والتوعية

تحرص ادارة المخاطر على تقديم برامج تدريبية وتوعوية منتظمة لتزويد موظفي البنك بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعرف على التهديدات الإلكترونية والاستجابة الفعّالة لها، وتهدف حملات التثقيف إلى زيادة وعي الموظفين حول منع التصيد والاحتيال الأمر الذي يؤدي إلى حدوث زيادة ملحوظة في الإبلاغ عن محاولات التصيد.

التعاون والشراكة

البنك الأهلي حاصل على شهادة ISO 27001، ونحافظ على التعاون النشط مع نظرائنا في القطاع المصرفي ومصرف قطر المركزي والهيئات التنظيمية المحلية الأخرى لمشاركة المعلومات وأفضل الممارسات لضمان التوافق مع معايير الأمن الوطنية والعالمية مثل ISO 27001 وNIST وPCI-DSS.

يظل البنك الأهلي ملتزما بالحفاظ على اتخاذ إجراءات صارمة المتعلقة بالأمن السيبراني/ المعلوماتي لضمان ثقة العملاء والأطراف المعنية، حيث أصبح العالم الرقمي معقدا بشكل متزايد.

المخاطر التشغيلية

يخضع قسم المخاطر التشغيلية لإدارة لجنة المخاطر التشغيلية، و التي تشرف عليها لجنة الامتثال والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة (BRCC) حيث يتم تحليل ومراقبة جميع المخاطر ومتابعتها والإبلاغ عنها بصورة مستمرة.

نحرص على استخدام إطار عمل منظم لإدارة المخاطر التشغيلية، يتضمن تقييمات ذاتية للمخاطر التشغيلية من قبل الإدارات المعنية (ORSA)، ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs)، و تقييم المنتجات الجديدة (NPAP)، والإبلاغ عن الحوادث التي ينتج عنها خسائر مالية وقاعدة بيانات وذلك لتعزيز الضوابط.

إدارة قاعدة بيانات الحوادث: تم انشاء وسيلة للإبلاغ الفوري عن الحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، ويجرى تحليل شامل للأسباب الرئيسية لتحديد العوامل الأساسية التي أدت إلى الحوادث بما يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية؛ وعلاوة على ذلك، فقد تم الاعتماد علي تصنيف بازل ضمن إدارة قاعدة بيانات الحوادث.

التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية (ORSA): يتعين على كل وحدة أعمال إجراء تقييم مخاطر تشغيلية ذاتي منتظم لتحديد وتقييم المخاطر في عملياتها، وتستخدم النتائج لتعزيز الضوابط وإدارة نقاط الضعف المحتملة.

مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs): يتم استخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية لمراقبة مستويات التعرض للمخاطر وتحديد التهديدات الناشئة في الوقت الفعلي، وتخضع هذه المؤشرات للمراجعة من قبل لجنة المخاطر التشغيلية والإبلاغ عنها إلى لجنة الامتثال والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تقييم المخاطر التشغيلية للمنتجات الجديدة (NPAP): يتم تقييم المنتج الجديد لتحديد المخاطر بصورة استباقية أو تغييرات جذرية في الخدمات الحالية أو المتعلقة بخطط أعمال جديدة أو أسواق جديدة.

المرونة التشغيلية واستمرارية الأعمال

تعد استمرارية الأعمال و المرونة التشغيلية و عناصر أساسية في إطار إدارة المخاطر في البنك الأهلي؛ حيث نلتزم بضمان استمرار العمليات الأساسية بصورة فعّالة في مواجهة الكوارث ، وذلك لحماية مصالح عملائنا والأطراف المعنية والنظام المالي، وتخضع خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث بشكل منتظم للحفاظ على مرونة البنك.

تتولى لجنة الاستجابة للطوارئ، التي تشرف عليها لجنة الامتثال والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة، مسؤولية مراجعة وإقرار استراتيجيات استمرارية الأعمال للبنك، وقد تم تصميم هذه الاستراتيجية لتحمل مجموعة واسعة من الكوارث المحتملة، التي تشمل ذلك فشل الأنظمة، والهجمات السيبرانية، والكوارث الطبيعية، والأوبئة ويتضمن التركيز في إدارة استمرارية الأعمال على المرونة التشغيلية والتخطيط للطوارئ و اجراء اختبارات ضغط المستمرة ، والمراجعات دورية لخطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، لضمان تقديم الخدمات الحيوية دون انقطاع.

ثقافة المخاطر والتدريب عليها

نحرص على تعزيز ثقافة قوية بشأن المخاطر في جميع ادارات البنك؛ حيث يتم تشجيع الموظفين في جميع المستويات على تحمل المسؤولية عن المخاطر ضمن مجالات عملهم، بالإضافة إلى ترسيخ الوعي بالمخاطر من خلال برامج التدريب المستمرة، التي تغطي ممارسات تحديد المخاطر والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها. تمارس الإدارة العليا القيادة من خلال تقديم القدوة، وتعزيز نهجاً منفتحاً وشفافاً لإدارة المخاطر، ويتألف فريق إدارة المخاطر من متخصصين مدربين تدريباً عالياً يتمتعون بخبرة عالية في مجالاتهم المعنية.

ادارة الالتزام

وظيفة الإمتثال

تعتبر وظيفة الامتثال أحد العناصر الرئيسية لهيكل الحوكمة المؤسسية وتلعب دورا مهما في تلبية مسؤولية البنك الأهلي تجاه إبلاغ موظفي وحدات الأعمال بشأن سياسة وإجراءات الامتثال وتوعيتهم بمتطلبات الامتثال. كما تهدف إلى تلبية متطلبات السلطات التنظيمية بشأن الإلتزام باللوائح والقواعد والمعايير المعمول بها، وأن الإجراءات التصحيحية لأي انحرافات يتم اتخاذها في أقرب وقت ممكن، كما أن وظيفة الامتثال تهدف إلى الحفاظ على سمعة البنك ونزاهته من وذلك من خلال امتثال أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين والعملاء والأطراف الاخرى المتعاملة مع البنك للوائح والتعليمات والقواعد والمعايير المعمول بها، والتي تشمل مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، إستمرارية الأعمال، وتجنب أو تخفيف حالات تضارب المصالح. إن وظيفة الامتثال مستقلة وتقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تتواصل مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية بشأن مخاطر عدم الامتثال للأنظمة والمعايير المعمول بها من أجل إتخاذ الإجراءات التصحيحية، حيث تقوم وظيفة الامتثال بإعداد تقارير دورية عن هذه المخاطر والإجراءات التصحيحية المتخذة إلى لجنة المخاطر والامتثال بشكل دوري.

مخاطر الإمتثال – التعريف وأدوات القياس

إن وظيفة الامتثال تعتمد على أساليب فعالة لتحديد وقياس مخاطر الامتثال التي تهدد قدرة البنك على تحقيق أهدافه، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين مخاطر الامتثال ومخاطر التشغيل، تعمل وظيفة الأمتثال بالتنسيق المتواصل مع إدارة مخاطر التشغيل بشكل خاص من أجل تحديد المخاطر ووضع الضوابط للتخفيف منها.

الموارد

تتمتع وظيفة الامتثال في البنك بالموارد اللازمة للقيام بمسؤولياتها بفعالية، ويتمتع موظفو وظيفة الامتثال بالمؤهلات والخبرات والصفات المهنية والشخصية اللازمة لتمكينهم من القيام بواجباتهم المحددة، بالإضافة إلى الفهم السليم للوائح والقواعد ومعايير الامتثال وتأثيرها العملي على عمليات البنك، كما يتم الحفاظ على المهارات المهنية لموظفي وظيفة الامتثال، وخاصة فيما يتعلق بمواكبة التطورات في لوائح وقواعد ومعايير الامتثال، من خلال التعليم والتدريب المنتظم والمنهجي.

العلاقة مع التدقيق الداخلي

تم فصل وظيفة الامتثال عن وظيفة التدقيق الداخلي لضمان خضوع أنشطة وظيفة الامتثال للمراجعة المستقلة من قبل التدقيق الداخلي، كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتزويد إدارة الإمتثال بالملاحظات المتعلقة بانتهاك اللوائح أو المخالفات لأخذها بالإعتبار عند قياس المخاطر التي يواجهها البنك.

العلاقة مع الجهات التنظيمية والمدققين الخارجيين

تتولى وظيفة الامتثال، بالتعاون مع أعضاء آخرين من الإدارة التنفيذية، مسؤولية إدارة علاقات البنك مع الجهات التنظيمية، ويتم تحقيق ذلك من خلال:

- أ. التعاون والتنسيق والتفاعل مع الجهات التنظيمية والمدققين الخارجيين وتوفير و تبادل المعلومات. كما تقوم بمتابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة بشأن أي انتهاكات أو مخالفات يتم تحديدها داخل البنك مع الإدارات المعنية.
- ب. تسهيل مراجعات/استفسارات مصرف قطر المركزي والجهات الأخرى من خلال التنسيق مع الإدارات المعنية داخل البنك.
- ج. تحديد أي مسائل جوهرية ينبغي الإبلاغ عنها إلى الجهات التنظيمية وغيرها من الهيئات والسلطات الإشرافية (على سبيل المثال، أية شبهات لغسل أموال أو تمويل للإرهاب)، مع ضمان الإبلاغ عن هذه المسائل وتقديم أي مساعدة أو بيانات إلى السلطات والجهات التنظيمية ذات العلاقة.

مسؤوليات مجلس الإدارة تجاه وظيفة الامتثال

تبدأ وظيفة الامتثال من القمة، وذلك لدعم ثقافة الامتثال بشكل عام في البنك، والتي تؤكد علي الإلتزام بمعايير الصدق والنزاهة والتي يكون فيها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قدوة للعاملين في البنك، وينبغي للبنك أن يتبنى معايير عالية عند ممارسة الأعمال وأن يسعى في جميع الأوقات إلى مراعاة المهنية الوظيفية.

قام مجلس الإدارة بتفويض هذه المهام إلى لجنة المخاطر والامتثال، حيث تم إيلاء اهتمام خاص لوظيفة الامتثال من خلال تحديد واجباتها وهيكلها التنظيمي وعلاقتها بالإدارات والوظائف الأخرى بطريقة تمكنها من تنفيذ الواجبات الموكلة إليها بشكل مستقل وفعال، حيث وفر مجلس الإدارة لهذه الوظيفة الموارد والأنظمة اللازمة لإنجاز أعمالها وتقديم التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر والامتثال والإدارة التنفيذية، كما تم منح السلطات المطلوبة للوصول إلى المعلومات من خلال سياسة واضحة يتم مراجعتها سنوياً.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية تجاه وظيفة الامتثال

أهم مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

- أ. اتخاذ التدابير اللازمة للامتثال لتعليمات الجهات الرقابية، والالتزام بسياسة الامتثال التي يتبناها مجلس الإدارة.
- ب. التعاون بشفافية مع إدارة الامتثال ووضع الإجراءات والضوابط الفعالة لضمان الإلتزام بتعليمات الجهات الرقابية والقوانين.
- ج. التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكافية بشأن أية مخالفات مكتشفة من قبل إدارة الامتثال.
- د. الحصول على توصيات وإرشادات صادرة عن إدارة الامتثال وإشراكها في المشاريع الخاصة بأي منتجات من المتوقع طرحها أو مراجعتها.
- هـ. زيادة وعي وثقافة الموظفين فيما يتعلق بالامتثال.
- و. التأكد من تطبيق الإجراءات التأديبية التصحيحية والمناسبة في حالات عدم الامتثال. وإبلاغ إدارة الامتثال بشكل مباشر، وخاصة في الحالات التي قد تعرض البنك لخسائر مالية أو مخاطر سمعة.
- ز. إنشاء إدارة امتثال دائمة وفعالة في البنك كجزء من سياسة الامتثال الخاصة به، وتتلخص مهمتها في تحديد وتقييم مخاطر عدم الامتثال.
- ح. عدم تكليف إدارة الامتثال بأي مهام من شأنها أن تسبب تضارباً في المصالح وتؤثر على موضوعية وظيفة الامتثال.
- ط. تقديم السياسات والإجراءات والإعلانات المتعلقة بأعمال وعمليات البنك إلى إدارة الامتثال للمراجعة والموافقة عليها.

مهام إدارة الامتثال

الاتصالات والاستشارات

تقدم إدارة الامتثال الدعم للإدارة العليا من خلال القيام بما يلي:

ي. تقديم المشورة بشأن التشريعات أو اللوائح الجديدة وعكسها في السياسات والإجراءات.

ك. الرد على استفسارات الإدارات المختلفة في البنك.

ل. التنسيق مع قسم التدريب لدى الموارد البشرية في تقديم التدريب السنوي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات إعرف عميلك والتعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية وغيرها من الأمور ذات الصلة.

م. التنسيق مع الإدارات المعنية في المسائل الهامة التي تتطلب مشاركة معلومات مع الجهات الرقابية.

المسؤوليات الرئيسية

مسؤولية المراقبة

تعمل وظيفة الامتثال مع وحدات الأعمال لتطوير العمليات اللازمة لتحديد واكتشاف المخاطر، بالإضافة إلى التدقيق الداخلي وإدارات المخاطر والمالية والشؤون القانونية لتحديد الأنشطة والأحداث عالية المخاطر من أجل المساعدة في تصميم الضوابط الداخلية المناسبة لمعالجة تلك المخاطر.

المنتجات الجديدة والمواقع الجديدة

تشارك وظيفة الامتثال في عملية إصدار المنتج الجديد لتحديد أية مخالفات قد تترتب من طرح المنتجات الجديدة، والمساعدة في تصميم المنتجات عند الاقتضاء. كما سيتم مراجعة وتقييم المخاطر المتعلقة بعدم الإلتزام في حال إنشاء أعمال جديدة في الخارج لتحديد المتطلبات القانونية والتنظيمية المحددة لتلك المناطق، ومساعدة الإدارة التنفيذية في الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة قبل السماح ببدء الأعمال.

تقنيات وأدوات تقييم الامتثال

توفر وظيفة الامتثال لكل إدارة في البنك وثيقة تقييم ذاتي لتوفير الضوابط الفعلية ذات الصلة للتعليمات ذات العلاقة والتي تخص أعمال هذه الإدارات، وبالتالي فإن تقييم الامتثال هو جزء أساسي لتوفير أدلة لدعم نتائج برنامج مراقبة الامتثال، حيث يتم تنفيذ عملية تقييم الامتثال من خلال نظام آلي لتجنب العمل الورقي لضمان التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والتوافق مع استراتيجيات التحول الرقمي الخاصة بالبنك وكذلك مصرف قطر المركزي.

مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

يلتزم البنك الاهلي للتعليمات واللوائح الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بموجب القانون رقم 20/2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى إرشادات مصرف قطر المركزي في هذا الصدد، كما تم تحديد هذه المتطلبات في سياسة وإجراءات البنك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بشكل سنوي. كما أن هذه السياسة والإجراءات متاحة لجميع الموظفين على شبكة الإنترنت الداخلية للبنك لضمان الوصول إليها.

تضارب المصالح

يعتمد البنك على أربع طرق أساسية لإدارة تضارب المصالح:

1. الإفصاح والإبلاغ عن أي تضارب للمصالح.
2. الاستقلالية – الللتزام بسياسات داخلية لضمان الإستقلالية للإدارات الرقابية في البنك.
3. تضمين إجراءات تأديبية في سياسة الموارد البشري لرد القيام بأعمال من شأنها خلق حالات تضارب للمصالح.
4. تنفيذ أنظمة رقابة داخلية لمنع الموظفين من الوقوع في حالات تضارب للمصالح، حيث أن هناك فصل وظيفي وخطوط اتصال واضحة بين الإدارات لضمان عدم ألقوع في حالات تضارب للمصالح.

· الإبلاغ عن المخالفات من خلال سياسة إطلاق الصافرة

يتم تشجيع جميع الموظفين على الإبلاغ عن أية مخاوف حقيقية بشأن المخالفات المحتملة في البنك، سواء في مسائل تتعلق بالتقارير المالية أو الممارسات غير السليمة الأخرى، حيث تتوفر سياسة إطلاق الصافرة على شبكة الإنترنت الداخلية للبنك، كما تم إيجاد قنوات خاصة للإبلاغ بشكل سري وذلك لضمان قدرة الموظفين على الإبلاغ دون خوف من التعرض للعقاب وضمان الشفافية.

· التوعية والتدريب على الامتثال

تماشياً مع أفضل الممارسات وتوصيات لجنة بازل، تقوم وظيفة الامتثال بتعزيز الوعي بين الموظفين وتزويدهم بالتدريب كممارسة يومية (عبر الاجتماعات والمناقشات والنصائح المكتوبة والمشاركة في التدريب التعريفي الذي تقدمه إدارة الموارد البشرية للموظفين الجدد)، أو بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية أو مراكز التدريب المتخصصة فيما يتعلق بموضوعات هامة مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي له بالغ الأثر في تعزيز ثقافة الامتثال داخل البنك والتخفيف من مخاطر الامتثال أيضاً.

إدارة التدقيق الداخلي

(أ) تقدم دائرة التدقيق الداخلي دوراً جوهرياً في تعزيز البيئة الرقابية وضمان فعالية العمليات في البنك، من خلال تقييم مستقلة وموضوعية بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الهادفة إلى تحسين الأداء. كما يساهم التدقيق الداخلي في دعم البنك لتحقيق أهدافه الاستراتيجية عبر اتباع منهجية منظمة ومنضبطة لتقييم فعالية إدارة المخاطر وكفاءة الإجراءات الرقابية وممارسات السليمة الحوكمة.

(ب) يمثل التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث للبنك، حيث يستقي صلاحياته المنوطة به من الميثاق الذي صادقت عليه لجنة التدقيق في البنك، وتكون تبعيته وظيفياً للجنة التدقيق مما يعزز استقلاليته، وإدارياً للرئيس التنفيذي لضمان مرونة العمليات واتساقها مع التوجه الاستراتيجي للبنك.

(ج) تستند أنشطة التدقيق الداخلي إلى إطار عمل متكامل يجمع بين تعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) مما يوفر أساساً قوياً لضمان التزام البنك بأفضل الممارسات الدولية والمحلية في مجال التدقيق الداخلي.

(د) كما تستثمر إدارة التدقيق الداخلي في تطوير منهجياتها باستمرار من خلال دمج أحدث التقنيات في عمليات التدقيق بما يشمل مجالات تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات، لضمان مواكبة الإدارة للتطور التقني والتكنولوجي للتحوط للمخاطر المتعلقة بها، هذا وقد حصلت إدارة التدقيق الداخلي لدى البنك على أعلى درجات تقييم جودة لعمل إدارة التدقيق الداخلي الذي أجرته جمعية المدققين الداخليين، مما يعكس التزام إدارة التدقيق الداخلي بتطوير وتحسين الأداء والكفاءة في مجالات التدقيق، واتباع أفضل الممارسات والمعايير الدولية للإطار المهني لممارسات التدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد الدولي للمدققين الداخليين.

(هـ) يعد التعليم والتطوير المهني المستمر جزء لا يتجزأ من ثقافة التدقيق الداخلي في البنك الأهلي حيث تلتزم الإدارة بتوفير بيئة تعليمية داعمة لتحسين مهارات ومعارف وكفاءات أعضاء فريق التدقيق الداخلي، مما ينعكس على جودة وكفاءة عمليات التدقيق وتعزيز قيمة المخرجات المقدمة للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

6.13 اللجان الإدارية

لدى البنك عددا من اللجان الداخلية التي تدير العمليات والأنشطة اليومية للبنك، ومن بين اللجان الإدارية:

لجنة الأصول والخصوم

تعقد اللجنة اجتماعاتها دورياً خلال العام، وتكون مسؤولة عن إدارة الأصول والمسؤوليات في البنك والالتزام بسياسة السيولة المصادق عليها ومتابعتها.

لجنة الأصول الخاصة

(أ) مسؤولة عن الأصول الخاصة، ضمن أصول البنك، والتي تتطلب المراقبة والضبط بهدف منع الخسائر وضمان التعافي وإعادة الهيكلة والتحصيل وإقرار المباشرة في الإجراءات القانونية.

(ب) مسؤولة عن ضمان اتخاذ التدابير المناسبة لتحصيل الديون في ما يتعلق بجميع الأصول الخاصة وأن المتطلبات التنظيمية المطبقة لتخصيص الأصول الخاصة تطبق وفق المتطلبات التنظيمية والسياسات الداخلية.

لجنة الائتمان

(أ) تعقد اللجنة اجتماعات شهرية منتظمة لمراجعة الأعمال المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة ومناقشة الخطط المستقبلية للخدمات المصرفية للشركات. يتم الموافقة على القرارات عن طريق التداول بينما يتم مناقشة أي استثناءات أو مراجعات خلال اجتماعات اللجنة.

(ب) تبذل اللجنة كل جهودها الممكنة لضمان جودة أصول البنك والحد من المخاطر التي تنتج عن أعمال الإقراض.

لجنة الاستثمار

تعقد اللجنة اجتماعاتها دورياً على مدار العام وهي مسؤولة عن مراجعة استراتيجية الاستثمار في البنك لضمان أعلى مستوى من العوائد على الأصول، وذلك ضمن ضوابط المتطلبات التنظيمية.

لجنة مخاطر التشغيل

تعقد اللجنة اجتماعاتها دورياً في كل ربع من السنة لمراجعة حوادث مخاطر التشغيل وخطة العمل المطلوبة لمعالجتها. واللجنة مسؤولة أيضاً عن خطة معالجة الكوارث ومتابعة الإجراءات المطلوبة للبقاء على الجهوزية للمعالجة من الكوارث تحسباً لأي مخاطر غير متوقعة.

6.14 معاملات الأطراف ذات العلاقة

خلال العام 2024، ووفق تعليمات مصرف قطر المركزي، تم عرض جميع المعاملات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والتسهيلات الممنوحة لهم ولعائلاتهم وأقاربهم وشركاتهم التابعة، خلال كل اجتماع لمجلس الإدارة وذلك بعد التأكد من أن هذه المعاملات قد تمت وفق الحدود المسموح بها من قبل مصرف قطر المركزي وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة. لقد تم الإفصاح عن المعاملات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة.

كما في 31 ديسمبر 2024، لم تسجل معاملات رئيسية لأطراف من ذوي العلاقة في سجلات البنك والتي قد تتطلب موافقة المساهمين.

لدى البنك سياسة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة والتي تضبط معاملات الأطراف ذات العلاقة والإجراءات ذات الصلة، وكذلك لدى البنك سجل لتلك المعاملات.

وفقاً لسياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة، يحتفظ قسم إدارة المخاطر في البنك بسجل خاص لتدوين معاملات الأطراف ذات العلاقة كافة في البنك، ويتضمن كافة التفاصيل عن تلك المعاملات.

يتوفر السجل الخاص بمعاملات الأطراف ذات العلاقة للاطلاع عليه من قبل المساهمين في البنك والمخولين تفحصه بتحديث هذا السجل بشكل دوري بطريقة تعكس الحالة الحقيقية لمعاملات الأطراف ذات العلاقة.

يجب على قسم إدارة المخاطر، وبشكل دوري، تحديث السجل ليظهر في كل الأوقات أسماء وتفاصيل الأطراف ذات العلاقة ومعاملاتهم.

6.15 حقوق المساهمين

يجوز للمساهم الاطلاع على سجل المساهمين في البنك الوارد من شركة إيداع مجاًناً خلال ساعات العمل الرسمية للبنك، كما يحق له كذلك الحصول على نسخة من النظام الأساسي للبنك والمنشور على الموقع الإلكتروني للبنك إضافة إلى عدد كبير من السياسات ومستندات البنك الرسمية.

يوضح الفصل الخامس من النظام الأساسي للبنك حقوق المساهمين بشأن الجمعية العامة للبنك والمعاملة المنصفة لهم وممارسة حق التصويت. كما يتضمن الفصل السابع منه حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح حيث يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع الأرباح على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة ومناقشة ذلك والموافقة عليه من قبل المساهمين.

تم تعديل النظام الأساسي للبنك لحماية حقوق المساهمين ولضمان أنهم متساوون ويتمتعون بالحقوق كافة المتعلقة بأسهمهم وفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء. ويظهر هذا الأمر في المادة 8 من النظام الأساسي للبنك. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 31 من النظام الأساسي على أن مجلس الإدارة يمثل جميع المساهمين ويحمي حقوقهم. كما تمنح المادة 53 كل مساهم الحق بحضور الجمعية العامة والمصادقة أو الاعتراض على الأمور المعروضة للتصويت.

يتمتع المساهمون بجميع الحقوق الممنوحة لهم بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها تعليمات الحوكمة ونظام الحوكمة.

6.16 المسؤولية الاجتماعية للبنك

في قلب المجتمع

البنك الأهلي عنصر رئيسي في المجتمع القطري، ويلتزم بالمسؤولية الإجتماعية تجاه هذا المجتمع. وعملا بهذا النهج، كان البنك الأهلي نشطاً في المساهمة في رفاهية ورعاية المجتمع والناس والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة.

في البنك الأهلي، كوننا شركة مواطنة مسؤولة، وأن المسؤولية أمر ضروري لأعمالنا. لهذا السبب قمنا بتنفيذ مجموعة من البرامج والمبادرات المسؤولية المجتمعية للشركات التي تهدف إلى التأثير بشكل إيجابي على مجتمعنا وموظفينا وعملائنا ومساهميننا.

خلال عام 2024، واصل البنك مهمته في دعم المجالات الرئيسية التي تساهم في زيادة الوعي العام مع تقديم الدعم الشخصي والمالي.

ووفاء لالتزامه بالاستدامة، حَّرس البنك الأهلي على تقديم أفضل المبادرات لأنه يضع الالتزام البيئي والإجتماعي والحوكمة في صميم إستراتيجيته. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدمت خارطة طريق لمبادرات الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات التي من شأنها تعزيز التزام البنك بالتنمية المستدامة في السنوات القادمة.

تأكيداً على دوره في المسؤولية المجتمعية، ساهم البنك الأهلي مع الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الإحتياجات الخاصة بفعالية توزيع كسوة العيد على منتسبي الجمعية من ذوي الإحتياجات الخاصة، والتي تسعى جاهدة لمساعدة وتمكين الأفراد والمجتمعات المحتاجة، بغض النظر عن مكانهم أو أصلهم.

وضمن عدة اسهامات للبنك الأهلي في دعم الإستدامة، حصد البنك الأهلي على جائزة التميز في الإستدامة لجهوده الفعالة في مجال تحقيق الإستدامة في دولة قطر خلال الحفل المميز الذي أقيم لتدشين كتاب ”الإستدامة البيئية في دولة قطر“.

كما شارك البنك كراعي بلاتيني للمؤتمر المصرفي العربي 2024 بعنوان «متطلبات التنمية المستدامة ودور المصارف» والذي يعكس التزامنا المستمر بالاستدامة وخلق مستقبل أفضل.

قام البنك الأهلي بحملة توعية لموظفيه تحت عنوان «شهر التوعية بسرطان الثدي» وذلك في إطار جهوده للتوعية بالمرض وأسبابه، والوقاية منه، وتشخيصه، وعلاجه.

نظم البنك مرة أخرى حملة تبرع بالدم بالشراكة مع مؤسسة حمد الطبية بهدف المساهمة في دعم بنك الدم في قطر ورفع التوعية حول أهمية هذا التبرع.

وتقديرًا لجهود موظفينا لغاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، كرم البنك 57 موظفًا تقديراً لسنوات خدمتهم في البنك، حيث أقام احتفالاً تكريمياً للموظفين الذين قضوا فترة طويلة في العمل، والتزامهم ومساهماتهم الشخصية في مسيرة نجاح البنك الأهلي.

وإيماناً بمسؤوليتنا الوطنية في المحافظة على الإرث الثقافي والتقاليد القطرية العريقة، احتفل البنك الأهلي باليوم الوطني لدولة قطر 2024 وذلك بحضور الإدارة التنفيذية وموظفي البنك والعديد من عملاء البنك الكرام، ليساهم في استمرارية والحفاظ على شغف قطر بالاحتفال بإرثها التاريخي. إن الحفاظ على هذه العادات والتقاليد هو أحد أهم أهداف المسؤولية الإجتماعية في البنك الأهلي.

اوتأكيداً على دوره في المسؤولية المجتمعية فقد قام البنك خلال العام 2024 بدفع 2.5 % من إجمالي أرباحه الصافية للسنة المالية المنتهية 2024/12/31 أي مبلغ 22,291 ألف ر.ق. لدعم الأنشطة الرياضية. هذا فضلا عن قيام البنك بتقديم الدعم المالي المستمر للأنشطة الرياضية والإجتماعية والإنسانية.

6.17 الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

نظرة عامة

تأكيداً على التزام البنك الأهلي بمسؤوليته تجاه البيئة، فقد قام البنك بتعيين إستشاري خارجي حيث تم تطوير إستراتيجية الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية وخارطة الطريق لتنفيذها والإلتزام بها على المدى المتوسط، كما يواصل البنك تبني الوسائل الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام موارده الطبيعية وتقليل بصمته البيئية. منذ عام 2019، حقق البنك تصنيف 100% وفقاً للمعايير المحددة من قبل بورصة قطر، مما يعكس جهود البنك المستمرة لتطبيق ممارسات بيئية مبتكرة ومستدامة تساهم في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

الأداء البيئي للبنك الأهلي (2017 – 2023)

مؤشرات الأداء البيئي:

	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017
Environment							
Does the company publish and follow an environmental policy? Yes/No	Yes	Yes	No	No	No	No	No
Energy used (GJ/employee)	41.92	41.51	30.91	50.92	45.04	41.53	0
Specify the primary source of energy used by the company	Electricity	Electricity	Electricity	Electricity	Electricity	Electricity	Electricity
Total amount of energy used (GJ)	15930.10	15860.09	11839.04	21081.03	19164.647	17727.108	0
Total greenhouse gas emissions (tons)	1,914	1,906	1,423	4,575	4,159	3,847	0
Total waste produced (kg)	95533.075	94344.5	111405	48336	70034	75012	0
Total water use (m3)	16519.77	6971.62	8361	17789.38	15845.93	14359.78	0

مبادرات البنك لتحقيق الاستدامة:

1. تطبيق معايير الحوكمة البيئية:

- تطبيق أعلى معايير الشفافية والمسؤولية في جميع العمليات.
- إصدار تقارير دورية وفقاً لمعايير GRI ومعايير الإفصاح البيئي العالمية.

2. زيادة المساحات الخضراء:

- التوسع في زراعة المناطق المحيطة بالمباني والمرافق بمزروعات مستدامة.
- تقليل استهلاك المياه عبر أنظمة ري حديثة وذكية.

3. تحسين استهلاك الطاقة:

- تحديث أنظمة المكيفات لضبط درجات الحرارة حسب معايير ASHRAE العالمية، ومراقبة أدائها باستمرار.
- الاستثمار في الإضاءة الموفرة للطاقة واستخدام تقنيات حديثة تقلل الهدر.



4. التعاون مع الشركاء:

- تعزيز الشراكات مع المؤسسات البيئية لتطبيق حلول مبتكرة لإدارة الطاقة والمياه.
- دعم الابتكار في مجالات الاقتصاد الدائري والطاقة النظيفة.

5. التوعية البيئية:

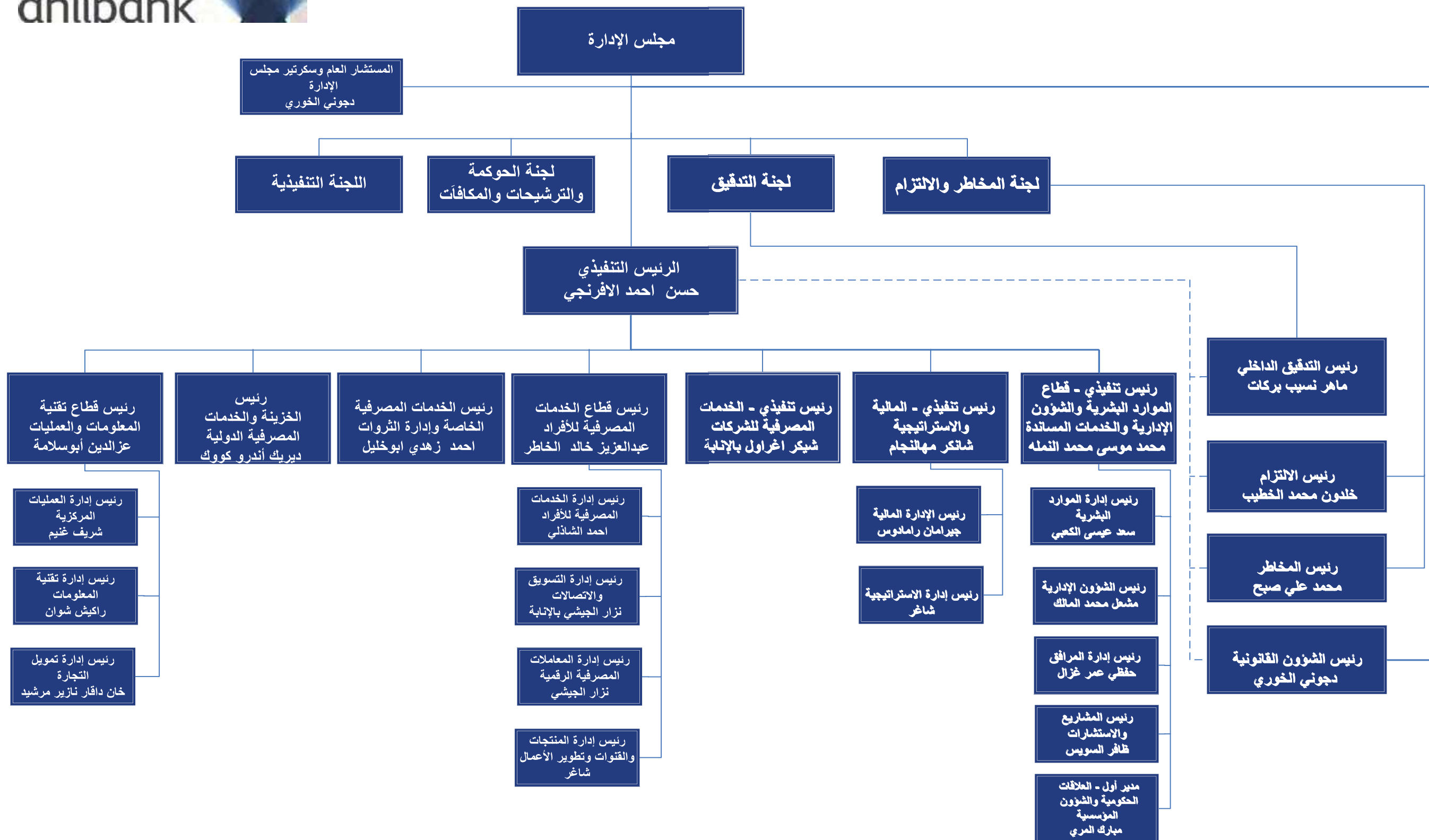
- تنظيم برامج توعوية للموظفين والعملاء حول إدارة النفايات والفصل من المصدر.
- تشجيع ممارسات الاستدامة داخل مقرات البنك لضمان التزام الجميع بالمعايير البيئية.

يواصل البنك الأهلي سعيه لتحقيق التميز في الاستدامة من خلال:

- زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتقليل استهلاك الموارد الطبيعية.
 - التوسع المستمر في المساحات الخضراء لتحسين جودة البيئة الداخلية والخارجية.
 - تعزيز الابتكار في مجالات إدارة الطاقة والمياه والنفايات.
 - تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 ودعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- كما سيواصل البنك تنفيذ رؤيته المستقبلية وفقاً للإستراتيجية المحددة وخارطة الطريق، كما سيعمل على تطوير آليات عمله وأنظمته ومنتجاته بما يتلاءم مع الإستراتيجية الموضوعة.
- كما أن البنك يعمل بشكل مستمر لتنفيذ إستراتيجيته التي تلتزم بالمبادئ التوجيهية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي والجهات الرقابية الأخرى فيما يتعلق بالإستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية.



الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي



جدول المحتويات

116	البيانات المالية الموحدة
119	تقرير مراقب الحسابات المستقل
122	بيان المركز المالي الموحد
123	بيان الدخل الموحد
124	بيان الدخل الشامل الموحد
126	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
130	بيان التدفقات النقدية الموحد
132	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

البيانات المالية الموحدة 07

كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

أمور التدقيق الهامة		كيفية معالجة أمور التدقيق الهامة خلال أعمال التدقيق
انخفاض قيمة القروض والسُّلُف للعملاء		
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغ إجمالي القروض والسُّلُف للمجموعة 37,804,309 ألف ريال قطري (2023: 36,429,104 ألف ريال قطري) وبلغت مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة 2,616,443 ألف ريال قطري (2023: 2,134,857 ألف ريال قطري)، تتضمن مبلغ 1,761,748 ألف ريال قطري للتعرضات المصنفة بالمرحلتين 1 و2 (2023: 1,347,827 ألف ريال قطري) ومبلغ 854,695 ألف ريال قطري للتعرضات المصنفة بالمرحلة 3 (2023: 787,030 ألف ريال قطري).		تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، ما يلي:
نظرًا لطبيعة استخدام التقديرات عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف، فهناك مخاطر بأن تكون مبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة غير دقيقة.		• اطلعنا على سياسة انخفاض القيمة الخاصة بالمجموعة وقمنا بتقييم مدى الامتثال لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. • خلال معالجتنا لهذه المسألة الهامة، قمنا بتقييم وفحص الضوابط ذات الصلة بإنشاء المعاملات الائتمانية والمراقبة والتسوية وتلك المتعلقة باحتساب مخصصات انخفاض القيمة. • استعنا بخبرائنا الداخليين ضمن فريق عملنا لتقييم مدى معقولية منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك معايير المخاطر النموذجية واختبار الافتراضات/الأحكام الهامة المتعلقة بتصنيف مخاطر الائتمان، والزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، وتعريف عدم الانتظام، واحتمالية عدم الانتظام (PD)، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، و معدلات التعافي، بما في ذلك أي تأثير لعدم اليقين الاقتصادي. • قمنا بتقييم اكتمال البيانات المُستخدمة كمدخلات في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ودقتها الحسابية من خلال عمليات النمذجة. • فيما يتعلق باحتمالية عدم الانتظام (PD) المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، قمنا بما يلي:
1. تحديد التعرضات ذات الانخفاض الهام في جودة الائتمان.		- تقييم احتماليات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) من خلال فحص عينة من التعرُّضات ومقارنتها بالأدلة الداعمة ومنهجية المعيار الدولي للتقارير المالية 9. - اختيار عينة من التعرُّضات وفحص امكانية تحويل احتماليات عدم الانتظام خلال الدورة (TTC PDs) إلى احتمالات عدم انتظام في نقطة زمنية معينة (PIT PDs).
2. الافتراضات المستخدمة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل المركز المالي للأطراف الأخرى، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، والمتغيرات المستقبلية للاقتصاد الكلي، إلخ.		• فحص طريقة احتساب الخسارة بافتراض عدم الانتظام (LGD) المستخدمة من قبل المجموعة في معالجتها المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة.
3. ضرورة تطبيق تغطية إضافية (overlays) لتعكس عوامل خارجية حالية أو مستقبلية قد لا يشملها نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.		• تقييم طريقة المحاسبة وفقاً للنموذج عن طريق إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس العينة. • تقييم مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلف المنخفضة بشكل فردي (المرحلة 3) وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. • تقييم الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة وتبيان مدى امتثالها لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية – المعايير المحاسبية.
يُعدّ تحديد مدى كفاية مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلف من المسائل الهامة الخاضعة لتقدير الإدارة. يعرض الإيضاحين 10 و4(ب) (6) للبيانات المالية الموحدة تفاصيل حول انخفاض قيمة القروض والسلف.		
نظرًا للحجم المادي للقروض والسلف المقدمة للعملاء، واستخدام التقديرات في تحديد مؤشرات انخفاض القيمة، وعدم اليقين حول التقديرات المستخدمة لقياس مخصصات انخفاض القيمة، فإننا نعتبر هذه المسألة من أمور التدقيق الهامة.		

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام البنك الأهلي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة للبنك الأهلي (ش.م.ع.ق) (“البنك”) وشركاته التابعة (يُشار إليهم جميعاً بـ “المجموعة”)، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، ومن كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 13 ديسمبر/كانون الأول 2024، وأدائها المالي الموحد، وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية- المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (“ISAs”). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة “مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة”. ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (“edoC ABSEI”)، فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمتطلبات المهنية الواجبة في دولة قطر، وقد أوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين. في رأينا، أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يُمكننا من إبداء رأينا.

الأُمور الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور الهامة حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية الموحدة ككلّ وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الامور. وفيما يلي بيان بكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد أوفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة “مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة” من تقريرنا هذا، بما فيها المُتعلّق بهذه الأمور. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى تعزيز تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. كما تُوفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2024

تتضمّن المعلومات الأخرى البيانات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة (“التقرير السنوي“)، لكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نُقدّم أي تأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية- المعايير المحاسبية (sd radnatS gnitnuocca SRFI)، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك الإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلّا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها، أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يُعدّ ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تقوم دائماً بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ ويُنظر فيها كأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة - تتمة

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة التقديرات المهنية ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تحديد الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والدفصاحات ذات الصلة المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة.
- مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تُلقي بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تُظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق على المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن المعلومات المالية لبيانات المجموعة أو وحدات الأعمال داخل المجموعة، واستخدامها كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم تنفيذها لأغراض التدقيق على المجموعة، ونبقى نحن فقط مسؤولين عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدّها خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يُفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة بشأن الاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أي علاقات أو أمور أخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليّتنا، وكذلك تقديم الإجراءات المتخذة لتجنب المخاطر والإجراءات الوقائية المُطبّقة، عند الضرورة.

من بين الأمور التي تم التواصل بشأنها مع مجلس الإدارة، نُحدد تلك التي كانت ذات أهمية بالغة في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تُعد بالتالي من أمور التدقيق الهامة. ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات إلّا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نُقرّر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الإفصاح العلني عن أحد الأمور في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المالية أي مخالفات للنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقاً بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قد يكون لها تأثير سلبي مادي على المركز المالي للمجموعة أو أدائها المالي.

زياد نادر

عن إرنست & يونغ

سجل مراقبي الحسابات رقم 258

الدوحة في 5 فبراير 2025

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

إيضاحات			2024	2023
			ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي مستحقات من البنوك قروض وسُلف مقدمة لعملاء استثمارات مالية عقارات ومعدات موجودات أخرى	8	2,179,749	1,855,428	
	9	11,730,677	14,760,032	
	10	35,663,319	34,753,943	
	11	9,444,936	8,381,744	
	12	333,483	222,997	
	13	238,858	490,025	
إجمالي الموجودات			59,591,022	60,464,169
المطلوبات				
مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي ودائع عملاء سندات دين قروض أخرى مطلوبات أخرى	14	12,829,154	15,001,235	
	15	32,153,643	29,644,983	
	16 (a)	3,661,583	5,489,434	
	16 (b)	1,460,814	1,461,745	
	17	1,032,568	621,992	
إجمالي المطلوبات			51,137,762	52,219,389
حقوق الملكية				
رأس المال الاحتياطي القانوني احتياطي المخاطر احتياطي القيمة العادلة الأرباح المُدوّرة	18 (a)	2,551,146	2,551,146	
	18 (b)	2,113,192	2,024,030	
	18 (c)	757,471	753,108	
	18 (d)	(16,680)	(37,294)	
		1,956,131	1,861,790	
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك			7,361,260	7,152,780
الذدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي	19	1,092,000	1,092,000	
		8,453,260	8,244,780	
إجمالي حقوق الملكية			59,591,022	60,464,169

تمّ اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في 19 يناير/كانون الثاني 2025 ووقعها بالنيابة عنه كلّ من:

حسن أحمد الإفرنجي
الرئيس التنفيذي

الشيخ/ فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

إيضاحات			2024	2023
			ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إيرادات فوائد مصروفات فوائد	20	3,536,797	3,210,394	
	21	(1,892,715)	(1,809,463)	
صافي إيرادات الفوائد			1,644,082	1,400,931
إيراد رسوم وعمولات مصاريف رسوم وعمولات	22	140,488	152,555	
		(5,352)	(5,224)	
صافي إيرادات الرسوم والعمولات			135,136	147,331
ربح من صرف عملات أجنبية - بالصافي صافي ربح من استثمارات مالية إيرادات تشغيلية أخرى	23	48,136	33,542	
	24	9,833	4,047	
	25	2,856	3,139	
صافي الإيرادات التشغيلية			1,840,043	1,588,990
تكاليف موظفين استهلاك	26	(189,809)	(185,764)	
	12	(26,360)	(26,892)	
صافي خسارة انخفاض قيمة استثمارات مالية صافي خسارة انخفاض قيمة قروض وسُلف للعملاء صافي خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى خسارة انخفاض قيمة الضمانات المُستردّة مصروفات أخرى		(9,805)	(1,453)	
		(541,713)	(360,076)	
		(1,179)	(4,302)	
		(9,000)	(25,000)	
	27	(170,553)	(148,998)	
			(948,419)	(752,485)
الربح للسنة			891,624	836,505
العائد على السهم (ريال قطري)	28	0.332	0.311	

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.



بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

2023	2024	إيضاحات
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
836,505	891,624	الربح للسنة
إيرادات شاملة أخرى للسنة:		
بنود يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:		
8,239	20,614	18 (d) صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
8,239	20,614	إيرادات شاملة أخرى للسنة
844,744	912,238	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

إجمالي حقوق الملكية	أدوات مؤهلة لرأس المال الإضافي	إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	الثّرباح المدورة	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي المخاطر	الاحتياطي القانوني	رأس المال	إيضاحات
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
8,244,780	1,092,000	7,152,780	1,861,790	(37,294)	753,108	2,024,030	2,551,146	الرصيد كما في 1 يناير/كانون الثاني الثاني 2024
إجمالي الدخل الشامل للسنة:								
891,624	-	891,624	891,624	-	-	-	-	الربح للسنة
20,614	-	20,614	-	20,614	-	-	-	إيرادات شاملة أخرى
912,238	-	912,238	891,624	20,614	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	-	(89,162)	-	-	89,162	-	محوّل إلى الاحتياطي القانوني (ب) 18
-	-	-	(4,363)	-	4,363	-	-	محوّل إلى احتياطي المخاطر (ج) 18
(22,291)	-	(22,291)	(22,291)	-	-	-	-	محوّل إلى صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية 33
مساهمات من وتوزيعات لحاملي أسهم ملكية البنك:								
(637,787)	-	(637,787)	(637,787)	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة (هـ) 18
(637,787)	-	(637,787)	(637,787)	-	-	-	-	إجمالي المساهمات والتوزيعات لحاملي أسهم ملكية البنك
(43,680)	-	(43,680)	(43,680)	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة لأدوات شريحة رأس المال الأولى
8,453,260	1,092,000	7,361,260	1,956,131	(16,680)	757,471	2,113,192	2,551,146	الرصيد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إجمالي حقوق الملكية	أدوات مؤهلة لرأس المال الإضافي	إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	الأرباح المدورة	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي المخاطر	الاحتياطي القانوني	رأس المال	إيضاحات
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
7,974,858	1,092,000	6,882,858	1,683,758	(45,533)	753,108	1,940,379	2,551,146	الرصيد كما في 1 يناير/كانون الثاني 2023
								إجمالي الدخل الشامل للسنة:
836,505	-	836,505	836,505	-	-	-	-	الربح للسنة
8,239	-	8,239	-	8,239	-	-	-	إيرادات شاملة أخرى
844,744	-	844,744	836,505	8,239	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	-	(83,651)	-	-	83,651	-	محوّل إلى الاحتياطي القانوني
(20,913)	-	(20,913)	(20,913)	-	-	-	-	محوّل إلى صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية
								مساهمات من وتوزيعات لحاملي أسهم ملكية البنك:
(510,229)	-	(510,229)	(510,229)	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
(637,787)		(510,229)	(510,229)	-	-	-	-	إجمالي المساهمات والتوزيعات لحاملي أسهم ملكية البنك
(43,680)	-	(43,680)	(43,680)	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة لأدوات شريحة رأس المال الأولي
8,244,780	1,092,000	7,152,780	1,861,790	(37,294)	753,108	2,024,030	2,551,146	الرصيد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

2023	2024	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	إيضاحات
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
836,505	891,624	الربح للسنة
تعديلات للبنود التالية:		
360,076	541,713	صافي خسارة انخفاض قيمة قروض وسُلف لعملاء
1,453	9,805	صافي خسارة انخفاض قيمة استثمارات مالية
4,302	1,179	صافي خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى
26,892	26,360	12 استهلاك
(857)	1,360	صافي خسارة/(الربح) من استبعاد عقارات ومعدات
3,243	427	24 صافي خسارة من استثمارات مالية
25,000	9,000	خسارة انخفاض قيمة الضمانات المستردة
1,256,614	1,481,468	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
12,091	(280,740)	التغير في أرصدة مستحقة من المصرف المركزي
(6,175,250)	(3,345,159)	التغير في أرصدة مستحقة من البنوك
(1,081,786)	(1,451,089)	التغير في قروض وسُلف لعملاء
(116,858)	143,486	التغير في موجودات أخرى
11,012,919	(2,172,080)	التغير في أرصدة مستحقة إلى بنوك والمصرف المركزي
691,300	2,508,660	التغير في ودائع العملاء
(118,074)	385,503	التغير في مطلوبات أخرى
5,480,956	(2,729,951)	صافي النقد المستخدم في/من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		
(903,278)	(3,000,285)	شراء استثمارات مالية
864,481	1,947,475	متحصلات من بيع أو استحقاق استثمارات مالية

(18,846)	(39,525)	12	شراء عقارات ومعدات
(57,643)	(1,092,335)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
10,511	(1,828,782)		التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(510,229)	(637,787)		صافي (سداد)/متحصلات قروض وأدوات الدين الأخرى
(43,680)	(43,680)		توزيعات أرباح مدفوعة
(543,398)	(2,510,249)		توزيعات أرباح مدفوعة لأدوات شريحة رأس المال الأولي
4,879,915	(6,332,535)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
3,986,191	8,866,106		صافي (النقص)/الزيادة في النقد وما في حكمه
8,866,106	2,533,571	30	النقد وما في حكمه كما في 1 يناير/كانون الثاني
			النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر/كانون الأول
2,913,655	3,464,459		التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح
1,531,996	1,684,206		فوائد مستلمة
7,290	10,260		فوائد مدفوعة
			توزيعات أرباح مستلمة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

1. الكيان الصادر عنه التقرير

تم تأسيس البنك الأهلي ش.م.ع.ق ("البنك" أو "الشركة الأم") في دولة قطر عام 1983 ، كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري رقم 40 لسنة 1983. رقم السجل التجاري للبنك هو 8989. العنوان المسجل للبنك هو شارع سحيم بن حمد في منطقة السد (ص ب 2309 في مدينة الدوحة في دولة قطر). تتكون البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 من البنك وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ ("المجموعة") ومنفردين بـ ("شركات المجموعة")). تزاوّل المجموعة بشكل رئيسي الأعمال المصرفية للشركات والأفراد وأنشطة الوساطة ولها 12 فرعاً في دولة قطر.

الشركات التابعة الأساسية للبنك هي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	رأس مال الشركة	أنشطة الشركة	نسبة الملكية 31 ديسمبر/كانون الأول 2024	نسبة الملكية 31 ديسمبر/كانون الأول 2023
شركة الأهلي للوساطة ذ.م.م.	قطر	50 مليون ريال قطري	الوساطة	100	100
البنك الأهلي القطري للتمويل المحدود	جزر الكايما	1 دولار أمريكي	إصدار سندات الدين	100	100
أي بي كيو إنوفايت ذ.م.م.	قطر	1 مليون ريال قطري	الخدمات الاستشارية	100	-

2. أساس الإعداد

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية (Standards Accounting IFRS).

أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء البنود الهامة التالية المدرجة ضمن بيان المركز المالي الموحد والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- المشتقات؛
- الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة الوظيفية للشركة الأم. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال.

استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، وقانون الشركات التجارية القطري للتقارير المالية، ومن الإدارة، وضع أحكام وتقديرات وإفتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها بشكل دائم. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة

التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أي فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم وصف المعلومات عن المجالات الهامة للشكوك حول التقديرات والأحكام الأساسية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة تحت إيضاح 5.

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة المبينة أدناه بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

(أ) أساس التوحيد

(1) الشركة التابعة

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك الأهلي ش.م.ع.ق وشركاته التابعة. الشركة التابعة هي شركة مستثمر فيها تسيطر عليها المجموعة. يتم إدراج البيانات المالية للشركة التابعة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بداية السيطرة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

تسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها إذا كانت لها صلة بإيراداتها أو لديها حق في إيرادات متنوعة من إرتباطها بالشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على هذه الإيرادات من خلال سلطتها على الشركة المستثمر فيها.

تتماشى السياسات المحاسبية للشركات التابعة مع السياسات المحاسبية التي تتبعها المجموعة.

(2) المعاملات المستبعدة عند التوحيد

يتم استبعاد الأرصدة والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة الناشئة من التعاملات وبين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة المكاسب غير المحققة ولكن فقط إلى الحد الذي لا يوجد فيه انخفاض في القيمة.

(ب) العملة الأجنبية

المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

يتم تحويل التعاملات بعملات أجنبية أو تلك التي تتطلب السداد بعملة أجنبية إلى العملات الوظيفية الخاصة بالعمليات بمعدلات الصرف السائدة في تواريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية باستخدام معدلات الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام معدل الصرف في تاريخ المعاملة.

يتم الإعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية ضمن الربح أو الخسارة.

عند التوحيد، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى عملة عرض التقرير بسعر الصرف الفوري السائد في تاريخ التقرير، ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بتلك العمليات بأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات.

(ج) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(1) الإعتراف والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئياً بالقروض والسلف لعملاء والمستحق من وإلى بنوك وودائع العملاء وشهادة الودائع والأوراق التجارية وسندات الدين ومديونيات أخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. إن جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى يتم الإعتراف بها مبدئياً في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

(2) التصنيف

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي باعتبار قياسه: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس أصل الدين المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشروط التالية ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى فقط في حال استوفى الشروط التالية ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

عند الاعتراف المبدئي بالاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للمجموعة بشكل غير قابل للإلغاء أن تختار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الإيرادات الشاملة الأخرى. وهذا الاختيار يتم على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة من خلال الربح والخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة أن تحدد - بشكل لا رجعة فيه - أصلًا ماليًا يفي بخلاف ذلك بالمتطلبات الواجب قياسها بالتكلفة المطفأة أو عن القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، كما في الربح والخسارة، إذا كان ذلك يلغي أو يقلل، بشكل كبير، من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ من خلاله بالأصل المالي على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات الخاصة بذلك إلى الإدارة. وتشمل المعلومات قيد الدراسة ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإعداد تقرير بذلك إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، أو غير محتفظ بها سواء لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات مقتصرة على أصل الدين والفائدة

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف “أصل الدين” على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. ويتم تعريف “الفائدة” على أنها الثمن المقابل للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل الدين

القائم، وذلك خلال مدة معينة من الزمن ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات مقتصرة على أصل الدين والفائدة، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شرط تعاقدي قد يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند إجراء التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية، والمبالغ المدفوعة مقدماً، وأحكام التمديد، والأحكام التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات وميزات محددة، والتي تعمل على تعديل المقابل للقيمة الزمنية للنقود. أما الأدوات التي لا تحقق مفهوم المدفوعات المقتصرة على أصل الدين والفائدة فسوف يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إعادة تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

لا يقوم البنك بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد الاعتراف المبدئي بها إلا في الفترة التي تلي تغيير المجموعة لنموذج أعمالها الخاص بإدارة الموجودات المالية. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. المطلوبات المالية لا يعاد تصنيفها أبداً.

(3) إلغاء الاعتراف

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل أساسي، أو أنها لا تقوم بالتحويل ولا تحتفظ بشكل أساسي بجميع مخاطر ومزايا الملكية، ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. ويتم الاعتراف بأي فائدة في الموجودات المالية المحولة والتي تكون مؤهلة لإلغاء الاعتراف بها والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام منفصل. يتم إدراج أي فائدة في أصل مالي محول يكون مؤهل لإلغاء الاعتراف به والذي يتم إنشاؤه أو الاحتفاظ به من قبل المجموعة كأصل أو التزام منفصل. عند إلغاء الاعتراف بأحد الموجودات المالية، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل المحول) والمبلغ المستلم (بما في ذلك أي موجودات جديدة تم الحصول عليها، ناقصاً أي مطلوبات جديدة مفترضة) وذلك في الربح أو الخسارة.

أي أرباح/ خسائر متراكمة، تم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى، فيما يتعلق بالاستثمار في أوراق حقوق الملكية، المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية.

يلغى الاعتراف بأصل مالي (كلياً أو جزئياً) عندما:

- تكون الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل قد انقضت؛
- قيام المجموعة بتحويل حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات أو أن تكون قد تحملت الالتزام بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل ودون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب “مرور”، وإما (أ) أن تكون المجموعة قد قامت فعلياً بتحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية، أو (ب) لم تقم فعلياً بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل، وعندما لم تعد تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي ولكنها حولت السيطرة على الأصل.

تبرم المجموعة معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها، ولكنها تحتفظ إما بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالموجودات المحولة أو جزء منها. إذا تم الاحتفاظ بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والمنافع، فلا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة. وتشمل تحويلات الموجودات مع الاحتفاظ بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والمنافع، على سبيل المثال، إقراض الأوراق المالية ومعاملات إعادة الشراء.

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية عند تنفيذ التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو إنقضائها.

(4) تعديلات على الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل أساسي. في حال كانت التدفقات النقدية مختلفة بشكل أساسي، يتم عندها اعتبار الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي على أنها منتهية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل

المالي الأصلي ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة، ويعاد احتساب معدل فائدة فعلي جديد للأصل. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف المبدئي لغرض احتساب الانخفاض في القيمة، بما في ذلك لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المحملة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل أساسي، فإن التعديل لن يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية. وفي هذه الحالة، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية المجموعة للأصل المالي بناءً على التدفقات النقدية المعدلة للموجودات المالية، وتتعرف بالمبلغ الناتج عن تعديل القيمة الدفترية لمجموعة كأرباح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كإيرادات فوائد.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة مختلفة بشكل أساسي. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد استناداً إلى الشروط المعدلة، وذلك بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والالتزام المالي الجديد بشروط معدلة، وذلك في بيان الدخل الموحد.

(5) المقاصة

يتم إجراء المقاصة للموجودات والمطلوبات المالية، ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يكون لدى المجموعة الحق القانوني في مقاصة تلك المبالغ، ورغبتها إما في تسويتها على أساس الصافي، أو عن طريق تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت. يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يُسمح بذلك بموجب معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية، أو بالنسبة للأرباح والخسائر التي تنشأ من مجموعة مكونة من معاملات متشابهة كما في نشاط المتاجرة بالمجموعة.

(6) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لأصل أو التزام مالي هي المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي به، مطروحاً منه سداد أصل الدين، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به ومبلغ الاستحقاق، ناقصاً أي خصم لانخفاض القيمة. يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

طريقة معدل الفائدة الفعلي

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم تسجيل إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لجميع الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كما يتم تسجيل إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. تحتسب مصروفات الفوائد أيضاً باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لجميع المطلوبات المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يقوم بخصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية على مدى العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي أو، عند الاقتضاء، لفترة أقصر، إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي (وبالتالي التكلفة المطفأة للأصل المالي) بالأخذ في الاعتبار تكاليف المعاملة وأي خصم أو علاوة على حيازة الأصل المالي، بالإضافة إلى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يسجل البنك إيرادات الفوائد باستخدام معدل عائد يُمثل أفضل تقدير لمعدل عائد ثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، فإن حساب معدل الفائدة الفعلي يأخذ في الاعتبار أيضاً تأثير معدلات الفائدة المختلفة المحتملة التي قد يتم تحصيلها في مراحل مختلفة من العمر المتوقع للأصل المالي، والخصائص الأخرى للعمر الإنتاجي للمنتج (بما في ذلك المبالغ المدفوعة مقدماً والفوائد ومصاريف الغرامات).

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل ما أو دفعه لسداد التزام ما في معاملة تجارية نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس بالمبلغ الأصلي أو، في حال غياب تلك السوق، في السوق الأكثر ملاءمة التي يمكن للمجموعة الوصول إليها في ذلك التاريخ. لا تعكس القيمة العادلة للالتزام ما مخاطر عدم الأداء الخاصة به.

عندما يكون ذلك متاحاً، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة لأداة ما باستخدام السعر المدرج في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق نشطة إذا تمت معاملات للأصل أو الالتزام بتواتر وحجم كافيين لتقديم معلومات تسعير على أساس مستمر.

في حال لم يتوفر سعر مدرج في السوق النشطة، فإن المجموعة تستخدم أساليب التقييم التي تتيح مجالاً أكبر لاستخدام المدخلات ذات الصلة القابلة للملاحظة وتحد من استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة. يشمل أسلوب التقييم المختار كافة العوامل التي يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير أي معاملة.

وأفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية عند الاعتراف المبدئي هو عادةً سعر المعاملة، أي: القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم. إذا قررت المجموعة أن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة، وأن القيمة العادلة لا يمكن إثباتها من خلال سعر مدرج في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة أو بناء على أسلوب التقييم والذي يستخدم فقط بيانات من أسواق قابلة للملاحظة، يتم عندها قياس الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، معدلة لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. وفي وقت لاحق، يتم الاعتراف بذلك الفرق في الربح أو الخسارة بطريقة مناسبة على مدى عمر الأداة ولكن دون تأخير بما يتجاوز الوقت الذي يمكن فيه دعم التقييم بالكامل بواسطة بيانات السوق القابلة للملاحظة أو موعد إقفال المعاملة.

لو كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، تقوم المجموعة حينها بقياس الموجودات بالمراكز الطويلة بسعر العرض والمطلوبات بالمراكز القصيرة بسعر الطلب. يتم تقييم للقيمة العادلة للأدوات المالية والمزيد في التفاصيل حول كيفية قياسها في الإيضاح 5 ب (1).

(7) إنخفاض القيمة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية التي تعد أدوات الدين؛

- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية.

لا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الدَّيْن، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 21 شهراً، باستثناء ما يلي:

• استثمارات أوراق الدين التي يتم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛

• أدوات مالية أخرى لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي.

وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 21 شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث عدم الانتظام بالأداة المالية المحتملة في غضون 21 شهراً بعد تاريخ التقرير.

يضع البنك سياسة في نهاية كل فترة تقرير لإجراء تقييم حول ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ التحقيق المبدئي، وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار التغير في مخاطر عدم القدرة على السداد المتوقع حدوثها على مدى العمر المتبقي للأداة للمالية.

بناءً على العملية المذكورة أعلاه، يقوم البنك بتصنيف قروضه في المرحلة 1 أو المرحلة 2 أو المرحلة 3 كما هو موضح أدناه:

• المرحلة 1: عند تحقيق القروض لأول مرة، يقوم البنك بتسجيل مخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 21 شهراً. تتضمن قروض المرحلة الأولى أيضاً التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر

الائتمان وتم إعادة تصنيف القرض من المرحلة الثانية.

• المرحلة 2: عندما يظهر القرض زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ نشوئه، يسجل البنك مخصصًا لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. تتضمن قروض المرحلة الثانية أيضًا التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وأعيد تصنيفها من المرحلة الثالثة.

• المرحلة 3: القروض التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية. يسجل البنك مخصصًا للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقدير القائم على الوزن المرجح لاحتمالات خسائر الائتمان. وهي تقاس على النحو التالي:

• الموجودات المالية التي لا تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛

• الموجودات المالية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها الفرق بين القيمة الدفترية المجموعة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية؛

• التزامات القروض غير المسحوبة: باعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و

• عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

المدخلات والنماذج المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تتبيّن دائمًا جميع خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية الموحدة. ولأخذ ذلك في الاعتبار، يتم إجراء تعديلات نوعية أو تراكمات أحيانًا كتعديلات مؤقتة عندما تكون هذه الاختلافات جوهرية بشكل كبير.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

في حال تمت إعادة التفاوض على بنود الأصل المالي أو تم تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بآخر جديد بسبب صعوبات مالية للمُقترض، يتم عندها تقييم ما إذا كان من الواجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كالتالي:

• إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.

• إذا نتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة الناتجة عن الأصل الجديد يتم التعامل معها كتدفقات نقدية نهائية ناتجة من الأصل المالي الموجود حاليًا في تاريخ إلغاء الاعتراف به. ويتم ادراج هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي، والذي يتم خصمه بدءًا من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف به حتى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية. يعد الأصل المالي ”منخفض القيمة الائتمانية“ عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر جوهري على التدفقات النقدية التقديرية المقدرة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية القابلة للملاحظة:

- الصعوبات المالية الهامة التي يعاني منها المقترض أو الجهة المصدرة؛
- مخالفة العقد، مثل العجز أو واقعة التأخر في السداد؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلفة من جانب المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتفكر فيها بخلاف ذلك؛
- يصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإشهار إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية؛ أو
- السوق النشط بالنسبة لذلك الأصل نتيجة الصعوبات المالية.

(د) النقد وما في حكمه

يتضمن النقد، وما في حكمه، أوراقاً نقدية وعمليات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى المصرف المركزي وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ تخضع لمخاطر غير هامة نتيجة التغيرات في قيمتها العادلة.

يتم تسجيل النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

(هـ) قروض وسُلف لعملاء

إن القروض والسلف لعملاء هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، ولا تكون مدرجة في سوق نشط ولا تنوي المجموعة بيعها فوراً أو في المستقبل القريب؛

يتم قياس القروض والسلف لعملاء مبدئياً بسعر المعاملة، والذي يمثل القيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة الإضافية المباشرة، ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(و) استثمارات مالية

تتضمن الاستثمارات في الأوراق المالية ما يلي:

• الاستثمار في أوراق الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة المتزايدة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛

• الاستثمارات في أوراق الدين وحقوق الملكية التي يتم قياسها إلزامياً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ والتي تمثل القيمة العادلة مع التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة؛

• الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وتكلفة المعاملة المضافة إلى الاستثمار؛

• الاستثمارات في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وتكلفة المعاملة المضافة إلى الاستثمار.

بالنسبة لأوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في الإيرادات الشاملة الأخرى، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة بالطريقة نفسها المطبقة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

• إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛

• الخسائر الائتمانية المتوقعة وحالات عكسها؛

• أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بورقة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد.

تختار المجموعة عرض التغيرات في الإيرادات الشاملة الأخرى في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمجموعة ويكون الاختيار لا رجعة فيه. ولاحقاً لا يعاد أبداً تصنيف الأرباح والخسائر من هذه الاستثمارات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد بما في ذلك الاستبعادات. لا يتم الإفصاح عن خسائر الانخفاض في القيمة (وعكس خسائر الانخفاض في القيمة) بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. يستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على هذه الاستثمارات، في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار.

(ز) المشتقات

(1) المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تدخل المجموعة في إطار النشاط الإعتيادي لأعمالها في عدة أنواع من المعاملات التي تحتوي على أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تتعلق الدفعات فيه بتغيرات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المتعلقة به أو معدلات الرجوع أو المؤشرات.

وتتضمن الخيارات المالية، والعمليات آجلة التسليم، والعقود الآجلة، واتفاقيات تبادل معدلات الفائدة، واتفاقيات تبادل العملات، والتي تنشئ الحقوق والالتزامات التي لها أثر تحويل واحد أو أكثر من المخاطر المالية المتأصلة في أداة مالية رئيسية متعلقة بها بين أطراف الأداة. عند البداية، تعطي الأداة المالية المشتقة أحد الأطراف حقاً تعاقدياً لمبادلة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع طرف آخر، بشروط تُعتبر مفضلة. أو التزاماً تعاقدياً لمبادلة موجودات مالية أو مطلوبات مالية بشروط تعتبر غير مفضلة، غير أن ذلك لا ينتج عنه، عموماً، تحويل للأداة المالية الرئيسية المتعلقة بها عند بدء العقد، ولا يتم ذلك التحويل بالضرورة عند استحقاق العقد. إن بعض الأدوات تجسد كلاً من الحق والالتزام للقيام بالتبادل. وبما أن بنود هذا التبادل يتم تحديدها عند بداية الأدوات المالية فإن هذه البنود -ونظراً لتغير أسعار السوق المالية- قد تصبح إيجابية أو غير إيجابية.

تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تحقق شروط محاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة، يتم الإعتراف به مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تعديل الأجزاء المعنية من البند المتحوط له مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له، ويتم الإعتراف به في بيان الدخل الموحد.

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 و2023 لم يكن هناك تحوط للقيمة العادلة.

تحوطات التدفق النقدي

فيما يتعلّق بتحوطات التدفق النقدي التي تُحقق شروط محاسبة التحوط، يُعترف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن أداة التحوط، إذا تقرر أن التحوط فعّال، مبدئياً كاحتياطي تحوط تدفق نقدي، ضمن بنود الإيرادات الشاملة. بنود الإيرادات الشاملة الأخرى. إن أرباح أو خسائر تحوط التدفق النقدي المعترف بها مبدئياً ضمن بيان الدخل الشامل الموحد يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد في الفترة التي تؤثر فيها معاملة التحوط على بيان الدخل الموحد. عندما ينتج عن معاملة التحوط اعتراف بموجودات أو مطلوبات، فإن الأرباح أو الخسائر المصاحبة لها، والتي تم الاعتراف المبدئي بها في بيان الدخل الشامل، يتم إدراجها في القياس المبدئي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات ذات العلاقة.

بالنسبة للتحوطات التي لا تؤهل لمحاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة تنشأ في القيمة العادلة لأداة التحوط تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل الموحد للسنة.

تتوقف محاسبة التحوط عند انتهاء مدة أداة التحوط أو إنهاء ممارستها، أو أنها لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط. بالنسبة لتحوطات القيمة العادلة الفعّالة للأدوات المالية بتواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل ينشأ من محاسبة التحوط يتم إطفاءه على مدى الفترة الباقية حتى الاستحقاق. بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي الفعّالة، فإن أي ربح أو خسارة متراكمين على أداة التحوط، معترف بها كاحتياطي تحوط تدفق نقدي ضمن بنود الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاحتفاظ بها هناك لحين حدوث المعاملة المتوقعة. إذا لم يعد متوقعاً حدوث المعاملة المتحوط لها، فإن صافي الربح أو الخسارة المتراكمين، المعترف بهما كاحتياطي تحوط تدفق نقدي ضمن بنود الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تحويلهما إلى بيان الدخل الموحد.

كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 و2023 لم يكن هناك تحوط للتدفقات النقدية.

(2) مشتقات محتفظ بها لأغراض المتاجرة

تتضمن الأدوات المشتقة للمتاجرة لدى المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وتبادلات معدلات الفائدة والعملات الأجنبية. بعد الإعتراف المبدئي بأسعار المعاملة، وهي أفضل دليل على القيمة العادلة عند الإعتراف المبدئي، يتم لاحقاً قياس المشتقات بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة سعر السوق المدرج أو نماذج التسعير الداخلية إن كان ذلك مناسباً. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

(ح) عقارات ومعدات

الإعتراف والقياس

يتم قياس بنود العقارات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة.

تتضمن التكلفة مصاريف تنسب بصورة مباشرة لشراء تلك العقارات والمعدات. إن البرمجيات المشتراة المكملة لعمل المعدات ذات الصلة تتم رسميتها كجزء من تلك المعدات. عندما يكون لأجزاء من بند من العقارات أو المعدات أعمار إنتاجية مختلفة، تتم المحاسبة عنها كبنود منفصلة (عناصر رئيسية) من العقارات والمعدات.

يتم تحديد الربح أو الخسارة من استبعاد بند من بنود العقارات والمعدات، من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية لبند العقارات والمعدات، ويتم الإعتراف به في إيرادات/مصرفات أخرى ضمن الربح أو الخسارة.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات العقارات والمعدات للمجموعة في القيمة الدفترية للبند، إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون، وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الإعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للعقارات والمعدات ضمن الربح أو الخسارة عند تكبدها.

الاستهلاك

إن المبلغ القابل للاستهلاك هو تكلفة العقارات والمعدات أو أي مبلغ آخر بديل للتكلفة مطروحاً منه القيمة المتبقية.

يتم الإعتراف بالاستهلاك ضمن الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند العقارات والمعدات حيث أن هذه هي أقرب ما يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في العقارات والمعدات وهي تستند إلى تكلفة العقارات والمعدات مطروحاً منه قيمته الباقية المقدرة. لا يتم استهلاك الأرض.

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات والمعدات هي كالآتي:

المباني	20 سنة
تحسينات على مباني مستأجرة	5 سنوات
الأثاث والمعدات	3 - 7 سنوات
السيارات	5 سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها بشكل مستقبلي متى كان ذلك مناسباً.

موجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو يتضمن ترتيبات إيجار، بمعنى إذا كان العقد يمنح الحق في السيطرة على الأصل المحدد لفترة من الوقت في مقابل المبالغ المدفوعة فيه.

المجموعة كمستأجر

تطبق المجموعة نهجاً وحيذاً لتحقيق وقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل. تقوم المجموعة بتحقيق التزامات الإيجار لسداد مدفوعات الإيجار وموجودات حق الاستخدام التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

موجودات حق الاستخدام

تقوم المجموعة بتحقيق موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، تاريخ توافر الأصل الأساسي للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة والاستهلاك. تشتمل تكلفة موجودات حق الاستخدام على مقدار مطلوبات الإيجار المدرجة. العمر الإنتاجي المقدر لموجودات حق الاستخدام يتراوح بين سنتين إلى 8 سنوات. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

تتم مراجعة القيم الدفترية لموجودات حق الاستخدام لتحديد مدى الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم امكانية استرداد القيمة الدفترية. في حالة وجود مؤشر كهذا

وعندما تتجاوز القيمة الدفترية القيمة المقدرة القابلة للاسترداد، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمتها في حال الاستخدام، أيهما أعلى.

مطلوبات الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإدراج مطلوبات الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعين إجراؤها على مدى عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار، إذا كان سعر الفائدة المدرج في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ مطلوبات الإيجار لتعكس تراكم الفائدة وتخفيض مدفوعات الإيجار التي تم القيام بها. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل الأساسي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل

تطبق المجموعة إعفاء تحقيق عقود الإيجار قصيرة الدجل على عقود الإيجار قصيرة الدَّجل (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 21 شهرًا أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تقوم أيضًا بتطبيق الإعفاء على تحقيق عقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة على عقود الإيجار التي تعتبر ضئيلة القيمة. يتم إدراج مدفوعات الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

(ط) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لتلك الموجودات.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة ضمن الربح أو الخسارة. يعاد تقييم خسائر الانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقرير لتحديد أي مؤشرات حول إنخفاض الخسارة أو إنعدامها. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في حال كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي بعد أي استهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

(ي) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها، ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة لذلك الالتزام، إن كان ذلك ملائمًا.

(ك) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المجموعة دفع مبالغ محددة لتعويض الخسارة التي تقع عليه بسبب فشل أحد المدينين في الدفع عند حلول الاستحقاق وفقًا لشروط أداة الدين. يتم الاعتراف مبدئيًا بالتزام الضمانات المالية بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة على مدى عمر الضمان المالي. في أعقاب الاعتراف المبدئي يسجل التزام المجموعة لكل ضمان إما بقيمة المبلغ المطفأ أو القيمة الحالية لأي مبلغ متوقع عندما تصبح الدفعة بموجب الضمان محتملة، أيهما أعلى قيمة.

(ل) منافع نهاية خدمة الموظفين وصندوق التقاعد

خطط مكافأة نهاية خدمة الموظفين - خطة المنافع المحددة

تحتسب المجموعة مخصص نهاية الخدمة لموظفيها. ويستند استحقاق هذه المنافع إلى آخر راتب للموظف وطول فترة الخدمة وهي مشروطة بإتمام الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة التوظيف، يظهر هذا المخصص ضمن بند مخصصات أخرى ضمن مطلوبات أخرى.

خطة صندوق التقاعد والإدخار - خطة المساهمة المحددة

وفقاً للقانون رقم 24 لعام 2002 المتعلق بالتقاعد والمعاشات يطلب من المجموعة المساهمة في برنامج صندوق الدولة للموظفين القطريين وتحتسب على أنها نسبة من رواتب الموظفين القطريين. تقتصر التزامات المجموعة على هذه المساهمات والتي يتم تكبدها عند استحقاقها.

(م) رأس المال والإحتياطيات

يتم خصم التكاليف الإضافية التي تنسب بصورة مباشرة إلى إصدار أداة حقوق ملكية من القياس المبدئي لأدوات حقوق الملكية.

(ن) توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم إعتمادها فيها من جانب مساهمي البنك. يتم التعامل مع توزيعات الأرباح للسنة التي يعلن عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد من خلال إيضاح منفصل.

(س) إيرادات ومصروفات الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد ضمن الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضم تماماً المدفوعات والاستلامات المستقبلية المقدرة من خلال الأعمار المتوقعة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية (أو فترة أقصر، إذا كان ذلك مطبقاً) على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. تقوم المجموعة عند احتساب معدل الفائدة الفعلي بتقدير التدفقات النقدية المتوقعة، آخذة في الاعتبار كافة البنود التعاقدية للأداة المالية، وليس خسائر الائتمان المستقبلية.

بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت ذات قيمة ائتمانية منخفضة (المرحلة 3) بعد الاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). إذا لم يعد الأصل منخفض القيمة الائتمانية، فإن احتساب إيرادات الفوائد يعود إلى الأساس الإجمالي.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي كافة تكاليف المعاملة ورسومها المدفوعة أو المستلمة، والتي تمثل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تشمل تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية العائدة بصورة مباشرة لإقضاء أو إصدار الأصل أو الالتزام المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد الموضحة في بيان الدخل الشامل الموحد يتضمن ما يلي:

- الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المحتسبة على أساس معدل الفائدة الفعلي.

تحتسب إيرادات الفوائد على الاستثمار في أوراق مالية (الدين) المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، والمقاسة بالتكلفة المطفأة، باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، وهي أيضًا مدرجة ضمن إيرادات الفوائد.

(ع) إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءًا مُتممًا لمعدل الفائدة الفعلي على الأصل أو الالتزام المالي عند قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات ورسوم إدارة الاستثمار وعمولات المبيعات ورسوم الإيداع ورسوم التمويل المشترك على مدار فترة أداء الخدمات ذات الصلة بها. عندما لا يتوقع أن يسفر ارتباط القرض عن سحب القرض، فإن رسوم ارتباط القرض ذات العلاقة يتم الاعتراف بها على مدار فترة الارتباط على أساس طريقة القسط الثابت. وفي حالة وجود هذه الخدمات، تعتبر السيطرة قابلة للتحويل بمرور الوقت، حيث يستفيد العميل من هذه الخدمات خلال فترة الخدمة. ترتبط مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى بشكل رئيسي برسوم المعاملة عند استلام الخدمات. عندما تقدم المجموعة الخدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمقابل ويستحق عمومًا فور الوفاء بالخدمة المقدمة في وقت محدد.

تعتقد المجموعة بشكل عام أنها تمثل الطرف الأصيل في ترتيبات إيراداتها حيث أنها تسيطر في العادة على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

(ف) إيرادات من الاستثمارات في أوراق مالية

يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر استبعاد الاستثمارات في الأوراق المالية في الربح أو الخسارة باعتبارها الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للاستثمارات في الأوراق المالية.

يتم الاعتراف في الربح أو الخسارة بالأرباح أو الخسائر غير المحققة من تغيرات القيمة العادلة من إعادة قياس الاستثمارات في الأوراق المالية المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

لم يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بالاستثمار في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند الغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية، ولكن قد يتم إعادة تصنيفها إلى فئة أخرى من حقوق الملكية.

(ص) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عند نشوء الحق باستلام تلك الأرباح.

(ق) العائد على السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائدة لمالكي الأسهم العادية في المجموعة، بعد تعديل توزيعات الأرباح للأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي من الفئة الأولى، على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائد المخفف للسهم بتسوية الربح أو الخسارة العائدة إلى حاملي الأسهم العادية وعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(ر) تقارير القطاعات

يتم إصدار تقارير القطاعات التشغيلية بطريقة تتسق مع إصدار التقارير الداخلية المقدمة إلى الرئيس التنفيذي، وهو الشخص الذي يخصص الموارد للقطاعات التشغيلية للشركة وتقييم أدائها. ويتم إدراج الإيرادات والمصروفات العائدة بشكل مباشر لكل قطاع عند تحديد أداء القطاع التشغيلي.

(ش) أنشطة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة لا تُعامل معاملة موجودات المجموعة في بيان المركز المالي الموحد.

(ت) ضمانات معاد إمتلاكها

يتم إثبات الضمانات المعاد حيازتها لتسوية ديون العملاء تحت بند “موجودات أخرى” بالقيمة الدفترية للدين أو بالقيمة العادلة، أيهما أقل. في سياق أعمالها الاعتيادية، تلتزم المجموعة باسترداد الأموال من الأصول المعاد إمتلاكها.

(ث) الشطب

تشطب الموجودات المالية إما جزئيًا أو كليًا فقط عندما لا يكون لدى البنك توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. إذا كان المبلغ المراد شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، يتم التعامل مع الفرق أولًا كإضافة إلى المخصص الذي يتم تكوينه بعد ذلك على إجمالي القيمة الدفترية، وتضاف أي مبالغ مستردة لاحقة إلى حساب خسارة الائتمان.

(خ) أرقام المقارنة

يجب الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة، فيما عدا الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير بذلك أو يتطلب خلاف ذلك.

(ذ) المعلومات المالية للشركة الأم

يتم إعداد بيان المركز المالي وبيان الدخل للشركة الأم المفصّل عنه كمعلومات تكميلية باتباع نفس السياسات المحاسبية المذكورة أعلاه، فيما عدا الاستثمار في الشركات التابعة حيث لم يتم توحيدها وتم تسجيلها بالتكلفة.

(ض) تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

المعايير الجديدة والمعدّلة

تتوافق السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة مع تلك المتبعة للسنة المالية السابقة، باستثناء المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدّلة التالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (BSAI)، ولجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (CIRFI)، والसारية اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني 2024، كما يلي:

المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المعتمدة من قبل المجموعة

الوصف	تاريخ السريان
ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات معيار المحاسبة الدولي 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7	1 يناير 2024
مطلوبات الإيجار في معاملات البيع وإعادة التأجير- تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 16	1 يناير 2024
تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة - تعديلات معيار المحاسبة الدولي 1	1 يناير 2024
المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات - تعديلات معيار المحاسبة الدولي 1	1 يناير 2024

لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

التعديلات المصدرة ولم يسر مفعولها بعد

الوصف	تاريخ السريان
انعدام القابلية للمبادلة – تعديلات معيار المحاسبة الدولي 21	1 يناير 2025
التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7	1 يناير 2026
العرض والإفصاح في البيانات المالية - المعيار الدولي للتقارير المالية 18	1 يناير 2027
المعيار الدولي للتقارير المالية 19 الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات	1 يناير 2027
بيع أو المساهمة في موجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك - تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28	مؤجل لأجل غير مسمى

تقوم المجموعة حاليًا بتقييم أثر تطبيق هذا التعديل. وستقوم بتطبيقه عندما يصبح ساري المفعول.

الأُمور المتعلقة بالمناخ

تأخذ المجموعة في الاعتبار الأمور المتعلقة بالمناخ عند اتخاذ الأحكام واستخدام التقديرات والافتراضات المحاسبية، حسبما يكون ملائمًا. يتضمن هذا التقييم مجموعة واسعة من التأثيرات المحتملة على المجموعة بسبب المخاطر المادية والانتقالية. من المتوقع أن تؤثر معظم المخاطر المتعلقة بالمناخ على مدى أطول عمومًا من أجل الاستحقاق التعاقدي لمعظم التعرّضات، ومع ذلك فإن الأمور المتعلقة بالمناخ تزيد من عدم اليقين حول التقديرات والافتراضات التي تدعم بعض البنود في البيانات المالية. في الوقت الحالي، لا تؤثر المخاطر المتعلقة بالمناخ تأثيرًا جوهريًا على القياس، وبرغم ذلك تراقب المجموعة عن كثب التغيرات والتطورات ذات الصلة. تشمل البنود والمبالغ الأكثر تأثرًا بشكل مباشر بالأمور المتعلقة بالمناخ، من بين أمور أخرى، العمر الإنتاجي للعقارات والمعدات، وانخفاض قيمة الموجودات غير المالية، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وقياس القيمة العادلة.

4. إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ونظرة عامة

إدارة المخاطر

تشمل أعمال المجموعة المخاطرة بطريقة مستهدفة وإدارة تلك المخاطر بشكل مهني. إن الوظائف الرئيسية لإدارة مخاطر البنك تقوم على تحديد المخاطر الرئيسية على البنك وقياسها وقياس مراكز المخاطر وتحديد

تخصيصات رأس المال. تقوم المجموعة بشكل دوري بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر الخاصة بها لتعكس التغيرات في السوق والمنتجات وأفضل ممارسات السوق.

إن هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين الخطر والعائد، وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة. تُعرّف المجموعة المخاطر على أنها احتمال الخسائر أو ضياع الأرباح، والتي يمكن أن تتسبب بها عوامل داخلية أو خارجية.

المخاطر متأصلة في أنشطة المجموعة، لكنها تُدار من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، وتخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه حساسة بالنسبة للربحية المستمرة للمجموعة، وكل فرد في المجموعة مسؤول عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمسؤولياته/مسؤولياتها. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان والسيولة والسوق، بما فيها المتاجرة وغير المتاجرة والمخاطر التشغيلية.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة، فتلک المخاطر تتم مراقبتها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي في المجموعة.

• **هيكل إدارة المخاطر**

إن مجلس الإدارة هو المسؤول بالكامل عن تحديد ورصد عمليات إدارة ومراقبة المخاطر، غير أن هناك جهات مستقلة منفصلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

• **اللجنة التنفيذية**

تتحمل اللجنة التنفيذية المسؤولية الكاملة عن وضع استراتيجية المخاطر، وتطبيق المبادئ، وإطار العمل والسياسات والحدود، وهي مسؤولة عن أمور المخاطر الأساسية، وإدارة ومراقبة قرارات المخاطر ذات الصلة.

• **قسم إدارة المخاطر**

قسم إدارة المخاطر مسؤول عن تنفيذ وحفظ الإجراءات ذات الصلة للتأكد من عملية الرقابة المستقلة، وهو مسؤول أيضاً عن مراقبة الالتزام بمبادئ المخاطر والسياسات والقيود في المجموعة. كل مجموعة أعمال لها قسم لا مركزي يكون مسؤولاً عن الرقابة المستقلة للمخاطر، بما في ذلك مراقبة التعرض للمخاطر مقابل حدود وتقييم مخاطر المنتجات الجديدة والمعاملات المهيكلية. يحرص هذا القسم أيضاً على الإحاطة الكاملة بالمخاطر في أنظمة قياس المخاطر والإبلاغ عنها.

• **الخزينة**

الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام كما تضعه لجنة الموجودات والمطلوبات من وقت لآخر.

• **التدقيق الداخلي**

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر على نطاق المجموعة سنوياً من قبل إدارة التدقيق الداخلي، حيث تقوم بفحص كل من كفاية الإجراءات المتخذة ومدى التزام المجموعة بالإجراءات. تقوم إدارة التدقيق بمناقشة نتائج التقييم مع الإدارة، وترفع تقارير بنتائجها وتوصياتها إلى لجنة التدقيق.

نظم القياس وتقارير المخاطر

تقاس مخاطر المجموعة باستخدام طريقة تعكس كلاً من الخسارة المتوقعة المحتمل وقوعها في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة، والتي تكون تقديراً للخسارة الفعلية النهائية استناداً إلى نماذج إحصائية. تستخدم النماذج الاحتمالات المشتقة من الخبرة التاريخية ومعدّلة لتعكس البيئة الإقتصادية. تقوم المجموعة بإجراء توقعٍ لأسوأ ما يمكن وقوعه في حالة الأحداث الشديدة، التي تقع وتكون في الواقع غير محتملة الحدوث.

يتم تنفيذ مراقبة والسيطرة على المخاطر بشكل رئيسي استناداً إلى حدود تم وضعها من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة السوق بالنسبة للمجموعة، إضافة إلى مستوى المخاطر المقبولة من قبل المجموعة، مع التركيز الإضافي على صناعات مختارة. إضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة وتقيس القدرة الكاملة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض المجمع للمخاطر ضمن كافة أنواع المخاطر وأنشطتها.

يتم فحص المعلومات المجمعة من كافة إدارات الأعمال ومعالجتها من أجل تحليل وضبط وتحديد المخاطر المبكرة. يتم عرض هذه المعلومات وشرحها لمجلس الإدارة واللجنة التنفيذية.

يتضمن التقرير التعرض المجمع لمخاطر الائتمان وتوقعات الائتمان المقاسة واستثناءات الحدود والقيمة المعرضة للمخاطر ومعدلات السيولة وتغيرات مخاطر المحفظة. يتم شهرياً إصدار تقارير مفصلة عن الصناعة والعملاء والمخاطر الجغرافية. تقوم اللجنة العليا بتقييم مدى ملاءمة مخصص انخفاض القيمة بشكل ربع سنوي.

يتم إعداد تقارير مخاطر معدة خصيصاً على كافة المستويات ضمن المجموعة، ويتم توزيعها للتأكد من أن جميع إدارات الأعمال يمكنها الوصول إلى المعلومات الضرورية والحديثة.

يتم إطلاع الإدارة العليا وكافة الأعضاء الآخرين المعنيين في المجموعة بشكل دوري على خطط استخدام حدود السوق، وتحليلات القيمة المعرضة للمخاطر، واستثمارات الملكية والسيولة، إضافة إلى أي تطورات أخرى حول المخاطر.

الحد من المخاطر

تستخدم المجموعة وكجزء من استراتيجيتها العامة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناجمة عن تغيرات في معدلات الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر حقوق الملكية، ومخاطر الائتمان والتعرضات الناجمة عن معاملات التوقع.

يتم تقييم المخاطر قبل الدخول في أية معاملات تحوط، والتي يتم إعتمادها من قبل السلطة الإدارية المناسبة في المجموعة.

تستخدم المجموعة بصورة نشطة ضمانات للتقليل من مخاطر الائتمان (للمزيد من التفاصيل راجع إيضاح 4 (ب) أدناه حول مخاطر الائتمان).

زيادة تركيز المخاطر

ينشأ تركيز المخاطر عندما يكون عدد من الأطراف المقابلة يعملون في أنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو لديهم سمات اقتصادية مماثلة، والتي تتسبب في إضعاف مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية بصورة مماثلة في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها. تبين التركيزات الحساسة النسبية لأداء المجموعة بالنسبة للتطورات المؤثرة على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب التركيز الزائد للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات المجموعة على إرشادات محددة للإحتفاظ بمحفظة متنوعة، مع تحديد أسقف لمخاطر القطاعات الجغرافية والقطاعات الصناعية. وبناءً عليها تتم إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية المحددة.

(ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في فشل أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزاماته المالية بالصورة التي ينتج عنها خسارة مالية للطرف الآخر. في حالة المشتقات يقتصر هذا على القيمة العادلة الموجبة. تحاول المجموعة الحد من المخاطر الائتمانية عن طريق مراقبة التعرض الائتماني، وحصر المعاملات الائتمانية مع أطراف مقابلة معينة، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

ينشأ تركيز مخاطر الائتمان عندما يعمل عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو لديهم سمات اقتصادية مماثلة، والتي تتسبب في إضعاف مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية بصورة مماثلة في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها. تبين التركيزات لمخاطر الائتمان حساسية أداء المجموعة بالنسبة للتطورات المؤثرة على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

تسعى المجموعة لإدارة مخاطر الائتمان عن طريق تنويع أنشطتها في الإقراض لتفادي تركيز مخاطر غير مرغوب مع أحد أفراد أو مجموعة من العملاء ضمن منطقة عمل محددة. وتقوم المجموعة بالحصول على ضمانات متى كان ذلك ضرورياً. يعتمد نوع وقيمة الضمانات المستحقة على تقييم مخاطر الطرف المقابل، وتطبق المجموعة مبادئ توجيهية معينة فيما يتعلق بأنواع الضمانات المقبولة وعوامل التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي:

- للإقراض التجاري: الرهن على العقارات العقارية والبضاعة والذمم التجارية المدينة والنقد والأوراق المالية.
- لقروض الأفراد: الرهن على العقارات السكنية أو النقد أو الأوراق المالية.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب المجموعة ضمانات إضافية وفقاً لإتفاقية القرض، وتقوم بمراقبة القيمة السوقية للضمانات الإضافية من خلال مراجعتها لكفاية المخصص لخسائر القروض.

كما تستلم المجموعة ضمانات شركات من الشركات الأم للقروض والسلف التي تمنح للشركات التابعة.

(1) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر قبل أي ضمانات أو مصادر تعزيز الائتمان الأخرى

2024			2023
ايضاحات			ألف ريال قطري
التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المسجلة في بيان المركز المالي الموحد هو كالتالي:			أرصدة لدى المصرف المركزي
			1,723,173
			14,760,032
			34,753,943
			8,152,039
مستحق من بنوك			153,794
قروض وسُلف لعملاء			349,768
استثمارات مالية – دين			59,388,858
موجودات أخرى			12
الإجمالي كما في 31 ديسمبر/كانون الأول			24
التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى يعرض كالتالي:			7,062,677
			11,381,045
			18,443,722
ضمانات وخطاب اعتماد			17,578,681
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة			77,832,580
الإجمالي كما في 31 ديسمبر/كانون الأول			75,993,104

يمثل الجدول أعلاه السيناريو الأسوأ لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها لتعزيزات الائتمانية الأخرى المرفقة. بالنسبة للموجودات في بيان المركز المالي الموحد، استندت التعرضات الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الصادر عنها التقرير في بيان المركز المالي الموحد.

القطاعات الجغرافية

يحلل الجدول التالي المخاطر الائتمانية للمجموعة بقيمها الدفترية (بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي دعم ائتماني آخر)، حسب المناطق الجغرافية.

دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى					قطر	أوروبا	باقي دول العالم	الإجمالي
ألف ريال قطري					ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024					1,723,173	-	-	1,723,173
أرصدة لدى المصرف المركزي					6,464,586	902,115	1,387,912	11,730,677
أرصدة مستحقة من بنوك					35,632,943	30,376	-	35,663,319
قروض وسُلف لعملاء					8,238,339	440,478	288,225	9,143,460
استثمارات مالية – دين					153,794	-	-	153,794
موجودات أخرى					52,212,835	1,372,969	1,676,137	58,414,423
الإجمالي								
التعرض التخز لمخاطر الائتمان هو كالتالي:					6,115,216	1,090	128,735	6,262,015
ضمانات وخطابات اعتماد					11,316,666	-	-	11,316,666
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة					17,431,882	1,090	128,735	17,578,681
الإجمالي								
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى					قطر	أوروبا	باقي دول العالم	الإجمالي
ألف ريال قطري					ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023					1,373,076	-	-	1,373,076
أرصدة لدى المصرف المركزي					9,143,690	635,514	1,955,824	14,760,032
أرصدة مستحقة من بنوك					34,717,045	36,898	-	34,753,943
قروض وسُلف لعملاء					7,416,151	440,785	119,579	8,152,039
استثمارات مالية – دين					349,769	-	-	349,769
موجودات أخرى					52,999,731	1,113,197	2,075,403	59,388,859
الإجمالي								
التعرض التخز لمخاطر الائتمان هو كالتالي:					6,922,054	1,091	122,095	7,062,677
ضمانات وخطابات اعتماد					11,381,045	-	-	11,381,045
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة					18,303,099	1,091	122,095	18,443,722
الإجمالي								

(2) تركيز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان

القطاعات الصناعية

يحلل الجدول التالي تعرض المجموعة لمخاطر ائتمان بقيمها الدفترية (قبل الأخذ في الاعتبار الضمانات أو أي دعم ائتماني آخر) مصنفة حسب قطاعات الصناعة للأطراف المقابلة للمجموعة.

صافي التعرض للمخاطر	إجمالي التعرض للمخاطر	صافي التعرض للمخاطر	إجمالي التعرض للمخاطر	
2023	2023	2024	2024	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
ممول				
11,128,107	11,139,374	11,429,265	11,441,116	الحكومة
75,086	75,178	329,794	329,894	الهيئات الحكومية
1,097,020	1,106,988	852,237	857,878	الصناعة
9,549,437	9,937,787	9,716,566	10,275,632	التجارة
24,885,866	25,191,475	22,302,919	22,665,102	الخدمات
4,101,204	4,987,322	4,123,916	5,019,349	المقاولات
5,509,930	5,683,624	6,396,097	6,957,613	العقارات
2,368,486	2,745,160	2,517,569	2,763,339	الأفراد
673,723	673,723	746,060	746,060	فوائد مستحقة
59,388,859	61,540,631	58,414,423	61,055,983	إجمالي الممول
غير ممول				
4,227,978	4,228,052	4,757,712	4,757,744	الهيئات الحكومية وشبه الحكومية
1,515,043	1,516,619	1,371,857	1,373,469	الخدمات
12,700,701	12,712,477	11,449,112	11,463,676	التجارة وأخرى
18,443,722	18,457,148	17,578,681	17,594,889	إجمالي غير الممول
77,832,581	79,997,779	75,993,104	78,650,872	الإجمالي

يبلغ الحد الأقصى للتعرض الصافي من الضمانات الملموسة 29.9 مليار ريال قطري (2023: 30.6 مليار ريال قطري). وتشمل أنواع الضمانات التي يتم الحصول عليها النقدية والرهون العقارية على العقارات والالتزامات الخاصة بالأسهم.

(3) جودة الائتمان

تدار جودة الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع المجموعة آلية تصنيف مخاطر المقترض الداخلية لتقييم العلاقات عبر محفظة الائتمان الخاصة بها. تستخدم المجموعة نظام تصنيف ائتماني بعشرة مستويات ذات مؤشرات منها 1 الى 7 تتعلق بحالات منتظمة السداد، و8 إلى 01 تتعلق بحالات غير منتظمة السداد. وفي حدود الحالات المنتظمة السداد، فإن تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4 تمثل درجة استثمارية، بينما تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 6 يمثل درجة استثمارية فرعية، و7 يمثل حالات تحت الملاحظة. ويمثل تصنيف مخاطر المقترض من 8 إلى 01 حالات دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة على التوالي. يتم تخصيص تصنيف لجميع الائتمانات وفقاً للمعايير المحددة. تسعى المجموعة باستمرار إلى تحسين منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية، وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان، لتعكس المخاطر الائتمانية الأساسية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات الإقراض مرة واحدة على الأقل في السنة، وبصورة أكثر تكرارا في حالة الموجودات غير العاملة.

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية والالتزامات والضمانات المالية.

المبلغ المستحقة من البنوك	2023				2024			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4	11,565,261	-	-	14,581,886	11,565,261	-	-	14,581,886
الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7	-	167,847	-	167,847	-	167,847	-	167,847
دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8	-	-	-	-	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9	-	-	-	-	-	-	-	-
خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10	-	-	-	-	-	-	-	-
	11,565,261	167,847	-	11,733,108	11,565,261	167,847	-	11,733,108
مخصص الخسارة	(956)	(1,475)	-	(2,431)	(956)	(1,475)	-	(2,431)
	11,564,305	166,372	-	11,730,677	11,564,305	166,372	-	11,730,677
القيمة الدفترية								

قروض ودفعات مقدمة للعملاء	2023				2024			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4	20,728,277	885,312	-	21,613,589	20,728,277	885,312	-	21,613,589
الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7	8,223,299	7,342,953	-	15,566,252	8,223,299	7,342,953	-	15,566,252
دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8	-	-	-	12,357	-	-	-	12,357
مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9	-	-	-	174,445	-	-	-	174,445
خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10	-	-	-	913,119	-	-	-	913,119
	28,951,576	8,228,265	1,099,921	38,279,762	28,951,576	8,228,265	1,099,921	38,279,762
مخصص الخسارة	(228,263)	(1,533,485)	(854,695)	(2,616,443)	(228,263)	(1,533,485)	(854,695)	(2,616,443)
	28,723,313	6,694,780	245,226	35,663,319	28,723,313	6,694,780	245,226	35,663,319
القيمة الدفترية								

الإجمالي	2023			الإجمالي	2024			
	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1		المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
7,777,182	-	-	7,777,182	8,598,927	-	-	8,598,927	استثمارات في أوراق مالية – أدوات الدين
387,738	-	-	387,738	567,219	-	-	567,219	الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4
-	-	-	-	-	-	-	-	الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7
-	-	-	-	-	-	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8
-	-	-	-	-	-	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9
-	-	-	-	-	-	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10
8,164,920	-	-	8,164,920	9,166,146	-	-	9,166,146	مخصص الخسارة
(12,881)	-	-	(12,881)	(22,686)	-	-	(22,686)	
8,152,039	-	-	8,152,039	9,143,460	-	-	9,143,460	القيمة الدفترية

الإجمالي	2023			الإجمالي	2024			
	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1		المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
947,581	-	27,370	920,211	1,212,508	-	10,055	1,202,453	التزامات القروض والضمانات المالية
1,174,324	-	195,629	978,695	1,034,195	-	100,787	933,408	الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4
-	-	-	-	-	-	-	-	الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7
-	-	-	-	-	-	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8
-	-	-	-	-	-	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9
-	-	-	-	-	-	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10
2,121,905	-	222,999	1,898,906	2,246,703	-	110,842	2,135,861	مخصص الخسارة
(13,427)	-	(4,386)	(9,041)	(16,208)	-	(11,099)	(5,109)	
2,108,478	-	218,613	1,889,865	2,230,495	-	99,743	2,130,752	القيمة الدفترية

(4) الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات وتسهيلات ائتمانية أخرى في سياق الاعمال الاعتيادية من الأطراف المقابلة، وعلى أساس إجمالي. لم يكن هناك خلال السنة انخفاض ملحوظ في جودة الضمانات التي تحتفظ بها المجموعة. بالإضافة إلى ذلك لم يكن هناك تغيير في سياسات الضمانات للمجموعة. تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية.

يعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. توجد إرشادات تغطي قبول وتقييم كل نوع من أنواع الضمانات. الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي كما يلي:

- بالنسبة لإقراض الشركات والشركات الصغيرة: تحميل مصاريف على الممتلكات العقارية والمخزون والذمم التجارية المدينة، وفي ظروف خاصة، ضمانات حكومية.

- بالنسبة لإقراض الأفراد: رهون عقارية على العقارات السكنية.

تحصل المجموعة أيضًا على ضمانات من الشركات الأم مقابل الحصول على قروض لشركاتها التابعة، وتحصل على ضمانات شخصية وضممانات مؤسسية للقروض التجارية الأخرى.

القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل القروض والسلف ذات قيمة منخفضة كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 هي 968,668 ألف ريال قطري (2023: 676,890 ألف ريال قطري).

(5) سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب قرض أو رصيد سند دين استثماري وأي مخصصات ذات صلة بخسائر الانخفاض في القيمة، عندما تحدد المجموعة أن القرض أو السند غير قابل للتحويل، وذلك بعد موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد وضع إعتبار لمعلومات مثل تلك المتعلقة بحدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للمقترض/المصدر، مثل عدم قدرة المقترض/المصدر على سداد الالتزام، أو عدم كفاية متحصلات الضمان الإضافي لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للقروض القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموماً على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه. خلال السنة، تم شطب مبلغ 230 ألف ريال قطري (2023: 121,672 ألف ريال قطري).

(6) المدخلات والإفتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر عدم الانتظام بالنسبة لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة، تقوم المجموعة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية على حد سواء، بما في ذلك نظام تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية، وتصنيفات المخاطر الخارجية، في حال توفرها، وحالة التأخر في سداد الحسابات والحكم الائتماني والخبرة التاريخية ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك. قد تقرر المجموعة أيضاً أن التعرض قد خضع لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان استناداً إلى مؤشرات نوعية ترى المجموعة أنها مؤشرات تدل على ذلك وقد لا ينعكس أثرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، يتم مراعاة المعايير التالية:

- (1) تخفيض الائتمان درجتين من AAA إلى AAB، ودرجة واحدة من AB إلى AAC.
- (2) تسهيلك متأخرة السداد بـ54 يوماً كما في تاريخ التقرير.

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية

من أجل تقليل مخاطر الائتمان إلى الحد الأدنى، كلفت المجموعة لجنة إدارة الائتمان التابعة لها بتطوير والحفاظ على تصنيف المخاطر الائتمانية للمجموعة، لتصنيف التعرضات وفقاً لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. يتكون إطار تصنيف مخاطر الائتمان للمجموعة من عشر فئات. تستند معلومات التصنيف الائتماني إلى مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها على أنها تنبؤية لمخاطر التخلف عن السداد وتطبيق الأحكام الائتمانية ذات الخبرة. تؤخذ طبيعة التعرض ونوع المقترض في الاعتبار في التحليل. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى خطر التخلف عن السداد.

درجات مخاطر الائتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر عدم الانتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

إنشاء هيكل أجل لاحتمالية عدم الانتظام

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها ويضع تقديرات لاحتمالية عدم الانتظام من التعرض وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات عدم الانتظام والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تعرضت فيها المجموعة للمخاطر.

تعريف عدم الانتظام

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة عدم انتظام عندما:

- لا يكون من المرجح على المقترض سداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون أن يكون للمجموعة حق الرجوع عليه باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الورقة المالية (إذا تم الاحتفاظ بأي منها)؛ أو
- تأخر المقترض في السداد لفترة أكثر من 09 يوماً فيما يتعلق بأي التزام ائتماني مادي للمجموعة؛ أو
- تصنيف المقترض في الفئة 8، 9 أو 01.

عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة عدم انتظام في السداد، تأخذ المجموعة أيضًا في الاعتبار المؤشرات التالية:

- مؤشرات كمية -مثل وضع التأخر في السداد وعدم السداد لاللتزام آخر لنفس الجهة المصدرة إلى المجموعة؛ و
- مؤشرات تتم بناءً على البيانات التي يتم تطويرها داخليًا ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة عدم الانتظام في السداد وأهميتها قد تتغير مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف عدم الانتظام في السداد إلى حد كبير مع تلك التي تطبقها المجموعة للأغراض الرقابية لرأس المال.

يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الحكم الشخصي حول كيفية أن تقوم التغييرات بالتأثير في عوامل الاقتصاد الكلي هذه على الخسارة الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على المرحلة 1 والمرحلة 2 من التعرض للمخاطر والتي تعتبر منتظمة السداد. تتم مراجعة المنهجيات والافتراضات ذات العلاقة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل دوري.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تمثل المدخلات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هيكل التّجال للمتغيرات التالية:

- احتمالية عدم الانتظام؛
- نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام؛
- التعرض عند عدم الانتظام.

وتُستمد هذه المؤشرات عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخليا والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية عدم الانتظام هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتستند هذه النماذج الإحصائية في المقام الأول إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء، ويتم تعزيزها ببيانات تقييم الائتمان الخارجي حيثما كان ذلك متاحًا.

نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام هو حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك عدم انتظام في السداد. تقوم المجموعة بتقدير مؤشرات نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام بناءً على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد أطراف مقابلة الغير منتظمة. كما يتم أيضًا تطبيق الحد الأدنى من التخفيضات التنظيمية المطلوبة على الضمانات المؤهلة للتوصل إلى الخسارة بافتراض عدم الانتظام. بالنسبة للمحفظة غير المضمونة، ونظرًا لانخفاض معدلات التخلف عن السداد، قرر البنك حاليًا افتراض خسارة عدم الانتظام بنسبة 60% بشكل تحفظي.

معلومات مستقبلية مضمنة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغييرات في عوامل الإقتصاد الكلي هذه على الخسارة الائتمانية المتوقعة، المطبقة على المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من التعرض والتي تعتبر ذات أداء. إن المنهجيات والإفتراضات المتضمنة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الإقتصادية في المستقبل، بشكل دوري وفقاً لسياسة المجموعة حول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

يتضمن تقييم زيادة المخاطر الائتمانية الجوهرية وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات مستقيّلة. قام البنك بتحليل تاريخي وحدد المتغيرات الإقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

توظف المجموعة نماذج إحصائية لدمج عوامل الإقتصاد الكلي على معدلات التخلف التاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الإقتصاد الكلي ذات دلالة إحصائية أو انحراف نتائج احتماليات عدم الانتظام (SDP) المتوقعة عن التوقعات الحالية للظروف الإقتصادية، يتم استخدام تراكب احتماليات عدم الانتظام النوعي بواسطة الإدارة استناداً إلى تحليل المحفظة.

قامت المجموعة بإحتساب احتماليات عدم الانتظام بناءً على العملية الموضّحة أدناه:

(1) الحصول على معدّلات عدم الانتظام الملحوظة (ODRs) يتم احتساب معدّلات عدم الانتظام الملحوظة لمحفظة البيع بالجملة وكل قطاع من قطاعات التجزئة التي يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها بشكل منفصل.

(2) الحصول على قيمة المتغيّرات الإقتصاديّة المتوقّعة ذات الصلة. يتم الحصول على المؤشرات الإقتصادية المختلفة المتوقّعة ذات الصلة مثل إجمالي الناتج المحليّ الإسمي ومنتجات النفط والغاز وصادرات السلع والخدمات من صندوق النقد الدولي أو منظمة الإقتصاد العالمية أو أي مصدر آخر للبيانات حسب ما هو مناسب.

(3) تحويل بيانات الإقتصاد الكلي من نقطة بيانات سنوية إلى شهريّة. يتم توفير القيم التاريخية والمتوقعة لمؤشرات الإقتصاد الكلي التي يتم النظر إليها لأغراض تحليل الانخفاض بشكل عام على مستوى سنوي. ومع ذلك، يتم حساب معدّلات عدم الانتظام الملحوظة ODRs بشكل شهري. وفقاً لذلك، تقوم المجموعة بتحويل بيانات الإقتصاد الكلي. إعتمدت المجموعة تقنية الاستيفاء التكعيبي لاستكمال البيانات المتغيرة الإقتصادية.

(4) إجراء تحليل للانخفاض إجراء تحليل المربع الأدنى العادي (OLS) الخاص بمعدّلات عدم الانتظام الملحوظة ODR لكل من المحفظة على القيمة التاريخية التاريخية للمؤشرات الإقتصادية.

(5) اختبار الأهمية الإحصائية للنموذج يتم تقييم أهمية النموذج الكلي وكذلك كل من القياسات الفردية على أساس اختبارات إحصائية مختلفة مثل معامل التحديد المعدل (R2)، اختبار (F) واختبار (T).

(6) توقّع معدّل عدم الانتظام الزمني (PiT) استناداً إلى القيمة المتوقعة للمتغيرات الإقتصادية في ظل سيناريو مختلف وقيمة معاملها وفقاً لتحليل الانخفاض المتعلق بها، يتم تقدير متّوسط عدم الانتظام الزمني (PiT) لكل جزء من حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل سنة من السنوات المتوقعة.

طريقة لتحليل السيناريو

يحقّر مصرف قطر المركزي البنوك للوصول الخسائر الائتمانية المتوقعة النهائية كما في سيناريو خسائر الائتمان المرجحة تحت سيناريوهات إقتصادية كلية مختلفة، وبالنظر إلى ذلك، وضعت المجموعة منهجية لإنشاء سيناريوهات للإقتصاد الكلي في ظل فرضية الإقتصاد كنقطة أساس للمقارنة، سواء كان في حالة إرتفاع أو إنخفاض.

تجميع أدوات الخسائر المقاسة على أساس جماعي

بالنسبة إلى مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم جمع التعرضات على أساس خصائص المخاطر المشتركة، بحيث تكون مخاطر التعرض داخل المجموعة متجانسة.

استناداً إلى معدّلات عدم الانتظام الملاحظة والأداء التاريخي والدراسات الإحصائية الداخلية الأخرى، تقوم المجموعة بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأقسام الفئات التالية:

1. قروض الرهن العقاري
2. قرض شخصي للمواطنين
3. قرض شخصي للعمالة الوافدة
4. قرض سيارات
5. السحب على المكشوف للشركات التجارية
6. بطاقات الائتمان

مخصص الخسارة

توضح الجداول التالية التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية.

31 ديسمبر/كانون الأول 2024			
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري

التعرض للخسائر الائتمانية المتوقعة

- قروض وسُلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض وضمانات مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير/كانون الثاني 2024

- قروض وسُلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض وضمانات مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

صافي التحويل بين المراحل

- قروض وسُلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض وضمانات مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

تم تكبده (رده) خلال السنة (بالصافي)

- قروض وسُلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض وضمانات مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

الشطب

- قروض وسُلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض وضمانات مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

الرصيد الختامي – كما في 31 ديسمبر 2024

- قروض وسُلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض وضمانات مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

228,263	1,533,485	854,695	2,616,443
22,686	-	-	22,686
5,109	11,099	-	16,208
956	1,475	-	2,431
257,014	1,546,059	854,695	2,657,768

الشطب			
-	-	-	- قروض وسُلف للعملاء
-	-	-	- استثمارات مالية (أدوات الدين)
-	-	-	- التزامات قروض و ضمانات مالية
-	-	-	- مبالغ مستحقة من بنوك
-	-	-	-
(121,672)	(121,672)	(121,672)	(121,672)

الرصيد الختامي – كما في 31 ديسمبر/كانون النول 2023			
314,183	1,033,644	787,030	2,134,857
12,881	-	-	12,881
9,041	4,386	-	13,427
3,777	256	-	4,033
339,882	1,038,286	787,030	2,165,198

31 ديسمبر/كانون الأول 2023			
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري

التعرض للخسائر الائتمانية المتوقعة			
-	-	-	- قروض وسُلف للعملاء
-	-	-	- استثمارات مالية (أدوات الدين)
-	-	-	- التزامات قروض و ضمانات مالية
-	-	-	- مبالغ مستحقة من بنوك

الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير/كانون الثاني 2023			
239,347	789,688	793,161	1,822,196
11,428	-	-	11,428
10,947	1,200	-	12,147
506	505	-	1,011

262,228	791,393	793,161	1,846,782
---------	---------	---------	-----------

صافي التحويل بين المراحل			
-	-	-	- قروض وسُلف للعملاء
-	-	-	- استثمارات مالية (أدوات الدين)
-	-	-	- التزامات قروض و ضمانات مالية
-	-	-	- مبالغ مستحقة من بنوك

(3,836)	(34,322)	38,158	-
---------	----------	--------	---

تم تكبده (رده) خلال السنة (بالصافي)			
78,672	278,278	77,383	434,333
1,453	-	-	1,453
(1,906)	3,186	-	1,280
3,271	(249)	-	3,022
81,490	281,215	77,383	440,088

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من مقابلة متطلباتها التمويلية عند حلول موعد استحقاقها، كمثال على ذلك، نتيجة سحب الودائع من قبل العملاء، أو متطلبات النقد من الالتزامات التعاقدية، أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات الدين، أو الهوامش المستدعاة بالنسبة للمشتقات، وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نضوب الموارد المالية المتاحة لإقراض العملاء وأنشطة المتاجرة والاستثمارات. في ظل الظروف القاسية، قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد، ومبيعات الموجودات، أو احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها متأصلة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية، ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالبنك، وأحداث على مستوى السوق بأكملها ويتضمن ذلك ولكنه لا يقتصر على، أحداث ائتمان وإندماج واستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية.

(1) إدارة مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم تمكن المجموعة من مقابلة متطلباتها التمويلية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة من اضطرابات في السوق أو إنخفاض التصنيف الائتماني، مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر التمويل. وللحماية من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع المصادر التمويلية وإدارة الموجودات، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات السيولة بتوفير رصيد كافي من النقد وما شبه النقد والذوراق المالية الجاهزة للتداول.

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمراقبة مواعيد الاستحقاقات على أساس شامل مع المراقبة المستمرة لموقف السيولة من قبل الخزينة.

(2) تحليل الاستحقاق (متضمنا كافة الموجودات والمطلوبات)

القيمة الدفترية	أقل من شهر	1 - 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	31 ديسمبر/كانون الأول 2024
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	1,162,330	324,764	489,153	203,502	-	
مستحق من بنوك	3,285,127	5,313,123	3,132,427	-	-	
قروض وسُلف لعملاء	1,076,247	2,710,596	6,793,673	3,844,576	21,238,227	
استثمارات مالية	940,231	434,826	590,744	6,452,001	1,027,134	
عقارات ومعدات	-	-	-	-	333,483	
موجودات أخرى	36,747	200,957	1,154	-	-	
الإجمالي	59,591,022	6,500,682	8,984,266	11,007,151	10,500,079	22,598,844
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	12,829,154	11,914,954	869,200	45,000	-	
ودائع عملاء	32,153,643	8,479,808	8,080,143	-	5,285,694	
سندات الدين	3,661,583	-	28,305	1,818,804	1,814,474	
قروض أخرى	1,460,814	-	4,814	-	1,456,000	
مطلوبات أخرى	1,032,568	275,339	502,050	176,350	78,829	
إجمالي حقوق الملكية	8,453,260	-	-	-	-	8,453,260
الإجمالي	59,591,022	20,670,101	9,484,512	12,348,152	8,634,997	8,453,260
الفرق	-	(14,169,419)	(500,246)	(1,341,001)	1,865,082	14,145,584

القيمة الدفترية	أقل من شهر	1 - 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	31 ديسمبر/كانون الأول 2023
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	916,212	283,137	287,565	368,514	-	
مستحق من بنوك	8,074,799	4,839,379	1,845,854	-	-	
قروض وسُلف لعملاء	1,330,092	1,548,591	6,751,041	6,443,902	18,680,317	
استثمارات مالية	744,524	341,059	1,064,562	5,750,070	481,529	
عقارات ومعدات	-	-	-	-	222,997	
موجودات أخرى	28,310	352,909	108,806	-	-	
الإجمالي	11,093,937	7,365,075	10,057,828	12,562,486	19,384,843	60,464,169
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	14,751,235	-	250,000	-	-	
ودائع عملاء	8,012,957	4,378,933	8,132,263	9,120,830	-	
سندات الدين	17,694	26,036	1,817,009	3,628,695	-	
قروض أخرى	-	5,745	-	1,456,000	-	
مطلوبات أخرى	114,130	261,118	170,958	75,786	-	
إجمالي حقوق الملكية	-	-	-	-	8,244,780	
الإجمالي	22,896,016	4,671,832	10,370,230	14,281,311	8,244,780	60,464,169
الفرق	(11,802,079)	2,693,243	(312,402)	(1,718,825)	-	11,140,063

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024						
القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	أقل من شهر	1 - 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
مطلوبات مالية غير مشتقة						
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	12,829,154	12,829,744	11,908,873	875,026	45,845	-
ودائع عملاء	32,153,643	32,235,071	7,906,621	8,214,018	10,582,728	5,531,704
سندات الدين	3,661,583	3,741,623	-	28,924	1,842,581	1,870,118
قروض أخرى	1,460,814	1,578,852	7,424	21,553	65,856	1,484,019
الإجمالي	50,105,194	50,385,290	19,822,918	9,139,521	12,537,010	8,885,841
الذوات المالية المشتقة						
إدارة المخاطر:						
تدفقات خارجة	9,026,517	2,963,626	2,963,626	3,166,168	2,896,722	-
تدفقات داخلية	(8,857,232)	(2,888,994)	(2,888,994)	(3,108,108)	(2,860,130)	-
	50,554,575	19,897,550	19,897,550	9,197,581	12,573,602	8,885,841

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023						
القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	أقل من شهر	1 - 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
مطلوبات مالية غير مشتقة						
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	15,001,235	15,002,210	14,743,922	-	258,288	-
ودائع عملاء	29,644,983	30,253,970	7,591,638	4,422,278	8,381,043	9,859,011
سندات الدين	5,489,434	5,639,351	18,178	26,747	1,866,632	3,727,794
قروض أخرى	1,461,745	1,676,035	5,427	10,330	48,147	1,612,131
الإجمالي	51,597,397	52,571,566	22,359,165	4,459,355	10,554,110	15,198,936
الذوات المالية المشتقة						
إدارة المخاطر:						
تدفقات خارجة	9,026,517	2,963,627	2,963,627	3,166,168	2,896,722	-
تدفقات داخلية	(8,857,232)	(2,888,994)	(2,888,994)	(3,108,108)	(2,860,130)	-
	52,740,851	22,433,798	22,433,798	4,517,415	10,590,702	15,198,936

(د) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في أن تتأثر أرباح أو رأس مال المجموعة، أو مقدرتها في تحقيق أهدافها التجارية، سلبيًا بالتغيرات في مستوى تقلب أسعار السوق أو الأسعار، مثل أسعار الفائدة، وأسعار البضائع، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم.

(1) إدارة مخاطر السوق

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السوق لديها ضمن إطار العمل التنظيمي للحدود المقررة من قبل مصرف قطر المركزي. إن وضع إطار عمل داخلي لإدارة مخاطر السوق، وضمان التقيد بهذه المنهجية، هو مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة، والتي تضم الإدارة العليا متضمنة أعضاء جهاز إدارة المخاطر. إن المجموعة معرضة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة للفروق، أو الفجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات، أو الأدوات خارج الميزانية العمومية، التي تصبح مستحقة أو يعاد تسعيرها خلال فترة معينة.

تتم إدارة فجوات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن إطار الحدود الموضوعة من جانب المجلس. يتم رصد جميع المخاطر وإبلاغ الإدارة العليا عنها على أساس يومي، ويتم تصعيد أي مخالفات على الفور. بالإضافة إلى ذلك، يتم رصد جميع أنشطة التداول بشكل مستمر على مستوى لجنة الموجودات والمطلوبات.

(2) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة - محافظ محتفظ بها لغير المتاجرة

إن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ المحتفظ بها لغير المتاجرة، هي مخاطر الخسارة من تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية، بسبب تغير في أسعار الفائدة في السوق. تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة والحصول على حدود موافق عليها مسبقا لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي الجهة المراقبة للالتزام بهذه الحدود، وتساندها رقابة الخزينة المركزية للمجموعة أثناء الأنشطة اليومية.

فيما يلي ملخص مركز فجوة أسعار الفائدة للمجموعة للمحافظ المحتفظ بها لغير المتاجرة:

إعادة تسعير في:							معدل الفائدة الفعلي
القيمة الدفترية	أقل من 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير حساسة للفائدة	ألف ريال قطري	
31 ديسمبر/كانون الأول 2024	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	175,461	-	-	-	2,004,288	3.85%	
مستحق من بنوك	8,516,294	3,200,186	-	-	14,197	5.50%	
قروض وسُلف لعملاء	8,298,202	24,208,193	2,500,863	453,293	202,768	6.99%	
استثمارات مالية	688,724	952,999	6,474,289	1,027,451	301,473	3.83%	
عقارات ومعدات	-	-	-	-	333,483		
موجودات أخرى	-	-	-	-	238,858		
	17,678,681	28,361,378	8,975,152	1,480,744	3,095,067		
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	1,222,182	45,000	-	-	11,561,972	4.30%	
ودائع عملاء	13,259,503	10,428,225	6,076,840	-	2,389,075	5.16%	
سندات الدين	28,305	1,818,804	1,814,474	-	-	2.41%	
قروض أخرى	1,460,814	-	-	-	-	6.38%	
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	1,032,568		
إجمالي حقوق الملكية	-	-	-	-	8,453,260		
	15,970,804	12,292,029	7,891,314	-	23,436,875		
فجوة حساسية سعر الفائدة	1,707,877	16,069,349	1,083,838	1,480,744	(20,341,808)		
فجوة حساسية سعر الفائدة المتراكم	1,707,877	17,777,227	18,861,065	20,341,808	-		

العملة	التغير في نقاط الأساس	حساسية صافي إيرادات الفوائد	
		2024	2023
		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
ريال قطري	25	23,794	23,250
عملات أجنبية	25	26,974	26,392

تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على الأسهم الصادر عنها التقرير بالطرق التالية:

- الأرباح المدورة الناجمة عن الارتفاعات أو الانخفاضات في صافي إيراد الفوائد وتغيرات القيمة العادلة الصادر عنها التقرير في بيان الدخل الموحد؛
- تُسجّل احتياطات القيمة العادلة، الناشئة عن الارتفاعات أو الانخفاضات في القيم العادلة لأدوات الدين، مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

تُدار المراكز الشاملة لمخاطر سعر الفائدة لغير المتاجرة من قبل الخزينة المركزية للمجموعة، التي تستخدم الاستثمارات المالية، والدفعات المقدمة للبنوك، والودائع من البنوك، والأدوات المشتقة، لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة غير المخصصة للمتاجرة.

(3) التعرض لمخاطر العملات - محافظ محتفظ بها لغير المتاجرة

معاملات العملة الأجنبية

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في معدلات الصرف الأجنبي. تتعرض المجموعة لئثر التقلب في معدلات الصرف الأجنبي السائدة على مركزها المالي الموحد. وضع مجلس الإدارة حدوداً على مستوى التعرض لمخاطر العملات والتي تتم مراقبتها بشكل يوميّ.

كان لدى المجموعة صافي المراكز المفتوحة التالية في نهاية السنة:

صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية:	2024		2023	
	ألف ريال قطري		ألف ريال قطري	
جنيه استرليني	(689)	(38)		
يورو	24,723	14,227		
دولار أمريكي	1,007,034	776,258		
عملات أخرى	14,007	21,168		
الإجمالي	1,045,075	811,615		

تدير المجموعة تعرضها لمخاطر العملات ضمن حدود وضعها مجلس الإدارة. يتم وضع حدود ”خلال اليوم“ و”الليلة الواحدة“ لكل عملة بشكل مستقل وبالإجمالي. إن الريال القطري مربوط بالدولر الأمريكي. على الرغم من أن المجموعة لا تتعرض لأي مخاطر عملات فقد تم وضع حدود للتعرض للدولار الأمريكي.

إن كافة التعرضات للعملات الأخرى محدودة ولا تتعرض المجموعة بشكل مؤثر إلى مخاطر العملات الأخرى.

	إعادة تسعير في:						31 ديسمبر/كانون الأول 2023
	القيمة الدفترية	أقل من 3 أشهر	12-3 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير حساسة للفائدة	معدل الفائدة الفعلي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	1,855,428	99,000	-	-	-	1,756,428	3.85%
مستحق من بنوك	14,760,032	12,895,963	1,845,854	-	-	18,215	5.50%
قروض وسُلف لعملاء	34,753,943	8,219,651	23,879,529	2,392,178	160,646	101,939	6.99%
استثمارات مالية	8,381,744	855,878	1,064,562	5,750,070	481,529	229,705	3.83%
عقارات ومعدات	222,997	-	-	-	-	222,997	
موجودات أخرى	490,025	-	-	-	-	490,025	
	60,464,169	22,070,492	26,789,945	8,142,248	642,175	2,819,309	
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي	15,001,235	2,819,270	250,000	-	-	11,931,965	3.06%
ودائع عملاء	29,644,983	10,559,278	8,001,302	8,487,666	-	2,596,737	4.62%
سندات الدين	5,489,434	43,731	1,817,009	3,628,694	-	-	2.49%
قروض أخرى	1,461,745	1,461,745	-	-	-	-	6.23%
مطلوبات أخرى	621,992	-	-	-	-	621,992	
إجمالي حقوق الملكية	8,244,780	-	-	-	-	8,244,780	
	60,464,169	14,884,024	10,068,311	12,116,360	-	23,395,474	
فجوة حساسية سعر الفائدة	7,186,468	16,721,634	(3,974,112)	642,175	(20,576,165)		
فجوة حساسية سعر الفائدة المتراكم	7,186,468	23,908,102	19,933,990	20,576,165	-		

تحليل الحساسية

يبين الجدول التالي الحساسية لتغير معقول محتمل في أسعار الفائدة، مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة لبيان الدخل الموحد وبيان حقوق الملكية الموحد للمجموعة.

إن حساسية بيان الدخل الموحد هي الأثر الناتج عن تغيرات مفترضة في معدلات الفائدة على صافي إيراد الفوائد لمدة سنة واحدة، اعتماداً على معدل سعر فائدة متغير للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها لغير المتاجرة كما في 13 ديسمبر/كانون الأول 2024، متضمنة أثر أدوات التحوط. يتم احتساب حساسية حقوق الملكية من خلال الإفصاح عن الموجودات المالية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ذات المعدل الثابت، كما في 13 ديسمبر/كانون الأول 2024 لئثر التغيرات المفترضة في معدلات الفائدة، وتستند إلى افتراض أن هناك تحركات موازية في منحنى العائدات. من المتوقع أن يكون أثر الانخفاضات في نقاط الأساس مساوياً ومقابلاً لئثر الزيادات المعروضة.

تحليل الحساسية				
الزيادة / (النقص) في الربح والخسارة		الزيادة / (النقص) في الإيرادات الشاملة الأخرى		1% تغير في معدل صرف العملة
2024	2023	2024	2023	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
جنه استرليني	(7)	-	-	
يورو	247	142	-	
عملات أخرى	140	212	-	

(4) التعرض لمخاطر سعر السهم - محافظ محتفظ بها لغير المتاجرة

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من تقلبات في مؤشرات الأسهم وأسعارها. قام مجلس الإدارة بوضع حدود على مبلغ ونوع الاستثمارات التي يمكن قبولها. تتم مراقبتها بشكل مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم غير المتداولة من محفظة استثمار المجموعة.

الأثر على حقوق الملكية نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كاستثمارات متاحة للبيع في نهاية السنة، نتيجة للتغيرات في مؤشرات الأسهم ومع بقاء كافة المتغيرات ثابتة هو كالتالي:

التغير في أسعار الأسهم (%)	التأثير على حقوق الملكية 2024	التأثير على حقوق الملكية 2023
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
مؤشرات السوق		
بورصة قطر	10%	24,666
		16,898

(هـ) المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسائر الناجمة من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. يدير البنك مخاطره التشغيلية بصورة رئيسية من خلال إطار عمل المخاطر التشغيلية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والتي تتكون من سياسة المخاطر التشغيلية، ولجنة المخاطر التشغيلية والتي لها ممثلون من كافة الإدارات. تستخدم المجموعة منهجاً ملتزماً ببازل 3 معروف باسم عملية ”التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية“ من أجل تقييم وتوثيق والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية التي تتم مواجهتها في إطار نشاط الأعمال الاعتيادية.

تعتمد لجنة المخاطر التشغيلية على التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية كل عامين، وتستعرض المخاطر التشغيلية التي تواجه الوظائف المختلفة في المجموعة بشكل منتظم خلال السنة لتتبع حالة المخاطر المفتوحة وإيجاد الضوابط المناسبة كلما دعت الحاجة. كما ان كل من وظائف الائتمان والتدقيق الداخلي، يُجريان مراجعات دورية مستقلة لتقييم كفاية الفحص والضوابط في أي فترة مطلوبة.

لدى البنك خطة استمرار أعمال موثقة بدقة وخطة استعادة عند الكوارث. تحدد هاتان الوثيقتان الإجراءات الواجب اتباعها في حالات الكوارث. تهدف خطة استمرار الأعمال إلى الكشف عن مستوى الأثر على أنشطة أعمال البنك عند الاضطرار للعمل من موقع مختلف في حالة الطوارئ أو الكوارث الطبيعية. تتضمن الخطة الوصول إلى أنظمة الكمبيوتر والإنترنت بالشبكات المحلية ومخدمات قواعد البيانات والإنترنت والشبكة الداخلية والبريد الإلكتروني الخ. إنها عملية موضوعة بإتقان، وتتم بشكل دوري خلال السنة. تم إجراء آخر اختبار عند الكوارث واستمرارية الأعمال 3 ديسمبر/كانون الأول 2024 و 17 أكتوبر 2024 على التوالي. تم التوقيع على إتمام الاختبارين من قبل كافة الإدارات المعنية للتأكيد على إجراء الاختبارات بنجاح من قبلهم، بالإضافة إلى تقرير تم توزيعه على جميع

أعضاء لجنة المخاطر التشغيلية للتعليق والمراجعة. تم تدقيق كل من خطة استمرار الأعمال وخطة الاستعادة عند الكوارث بشكل مستقل، من قبل مدققين خارجيين من إحدى الشركات الأربعة الكبرى وفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي، وتبين أنها شاملة ومنفذة بشكل جيد.

كما يتم تقديم تدريب أساسي على إطفاء الحرائق للموظفين المسؤولين عن الحرائق بشكل دوري، بمساعدة هيئة الدفاع المدني. يتم إجراء تدريب على الإخلاء سنوياً كجزء من إجراءات السلامة والأمان في جميع أنحاء شبكة الفروع.

(و) إدارة رأس المال

رأس المال التنظيمي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل كسب ثقة المستثمر والمقرض والسوق، ولإستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضاً الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين، وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى، والمنافع والضمانات التي يمكن الحصول عليها، من خلال مركز رأسمالي قوي.

لقد التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي خلال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً. يتم احتساب معدل كفاية رأس المال لدى المجموعة وفقاً لإرشادات لجنة بازل 3 التي تم تبنيها من قبل مصرف قطر المركزي.

مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة بموجب بازل 3 وتنظيمات مصرف قطر المركزي في 13 ديسمبر/كانون الأول كما يلي:

2024	2023	
بازل 3	بازل 3	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
الأسهم العادية لرأس المال من الفئة الأولى	6,723,474	6,493,153
شريحة رأس المال الأولى	1,092,000	1,092,000
شريحة رأس المال الثانية	457,673	453,455
إجمالي رأس المال التنظيمي	8,273,147	8,038,608

الموجودات المرجحة بالمخاطر

2024	2023	
بازل 3	بازل 3	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان	35,268,419	35,351,696
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	46,476	35,395
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر التشغيل	3,639,928	2,814,881
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	38,954,823	38,201,972

رأس المال الأساسي بدون هامش الأمان المتحفظ	رأس المال الأساسي متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الأولي متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الثانية متضمن هامش الأمان المتحفظ	إجمالي رأس المال متضمن هامش الأمان المتحفظ و هامش البنك ذات التأثير الهام وتكلفة رأس المال من الركيزة الثانية وفقا لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال	إجمالي رأس المال متضمن هامش الأمان المتحفظ و هامش البنك ذات التأثير الهام	إجمالي رأس المال متضمن هامش الأمان المتحفظ و هامش البنك ذات التأثير الهام
الحد الأدنى الفعلي حسب مصرف قطر المركزي	6.0%	8.50%	10.50%	12.50%	12.50%	14.24%
الفعلي:	2024	17.26%	20.06%	21.24%	21.24%	21.24%
2023	17.00%	17.00%	19.86%	21.04%	21.04%	21.04%

5. استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية لعدم اليقين حول التقديرات

تضع المجموعة تقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما فيها توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أن تكون معقولة في ظل الظروف.

(1) مبدأ الاستمرارية

أجرت إدارة المجموعة تقييماً لقدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها وتوصلت إلى أن لدى المجموعة الموارد للاستمرار للمستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك ليس للإدارة علم بأي شكوك جوهرية يمكن أن تثير ريبة جوهرية حول قابلية المجموعة على الاستمرار في أعمالها. لهذا السبب يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على مبدأ الاستمرارية.

(2) مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع الإيضاح 4 (ب) (6) ”المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير انخفاض قيمة الموجودات المالية“.

يتم تقييم الاستثمارات في أدوات الدين لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة وفق الأساس الوارد بقسم السياسات المحاسبية الهامة.

(3) القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما لا يمكن التوصل للقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي الموحد من أسواق نشطة، يتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم التي تشمل استخدام النماذج الحسابية. تستمد مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها حيثما كان ذلك ممكناً، وفي حالة عدم توفر بيانات يمكن ملاحظتها بالسوق، يتم استخدام أحكام لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات متعلقة بالسيولة ومدخلات نموذجية، مثل معدلات الخصم والتقلبات وما إلى ذلك.

(4) حق في استخدام الموجودات

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) في مدة التأجير فقط إذا كان عقد الإيجار مؤكداً إلى حدّ ما (أو لم يتم إنهاؤه).

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة (RBI). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

(ب) الأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

(1) تقييم الأدوات المالية

إن السياسة المحاسبية للمجموعة حول قياس القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة.

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقاً للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس.

- المستوى 1: الأسعار المتداولة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لأداة مماثلة.
- المستوى 2: أساليب تقييم أخرى تكون فيها كافة المدخلات ذات الأثر الهام على القيمة العادلة المسجلة، يمكن ملاحظتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3: أساليب تقييم تستخدم أثراً هاماً على القيمة العادلة المسجلة التي لا تستند على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها.

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة - تدرج القيمة العادلة

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير، وفقاً لتدرج القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
ألف	ألف	ألف	ألف
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
31 ديسمبر/كانون الأول 2024			
-	7,131	-	7,131
استثمارات مالية (مقاسة من خلال الربح أو الخسارة / الإيرادات الشاملة الأخرى)	53,806	-	831,812
778,006	60,937	-	838,943
-	257,843	-	257,843
مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	257,843	-	257,843
-	257,843	-	257,843

المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
ألف	ألف	ألف	
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
31 ديسمبر/كانون الأول 2023			
-	178,791	-	178,791
موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر			
934,696	59,770	-	994,466
استثمارات مالية (مقاسة من خلال الربح أو الخسارة / الإيرادات الشاملة الأخرى)			
934,696	238,561	-	1,173,257
-	101	-	101
مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر			
-	101	-	101

خلال السنة لم يكن هناك تحويل بين المستوى 1 والمستوى 2 من قياس القيمة العادلة في السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، ولم يكن هناك تحويل إلى أو من المستوى 3 من قياس القيمة العادلة.

الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

القيمة العادلة للاستثمارات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة تبلغ 8,464,863 ألف ريال قطري كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (31 ديسمبر/كانون الأول 2023: 7,245,538 ألف ريال قطري)، ويتم اشتقاقها باستخدام المستوى 1 من تدرج القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية السائلة، أو تلك ذات تاريخ استحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، يُفترض أن القيم الدفترية تقارب قيمها العادلة. ويُطبّق هذا الافتراض أيضاً على الحسابات تحت الطلب والودائع تحت الطلب، وحسابات التوفير دون تاريخ استحقاق محدد، وكذلك الأدوات المالية ذات المعدلات المتغيرة.

تُقدّر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية ذات المعدل الثابت والمسجلة بالتكلفة المطفأة من خلال مقارنة معدلات الفائدة في السوق عند الاعتراف بها لأول مرة مع معدلات السوق الحالية المعروضة لأدوات مالية مشابهة. تستند القيمة العادلة المقدرة للودائع التي تحتسب عليها فوائد إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة السائدة في الأسواق المالية للديون ذات خصائص مخاطر ائتمانية مشابهة وتواريخ استحقاق مشابهة. يتم احتساب القيم العادلة للديون المدرجة المصدرة استناداً إلى أسعار السوق المدرجة. بالنسبة لتلك الأوراق المالية المصدرة التي لا تتوفر لها أسعار سوق مدرجة، يتم استخدام نموذج تدفق نقدي مخصوم استناداً إلى منحني عوائد معدل فائدة حالي مناسب لباقي فترة الاستحقاق.

تقنيات التقييم

سندات الدين الحكومية

سندات الدين الحكومية هي أدوات مالية تصدرها الحكومات السيادية، وتشمل سندات طويلة الأجل وسندات قصيرة الأجل ذات معدلات فائدة ثابتة أو متغيرة. تكون هذه الأدوات بشكل عام عالية السيولة ويتم تداولها في أسواق نشطة مما يؤدي إلى تصنيفها بالمستوى 1. عندما لا تكون أسعار السوق النشطة متاحة، يستخدم البنك نماذج التدفقات النقدية المخصومة مع مدخلات السوق المتوفرة لأدوات مماثلة وأسعار السندات، لتقدير مستويات المؤشر المستقبلية واستقراء العوائد خارج نطاق تداول السوق النشط، وفي هذه الحالة يصنف البنك تلك الأوراق المالية بالمستوى 2. ليس لدى البنك أوراق مالية حكومية بالمستوى 3 والتي تكون فيها مدخلات التقييم غير ملاحظة.

أدوات حقوق الملكية

معظم أدوات حقوق الملكية يتم تداولها بنشاط في البورصات العامة بأسعار نشطة متاحة بسهولة على أساس منتظم. يتم تصنيف هذه الأدوات بالمستوى 1. يتم قياس الوحدات المحتفظ بها في الصناديق بناءً على صافي قيمة الأصول المعلنة (NAV)، مع مراعاة الاسترداد و/أو القيود الأخرى. هذه الأدوات هي بشكل عام مصنفة بالمستوى 2.

عقود الصرف الأجنبي

تشمل عقود الصرف الأجنبي العقود الفورية المفتوحة، وعقود الصرف الأجنبي الآجلة، وخيارات الصرف الأجنبي المباشرة. يتم تقييم هذه الأدوات إما من خلال أسعار صرف العملات الأجنبية التي يمكن ملاحظتها، أو نماذج تقييم النقاط الآجلة التي يمكن ملاحظتها أو التي يتم احتسابها. باستثناء العقود التي يتوفر فيها سعر يمكن ملاحظته بشكل مباشر والتي يتم تصنيفها بالمستوى 1، تصنف المجموعة عقود صرف العملات الأجنبية كأدوات مالية في المستوى 2 عندما لا يتم استخدام مدخلات غير ملحوظة لتقييمها، أو تكون المدخلات غير الملحوظة المستخدمة ليست مهمة للقياس (ككل).

(2) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

تقييم نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي هي فقط دفعات لأصل الدين والفائدة على أصل المبلغ القائم. راجع الإيضاح 4 (ب) لمزيد من المعلومات.

تم إدراج التفاصيل حول تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاح 7.

(3) انخفاض قيمة الاستثمارات في سندات الدين

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع الإيضاح 4 (ب) (6) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض قيمة الموجودات المالية لمزيد من المعلومات.

(4) الأعمار الإنتاجية للعقارات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر للعقارات والمعدات لإحتساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير مع الأخذ بالاعتبار الاستخدام المتوقع للعقارات والمعدات والتقدم الفعلي والفني والتجاري.

6 القطاعات التشغيلية

تم تنظيم المجموعة لأغراض الإدارة في قطاعين تشغيليين رئيسيين:

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بشكل منفصل لغرض إتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع استناداً إلى الربح أو الخسارة التشغيلية.

تعالج بشكل رئيسي ودائع العملاء الأفراد وحساباتهم الجارية، وتقديم قروض للعملاء، وrehon سكنية، ومسحوبات على المكشوف، وبطاقات ائتمانية، وتسهيلات تحويل الأموال. تمثل الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات خدمة الأفراد أصحاب الثروة من خلال نطاق من المنتجات الاستثمارية، والصناديق، والتسهيلات الائتمانية، والأمانات، والاستثمارات البديلة.	الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات
تعالج بشكل رئيسي القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى، والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات، وتقديم خدمات أسواق النقد، وخدمات المتاجرة والخزينة، إضافة إلى إدارة تمويل المجموعة. تقدم خدمات الوساطة من خلال الشركة التابعة المملوكة بالكامل “شركة الأهلي للوساطة ذ.م.م”	الخدمات المصرفية للشركات والخزينة والاستثمارات وخدمات الوساطة للشركة التابعة



(1) معلومات القطاعات التشغيلية

2024		الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات	الخدمات المصرفية للشركات والخزينة والاستثمارات وخدمات وساطة الشركة التابعة	الإجمالي
ألف ريال قطري		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
صافي إيرادات الفوائد		168,846	1,475,236	1,644,082
صافي رسوم وعمولات وإيرادات أخرى		78,786	117,175	195,961
إجمالي الإيرادات التشغيلية للقطاع		247,632	1,592,411	1,840,043
البنود غير النقدية الهامة الأخرى:				
صافي خسائر انخفاض القيمة		(93,182)	(468,515)	(561,697)
(خسارة)/ربح القطاع الصادر عنه التقرير		(13,165)	904,789	891,624
موجودات القطاع الصادر عنه تقارير		7,929,414	51,661,608	59,591,022
مطلوبات القطاع الصادر عنه تقارير		17,071,482	34,066,280	51,137,762

2023		الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات	الخدمات المصرفية للشركات والخزينة والاستثمارات وخدمات وساطة الشركة التابعة	الإجمالي
ألف ريال قطري		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
صافي إيرادات فوائد		223,444	1,177,487	1,400,931
صافي رسوم وعمولات وإيرادات أخرى		87,472	100,587	188,059
إجمالي الإيرادات التشغيلية للقطاع		310,916	1,278,074	1,588,990
البنود غير النقدية الهامة الأخرى:				
صافي خسائر انخفاض القيمة		(68,802)	(322,029)	(390,831)
ربح القطاع الصادر عنه التقرير		77,688	758,817	836,505
موجودات القطاع الصادر عنه تقارير		7,521,250	52,942,919	60,464,169
مطلوبات القطاع الصادر عنه تقارير		16,805,142	35,414,247	52,219,389

* لا يوجد معاملات ضمن المجموعة فيما يتعلق بمعلومات القطاعات التشغيلية أعلاه.
* تعمل المجموعة فقط داخل دولة قطر.

(أ) التصنيفات المحاسبية والقيم العادية

القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة								القيمة العادلة
أدوات الدين	أدوات حقوق الملكية	الأدوات المالية المشتقة	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية		
			أدوات الدين	أدوات حقوق الملكية				
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
31 ديسمبر/كانون الأول 2024								
-	-	-	-	-	-	2,179,749	2,179,749	
-	-	-	-	-	-	11,730,677	11,730,677	
-	-	7,131	-	-	-	7,131	-	
-	-	-	-	-	-	35,663,319	35,663,319	
-	290,074	-	530,336	11,402	-	831,812	-	
-	-	-	-	-	-	8,464,863	8,547,055	
مقاسة بالقيمة العادلة								
مقاسة بالتكلفة المطفأة								
-	290,074	7,131	530,336	11,402	58,120,800	58,959,743	58,877,551	
مطلوبات مشتقة								
-	-	-	-	-	-	12,829,154	12,829,154	
-	-	-	-	-	-	32,153,643	32,153,643	
-	-	-	-	-	-	3,661,583	3,661,583	
-	-	-	-	-	-	1,460,814	1,460,814	
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي								
-	-	-	-	-	-	50,363,037	50,363,037	
ودائع عملاء								
-	-	-	-	-	-	50,105,194	50,105,194	
سندات الدين								
-	-	-	-	-	-	50,105,194	50,105,194	
قروض أخرى								
-	-	257,843	-	-	-	50,363,037	50,363,037	

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة								القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	
أدوات الدين		أدوات حقوق الملكية		الأدوات المالية المشتقة		أدوات الدين		أدوات حقوق الملكية	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
31 ديسمبر/كانون الأول 2023									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مستحق من بنوك
-	-	-	-	178,791	-	-	-	-	موجودات مشتقة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	قروض وسُلف لعملاء
-	-	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات مالية:
-	218,303	-	764,761	11,402	-	994,466	994,466	-	مقاسة بالقيمة العادلة
-	-	-	-	-	-	7,245,538	7,322,460	-	مقاسة بالتكلفة المطفأة
-	218,303	178,791	764,761	11,402	58,691,863	59,865,120	59,788,198	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات مشتقة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ودائع عملاء
-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات الدين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	قروض أخرى
-	-	101	-	-	-	51,597,498	51,597,498	-	

يبلغ إجمالي القروض والسلف للعملاء غير العاملة 1,099,921 ألف ريال قطري، والذي يمثل %2.91 من إجمالي القروض والسلف للعملاء كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (2023: 914,084 ألف ريال قطري والذي يمثل %2.51 من إجمالي القروض والسلف للعملاء).

يتضمن مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء مبلغ 171,059 ألف ريال قطري، يمثل الفوائد المعلقة كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (2023: 240,145 ألف ريال قطري).

إيضاح 1: حسب قطاعات التشغيل

2023	2024	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
2,797,062	2,768,186	الحكومة والهيئات المعنية
25,398,361	25,928,400	الشركات
6,098,824	6,491,280	الأفراد
34,294,247	35,187,866	اجمالي القروض ناقصاً انخفاض القيمة
459,696	475,453	فوائد مستحقة
34,753,943	35,663,319	

(ب) حسب الصناعة

قروض	مسحوبات على المكشوف	أوراق مخصصة	أوراق قبول	قروض أخرى	الإجمالي	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024:
2,767,403	863	-	-	-	2,768,266	حكومية وهيئات معنية
799,448	55,402	-	2,964	63	857,877	صناعة
8,555,403	447,411	4,710	174,829	5,782	9,188,135	تجارة
9,968,801	339,644	15,552	3,941	825	10,328,763	خدمات
4,492,657	478,333	45,403	20,875	548	5,037,816	مقاولات
6,945,231	12,359	-	-	24	6,957,614	عقارات
2,585,877	15,179	-	-	64,782	2,665,838	شخصية
36,114,820	1,349,191	65,665	202,609	72,024	37,804,309	
				475,453	475,453	فوائد مستحقة
				(2,616,443)	(2,616,443)	مخصص انخفاض في قيمة القروض والسلف للعملاء
				35,663,319	35,663,319	

8. النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

2023	2024	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
482,352	456,576	نقد
1,267,727	1,548,467	إحتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي*
105,349	174,706	أرصدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي
1,855,428	2,179,749	الإجمالي

* إن الإحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي غير متاح للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

9. مستحقّ من بنوك

2023	2024	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
18,221	14,196	حسابات جارية
14,609,516	11,537,060	ودائع
14,627,737	11,551,256	
136,328	181,852	فوائد مستحقة
(4,033)	(2,431)	مخصص انخفاض القيمة - المعيار الدولي للتقارير المالية (9)
14,760,032	11,730,677	الإجمالي

10. قروض وسلف مقدمة لعملاء

(أ) حسب النوع	2023	2024	
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
قروض	34,678,719	36,114,820	
سحب على المكشوف	1,462,175	1,349,191	
أوراق مخصصة	112,399	65,665	
أوراق قبول	96,159	202,609	
قروض أخرى	79,652	72,024	
	36,429,104	37,804,309	
فوائد مستحقة	459,696	475,453	
مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء	(1,347,827)	(1,761,748)	
– التسهيلات المنتظمة (المرحلة 2و1)			
مخصص انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء	(787,030)	(854,695)	
– التسهيلات غير المنتظمة (المرحلة 3)			
صافي القروض والسلف لعملاء (إيضاح 10 (أ) (1))	34,753,943	35,663,319	



قروض	مسحوبات على المكشوف	أوراق مخصصة	أوراق قبول	قروض أخرى	الإجمالي	في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
2,519,371	277,710	-	-	-	2,797,081	حكومية وهيئات معنية
1,047,119	57,614	175	1,948	133	1,106,989	صناعة
8,845,475	455,849	12,113	37,038	543	9,351,018	تجارة
9,418,513	323,262	12,041	3,205	890	9,757,911	خدمات
4,529,940	314,763	88,070	53,968	581	4,987,322	مقاولات
5,678,204	4,937	-	-	483	5,683,624	عقارات
2,640,097	28,040	-	-	77,022	2,745,159	شخصية
34,678,719	1,462,175	112,399	96,159	79,652	36,429,104	
						فوائد مستحقة
						مخصص انخفاض في قيمة القروض والسلف للعملاء
						459,696
						(2,134,857)
						34,753,943

(ج) التغيرات في انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء

2024	2023	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
2,134,857	1,822,196	الرصيد كما في 1 يناير/كانون الثاني
977,368	621,903	مخصصات مكونة خلال السنة
(495,552)	(187,570)	استردادات خلال السنة
481,816	434,333	
(230)	(121,672)	مشطوب خلال السنة
2,616,443	2,134,857	الرصيد في 31 ديسمبر/كانون الأول

2024								
المرحلة 1	المرحلة 2	الشركات	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	الأفراد	المرحلة 3	الإجمالي
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
287,484	934,163	628,738	26,699	99,481	158,292	314,183	1,033,644	787,030
3,632	601,066	199,307	1,786	110,558	61,019	5,418	711,624	260,326
(80,806)	(203,608)	(173,608)	(10,532)	(8,175)	(18,823)	(91,338)	(211,783)	(192,431)
-	-	-	-	-	(230)	-	-	(230)
210,310	1,331,621	654,437	17,953	201,864	200,258	228,263	1,533,485	854,695
الرصيد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024								
2023								
المرحلة 1	المرحلة 2	الشركات	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	الأفراد	المرحلة 3	الإجمالي
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
237,875	709,017	671,659	1,472	80,671	121,502	239,347	789,688	793,161
121,614	284,937	56,044	27,332	37,206	94,770	148,946	322,143	150,814
(72,005)	(59,791)	(14,304)	(2,105)	(18,396)	(20,969)	(74,110)	(78,187)	(35,273)
-	-	(84,661)	-	-	(37,011)	-	-	(121,672)
287,484	934,163	628,738	26,699	99,481	158,292	314,183	1,033,644	787,030
الرصيد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023								
تتضمن الحركة تأثير الفائدة المعلقة على القروض والسلف للعملاء وفقًا لقواعد مصرف قطر المركزي.								

ج) التكلفة المطفأة

2023		2024	
غير مدرجة	مدرجة	غير مدرجة	مدرجة
ألف	ألف	ألف	ألف
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
-	6,216,957	-	6,647,738
-	1,105,503	-	1,899,317
-	7,322,460	-	8,547,055

أدوات الدين حكومة دولة قطر
أوراق الدين الأخرى

11. استثمارات مالية

إن تحليل الاستثمارات المالية تم تفصيله على النحو التالي:

2023	2024	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
218,303	290,074	استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
776,163	541,738	استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
7,322,460	8,547,055	استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
8,316,926	9,378,867	
77,699	88,755	فوائد مستحقة القبض
(12,881)	(22,686)	مخصص انخفاض في قيمة أوراق دين
8,381,744	9,444,936	

أ) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

2023		2024	
غير مدرجة	مدرجة	غير مدرجة	مدرجة
ألف	ألف	ألف	ألف
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
48,368	169,935	42,404	247,670

استثمارية وحقوق الملكية

خلال السنة، سجلت المجموعة دخل من توزيعات أرباح بقيمة 10,260 ألف ريال قطري (2023: 7,290 ألف ريال قطري) على هذه الاستثمارات المالية.

ب) القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

2023		2024	
غير مدرجة	مدرجة	غير مدرجة	مدرجة
ألف	ألف	ألف	ألف
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
-	200,000	-	-
-	564,761	-	530,336
11,402	-	11,402	-
11,402	764,761	11,402	530,336

أدوات الدين حكومة دولة قطر
أوراق الدين الأخرى
أسهم حقوق ملكية

أراضي ومبانٍ							تحسينات على مبانٍ مستأجرة	أثاث ومعدات	سيارات	موجودات حق الاستخدام	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
ألف ريال قطري							ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
التكلفة:												
217,091							117,847	228,560	78	20,606	51,593	635,775
49							11,214	17,248	-	11,014	-	39,525
98,681							-	-	-	-	-	98,681
-							-	-	-	(11,476)	-	(11,476)
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024												
315,821							129,061	245,808	78	20,144	51,593	762,505
الاستهلاك المتراكم												
86,387							101,495	209,737	78	15,081	-	412,778
-							-	-	-	(10,116)	-	(10,116)
6,404							5,676	11,034	-	3,246	-	26,360
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024												
92,791							107,171	220,771	78	8,211	-	429,022
صافي القيمة الدفترية:												
223,030							21,890	25,037	-	11,933	51,593	333,483
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024												
أراضي ومبانٍ							تحسينات على مبانٍ مستأجرة	أثاث ومعدات	سيارات	موجودات حق الاستخدام	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
ألف ريال قطري							ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
التكلفة:												
217,091							121,519	219,648	78	30,039	51,593	639,968
-							6,817	12,029	-	-	-	18,846
-							(10,489)	(3,117)	-	-	-	(13,606)
-							-	-	-	(9,433)	-	(9,433)
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023												
217,091							117,847	228,560	78	20,606	51,593	635,775
الاستهلاك المتراكم												
79,901							106,192	202,163	78	21,448	-	409,782
-							(10,328)	(3,066)	-	-	-	(13,394)
-							-	-	-	(10,502)	-	(10,502)
6,486							5,631	10,640	-	4,135	-	26,892
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023												
86,387							101,495	209,737	78	15,081	-	412,778
صافي القيمة الدفترية:												
130,704							16,352	18,823	-	5,525	51,593	222,997
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023												

13. موجودات أخرى

2024	2023
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
أرباح مستحقة القبض (إسلامية)	3,940
مصاريف مدفوعة مقدماً	85,064
مشتقات مالية ذات قيمة عادلة موجبة (إيضاح 31)	7,131
مقترضون متنوعون	104,669
سلف وودائع	1,116
ضمانات معاد إمتلاكها *	-
أخرى	36,938
238,858	490,025

* خلال السنة المنتهية في 13 ديسمبر/كانون الأول 2024، تم تحويل ضمانات مستردة بمبلغ 98,681 ألف ريال قطري إلى العقارات والمعدات.

14. مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي

2024	2023
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
حسابات جارية	11,234,372
ودائع	1,588,244
فوائد مستحقة الدفع	12,822,616
6,538	9,212
12,829,154	15,001,235

15. ودائع عملاء

(أ) حسب النوع	2024	2023
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
حسابات جارية وتحت الطلب	3,212,442	2,937,017
حسابات توفير	1,096,640	1,037,874
ودائع لأجل	27,170,346	25,223,417
	31,479,428	29,198,308
	674,215	446,675
فوائد مستحقة الدفع	32,153,643	29,644,983

(ب) حسب القطاع

2024	2023
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
حكومة	11,594,432
هيئات حكومية وشبه حكومية	401,987
شركات	7,632,730
أفراد	11,850,279
	31,479,428
	674,215
	32,153,643
	29,644,983

16. (أ) أدوات الدين

2024	2023
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة %3.125 استحققت الدفع في سبتمبر 2024	-
سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة %1.875 مستحقة الدفع في سبتمبر 2025	1,818,804
سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة %2 مستحقة الدفع في يوليو 2026	1,814,474
	3,633,278
	28,305
	3,661,583
	5,489,434

16. (ب) قروض أخرى

2024	2023
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
تسهيلات قرض لأجل	1,460,814
	1,461,745

يوضح الجدول أدناه القروض الأخرى للبنك كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 و 2023:

العملة	سعر الفائدة السنوي الاسمي	2024		2023	
		المبلغ ألف ريال قطري	تاريخ الاستحقاق	المبلغ ألف ريال قطري	تاريخ الاستحقاق
دولار أمريكي	سعر سوفيير لثلاثة أشهر + 110 نقطة أساس فوائد مستحقة	1,456,000	أبريل 2026	1,456,000	أبريل 2026
		4,814		5,745	
		1,460,814		1,461,745	

17. مطلوبات أخرى

	2024		2023	
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
مصرفات مستحقة الدفع	156,501	143,250		
مخصصات أخرى (إيضاح (أ) أدناه)	48,720	46,533		
فواتير مستحقة الدفع	7,369	16,420		
مشتقات مالية ذات قيمة عادلة سالبة (إيضاح 31)	257,843	101		
إيرادات غير محققة (عمولة مستلمة مقدماً)	70,745	75,072		
هوامش نقدية	126,558	135,672		
توزيعات أرباح دائنة	6,999	8,656		
صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية	22,291	20,913		
صندوق تقاعد الموظفين	1,374	1,998		
مستحقات متعلقة بأوراق القبول	202,609	96,158		
مخصص انخفاض قيمة التزامات القروض والضمانات المالية	16,208	13,427		
أخرى	115,351	63,792		
	1,032,568	621,992		

(أ) مخصصات أخرى

2024			الرصيد كما في 1 يناير/كانون الثاني المخصص المكون
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ألف ريال قطري	مطالبات قانونية ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري	
46,506	27	46,533	
4,994	-	4,994	
51,500	27	51,527	
(2,807)	-	(2,807)	المخصص المستخدم
48,693	27	48,720	الرصيد في 31 ديسمبر/كانون الأول

2023			الرصيد كما في 1 يناير/كانون الثاني المخصص المكون
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين ألف ريال قطري	مطالبات قانونية ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري	
47,422	27	47,449	
7,080	-	7,080	
54,502	27	54,529	
(7,996)	-	(7,996)	المخصص المستخدم
46,506	27	46,533	الرصيد في 31 ديسمبر/كانون الأول

18. رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال

أسهم عادية		مصدرة كما في 1 يناير/كانون الثاني أسهم جديدة مصدرة
2024	2023	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
2,551,146	2,551,146	
-	-	
2,551,146	2,551,146	مصدرة في 31 ديسمبر/كانون الأول

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، كان رأس المال المصرح به يتكون من 2,551,146 ألف سهم عادي (2023: 2,551,146 ألف سهم عادي). هذه الأدوات لها قيمة إسمية بواقع 1 ريال قطري للسهم. إن كافة الأسهم المصدرة مدفوعة بالكامل.

19. الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي

2023	2024
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
1,092,000	1,092,000

المصدرة في 17 فبراير 2021

أصدرت المجموعة سندات الشريحة الأولى لرأس المال التنظيمي بمبلغ إجمالي قدره 1.092 مليار ريال قطري. هذه السندات دائمة وثانوية وغير مضمونة وقد تم تسعيرها بسعر ثابت للسنوات الخمس الأولى على أن يعاد تسعيرها لاحقاً. لا تحمل السندات أجل استحقاق محدد، وقد تم تصنيفها كشريحة أولى من رأس المال الإضافي. توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية.

20. إيرادات فوائد

2023	2024
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
14,086	6,260
338,110	625,756
295,023	291,274
2,563,175	2,613,507
3,210,394	3,536,797

تتضمن المبالغ المذكورة أعلاه إيرادات فوائد محتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المُتعلّقة بالبند التالية:

2023	2024
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
3,173,967	3,509,554
36,427	27,243
3,210,394	3,536,797

يملك جهاز قطر للاستثمار حصة قدرها 47.71% من الأسهم العادية للبنك، بينما تعود الحصة المتبقية وقدرها (52.29%) لمتداولين أفراد ومؤسسات.

(ب) الاحتياطي القانوني

وفقاً لقانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وتَعدّيله، يشترط تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساوياً 100% من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون الشركات التجارية القطري، وتخضع لموافقة مصرف قطر المركزي. في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، قامت المجموعة بتحويل مبلغ 89,162 ألف ريال قطري يمثل 10% من صافي الأرباح إلى حساب الاحتياطي القانوني (2023: 83,651 ألف ريال قطري).

(ج) احتياطي المخاطر

وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي فإنه من المطلوب الإحتفاظ بنسبة 2.5% من صافي القروض والسلف للعملاء، باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة مقابل ضمانات نقدية. بلغ إجمالي المبلغ المحول إلى احتياطي المخاطر 4,363 ألف ريال قطري للسنة المنتهية في 31ديسمبر/كانون الأول 2024 (2023: لا شيء).

(د) احتياطي القيمة العادلة

يتكون هذا الاحتياطي من تغيرات القيمة العادلة المعترف بها عن الموجودات المالية المقاسة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

2023	2024
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
(45,533)	(37,294)
8,239	20,614
(37,294)	(16,680)

كما في 1 يناير/كانون الثاني

صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

في 31 ديسمبر/كانون الأول

(هـ) توزيعات الأرباح المقترحة

تم اقتراح توزيع أرباح نقدية بواقع 0.25 ريال قطري للسهم بإجمالي مبلغ 637,787 ألف ريال قطري من قبل مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (2023: 0.25 ريال قطري للسهم بإجمالي مبلغ 637,787 ألف ريال قطري).

تخضع توزيعات الأرباح النقدية المقترحة أعلاه لموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

24. صافي ربح من استثمارات مالية

2023	2024	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
(3,243)	(427)	صافي خسارة من استثمارات، متضمنة خسارة القيمة العادلة، مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
7,290	10,260	إيرادات توزيعات أرباح
4,047	9,833	

25. إيرادات تشغيلية أخرى

2023	2024	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
3,097	2,760	إيرادات إيجارات
42	96	أخرى
3,139	2,856	

26. تكاليف الموظفين

2023	2024	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
80,171	80,562	رواتب أساسية
3,748	3,612	تكاليف صندوق تقاعد الموظفين
9,742	9,786	تكاليف نهاية الخدمة
820	1,373	تدريب
91,283	94,476	أخرى
185,764	189,809	

21. مصروفات فوائد

2023	2024	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
317,685	89,890	مبالغ مستحقة لبنوك
1,356,105	1,590,341	ودائع عملاء
135,673	212,484	أخرى
1,809,463	1,892,715	

الأرصدة المذكورة أعلاه تتضمن مصاريف فائدة محتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية على المطلوبات المقاسة بالتكلفة المطفأة.

22. إيرادات رسوم وعمولات

2023	2024	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
86,975	77,794	رسوم متعلقة بالائتمان
2,862	2,192	رسوم وساطة
12,612	15,405	خدمات مصرفية
46,461	39,642	عمولة عن تسهيلات غير ممولة
3,645	5,455	أخرى
152,555	140,488	

23. ربح من عمليات نقد أجنبي - بالصافي

2023	2024	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
34,185	47,222	تعامل في النقد الأجنبي
(643)	914	إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات، متضمنة المشتقات
33,542	48,136	

29. التزامات محتملة والتزامات أخرى

(أ) التزامات محتملة	
2023	2024
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
11,390,830	11,330,210
6,649,651	5,939,319
416,667	325,360
18,457,148	17,594,889
(ب) التزامات أخرى	
2023	2024
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
7,985,062	6,771,731

تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة

هي التزامات تعاقدية لمنح قروض وتسهيلات متجددة. نظراً لإمكانية انتهاء الفترة المتاحة لاستخدام هذه الالتزامات قبل سحبها من قبل العملاء، فإن المبالغ الاجمالية للعقود لا تمثل بالضرورة التزامات لتدفقات مستقبلية.

خطابات ضمان وإعتمادات مستندية

تلتزم خطابات الضمان والإعتمادات المستندية المجموعة بتسديد دفعات محددة نيابة عن العملاء عند إخفاقهم في الوفاء بالتزاماتهم تجاه الغير وفقاً لشروط العقد. تحمل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية الجاهزة نفس مخاطر الائتمان الخاصة بمنح القروض. ضمانات الائتمان يمكن أن تكون في شكل إعتمادات مستندية غير قابلة للإلغاء، و ضمانات للدفعات المقدمة، ومطلوبات تظهير من سندات معاد خصمها.

30. النقد وما في حكمه

2023	2024
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
587,701	631,282
8,278,405	1,902,289
8,866,106	2,533,571

* لا يتضمن النقد والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي الإحتياطي النقدي الإلزامي.

27. مصروفات أخرى

2023	2024
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
13,343	17,677
19,903	18,565
12,875	17,380
11,935	13,185
30,272	37,224
9,460	11,505
2,173	2,314
49,037	52,703
148,998	170,553

28. العائد الأساسي والمخفف للسهم

يحتسب العائد الأساسي والمخفف لسهم البنك بقسمة صافي ربح السنة العائد لأصحاب حقوق ملكية البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة:

2023	2024
836,505	891,624
(43,680)	(43,680)
792,825	847,944
2,551,146,170	2,551,146,170
0.311	0.332

ربح السنة العائد لأصحاب حقوق ملكية البنك - (ألف ريال قطري)

يخصم: توزيعات أرباح مدفوعة لـدوات رأس المال من الفئة الأولي (ألف ريال قطري)

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية

العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري)

لا يوجد أي أسهم مخففة في أي فترة خلال السنة، حيث أن العائد المخفف للسهم يساوي العائد الأساسي للسهم.

تم إحتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم كما يلي:

2023	2024
2,551,146,170	2,551,146,170
-	-
2,551,146,170	2,551,146,170

المتوسط المرجح لعدد الأسهم المؤهلة كما في 1 يناير/كانون الثاني

أسهم المنحة المصدرة

المتوسط المرجح لعدد الأسهم في 31 ديسمبر/كانون الأول

31. المشتقات

القيمة الاسمية / المتوقعة عند الاستحقاق						
القيمة العادلة						
الإيجابية						
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024:						
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
أكثر من 5 سنوات	1 – 5 سنوات	3 – 12 شهراً	خلال 3 شهور	القيمة الاسمية	القيمة العادلة السلبية	أكثر من 5 سنوات
-	-	3,360,283	3,411,448	6,771,731	257,843	7,131
-	-	3,360,283	3,411,448	6,771,731	257,843	7,131
الإجمالي						

المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة / تحوط القيمة العادلة:
عقود الصرف الأجنبي التجلة

القيمة الاسمية / المتوقعة عند الاستحقاق						
القيمة العادلة						
الإيجابية						
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023:						
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
أكثر من 5 سنوات	1 – 5 سنوات	3 – 12 شهراً	خلال 3 شهور	القيمة الاسمية	القيمة العادلة السلبية	أكثر من 5 سنوات
-	-	1,924,120	6,060,942	7,985,062	101	178,791
-	-	1,924,120	6,060,942	7,985,062	101	178,791
الإجمالي						

المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة/ تحوط القيمة العادلة:
عقود الصرف الأجنبي التجلة

في إطار النشاط الإعتيادي، تدخل المجموعة في عدة عمليات تتضمن أدوات مالية مشتقة. تمثل الأداة المالية المشتقة عقداً بين طرفين حيث يعتمد السداد على التغير في أسعار واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو الأسعار أو المؤشرات.

تتضمن أدوات المشتقات المالية عقود الخيارات، والعقود التجلة والمستقبلية، وتبادل أسعار الفائدة والعملات، والتي تنشئ حقوقاً والتزامات مما يؤدي إلى تحويل أحد أو عدة مخاطر مالية موجودة في الأداة المالية الأساسية بين أطراف الأداة المالية. في تاريخ التعاقد، تمنح أداة المشتقات المالية أحد الأطراف حق تعاقد لتبادل موجودات مالية أو مطلوبات مالية مع طرف آخر، بموجب شروط قد تكون إيجابية، أو حق تعاقد لتبادل موجودات مالية أو مطلوبات مالية مع طرف آخر، بموجب شروط قد تكون سلبية. إلا أنه، في الإجمالي لا ينتج عنها تحويل للأدوات المالية الأساسية عند بدء التعاقد، كما أنه ليس من الضروري أن يتم هذا التحويل في نهاية التعاقد. بعض الأدوات تحمل حقوق وواجبات لإجراء التحويل. نظراً لأن شروط التحويل يتم تحديدها عند التعاقد للأداة المالية، حيث تتغير الأسعار في أسواق المال، فإن هذه الشروط قد تصبح إيجابية أو سلبية.

كانت أرصدة الأطراف ذات العلاقة المضمنة في البيانات المالية الموحدة على النحو التالي:

2024		2023	
أعضاء مجلس الإدارة	المساهمين	أعضاء مجلس الإدارة	المساهمين
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الموجودات:			
40,912	-	34,668	-
قروض وسُلف لعملاء			
المطلوبات:			
5,092,173	1,110,924	3,585,668	1,582,737
ودائع لعملاء			
المطلوبات:			
16,502	-	16,842	-
خطابات ضمان واعتمادات مستندية والتزامات وتسهيلات ائتمانية غير مباشرة			
بنود بيان الدخل:			
1,718	-	3,549	-
إيرادات فوائد ورسوم وعمولات			
276,331	71,856	195,506	88,097
مصروفات فوائد ورسوم وعمولات			
17,380	-	12,875	-
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة			

(أ) المعاملات مع كبار موظفي الإدارة

فيما يلي تعاملات كبار مسؤولي الإدارة العليا (بخلاف أعضاء مجلس الإدارة) وأقربائهم المباشرين مع المجموعة خلال السنة:

2024		2023	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
6,389	4,983		

قروض أخرى

تتكون مكافآت كبار موظفي الإدارة للسنة المنتهية مما يلي:

2024		2023	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
29,122	30,651		
4,305	4,927		
رواتب ومنافع موظفين قصيرة الأجل			
منافع نهاية الخدمة			
33,427	35,578		

أنواع منتجات المشتقات

عقود صرف العملات الآجلة هي عقود اتفاقيات تعاقدية لبيع أو شراء عملة معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. يتم تصميم عقود صرف العملات الآجلة وت عقد صفقاتها مباشرة خارج الأسواق النظامية. إن عقود التبادل هي اتفاقيات بين طرفين لتبادل فوائد أو فروق عملات أجنبية بناءً على مبلغ افتراضي معين. بالنسبة لعقود تبادل أسعار الفائدة، يتبادل المتعاقدان عموماً مبالغ أسعار فائدة ثابتة ومتغيرة بناءً على قيمة إفتراضية بعملة واحدة.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

إن معظم مشتقات المجموعة المحتفظ بها لأنشطة المتاجرة تتعلق بصفقات مع العملاء، وكذلك بفرض تحسين المراكز والموازنة. يتضمن تحسين المراكز إدارة مراكز أرصدة المجموعة على أمل تحقيق ربح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات، وتتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات بهدف تحقيق أرباح منها.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط

تطبق المجموعة نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر.

كجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، تستخدم المجموعة المشتقات لأغراض التحوط بهدف تقليل تعرضها لمخاطر تغيرات أسعار العملات وأسعار الفائدة. يتم هذا بالتحوط ضد المخاطر لأدوات مالية معينة و صفقات متوقعة مستقبلاً، وكذلك باستخدام تحوطات استراتيجية لمخاطر بنود بيان المركز المالي الموحد بصفة شاملة.

تستخدم المجموعة عقود صرف العملات الآجلة للتحوط ضد مخاطر عملات محددة بشكل خاص. يتم التحوط لمخاطر أسعار الفائدة أيضاً عن طريق مراقبة مدد استحقاق الموجودات والمطلوبات والدخول في عقود تبادل أسعار الفائدة لحماية صافي مراكز أسعار الفائدة. وحيث أن التحوط لصافي مراكز الأرصدة غير مؤهل للمحاسبة الخاصة بالتحوط، يتم احتساب المشتقات بنفس الطريقة المستخدمة للأدوات التجارية.

32. أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بتقديم خدمة وساطة الاستثمار وخدمة الأمانة. وبالتالي تم استبعاد هذه الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة من البيانات المالية الموحدة، والتي بلغت 81,992 ألف ريال قطري كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (2023: 84,468 ألف ريال قطري).

33. صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية

خلال السنة قامت المجموعة بتكوين مخصص بمبلغ 22,291 ألف ريال قطري (2023: 20,913 ألف ريال قطري للسنة المنتهية)، تمثل نسبة 2.5% من أرباح السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 وفقاً للقانون رقم 13 لسنة 2008، والتوضيحات الإضافية الصادرة للقانون في سنة 2010 و 2023.

34. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر، أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة منشآت تمارس عليها المجموعة نفوذاً هاماً ومساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في المجموعة.

تدخل المجموعة في معاملات مع المساهمين الرئيسيين، وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في المجموعة، أو الكيانات المسيطر عليها أو مسيطر عليها بشكل مشترك أو تخضع لنفوذ تلك الأطراف. يتم منح كافة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للأطراف ذات العلاقة بأسعار السوق، وهي كلها منتظمة ولا يوجد مقابلها أي مخصصات لخسائر ائتمانية محتملة.

البيانات المالية للشركة الأم

أ) بيان المركز المالي - الشركة الأم

الموجودات
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
مستحق من بنوك
قروض وسُلف لعملاء
استثمارات مالية
استثمار في شركات تابعة
عقارات ومعدات
موجودات أخرى
إجمالي الموجودات
المطلوبات
مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي
ودائع عملاء
قروض من شركات تابعة
قروض أخرى
مطلوبات أخرى
إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية
رأس المال
الاحتياطي القانوني
احتياطي المخاطر
احتياطي القيمة العادلة
الأرباح المدورة

إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك

الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي

إجمالي حقوق الملكية

إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

ب) بيان الدخل – الشركة الأم

2023	2024	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
3,210,394	3,536,797	إيرادات فوائد
(1,811,294)	(1,894,458)	مصروفات فوائد
1,399,100	1,642,339	صافي إيرادات الفوائد
144,511	131,641	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
33,542	49,483	ربح صرف عملات أجنبية – بالصافي
4,047	9,833	صافي ربح من استثمارات مالية
3,139	2,858	إيرادات تشغيلية أخرى
1,584,339	1,836,154	صافي الإيرادات التشغيلية
(182,170)	(185,678)	تكاليف موظفين
(26,613)	(26,085)	استهلاك
(365,831)	(552,697)	خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية
(170,497)	(176,746)	مصروفات أخرى
839,228	894,948	ربح السنة

البنك الأهلي
ahlibank



تواصل معنا

عنوان

ص. ب.: 2309، الدوحة، قطر

سحيم بن حمد

اتصل بنا على: +974 4420 5222

www.ahlibank.qa